شؤون سعودية
Saudi Affairs

Issue 4 - May 2003

العدد الرابع – مايو ٢٠٠٣

دلالات التغيير الوزاري الهامشي الجديد

رؤية سعودية لدروس التغيير في العراق

عائلة مالكة عاجزة، والصدمة قد تكون حلاً

المسألة الشيعية والتطلع نحو حل وطني

النزوع الفئوي في خطاب الدولة السعودية

المواطنون الشيعة في عريضة غير مسبوقة: 'شركاء في الوطن'

التغيير في العراق ونهاية الحقبة السعودية

نهاية صدام وتنامي النشاط الإصلاحي في السعودية

خيارات التمثيل والهوية في المملكة

السعودية ناضجة للتغيير.. جاهزة للتدمير

وسائل النجاة !

شعر: أحمد مطر

* قاذفاتُ الغَربِ فوقي
و حِصارُ الغرب حَوْلي
و كلابُ الغربِ دُوني
ساعدوني
مالذي يُمكنُ أن أفعلَ
كَيْلا يَقتُلوني؟!
– إنبِذْ الإرهابَ
* ملعونٌ أبو الإرهابِ..
(أخشى يا أخي أن يسمعوني!)
أيُّ إرهابٍ؟!
فما عندي سلاحٌ غَيرُ أسناني
و منها جَرَّدوني!
– لم تَزَلْ تُؤمِنُ بالإسلامِ
* كَلاّ..
فالنَّصارى نَصّروني
ثُمَّ لَمّا اكتشفوا سِرَّ خِتاني.. هَوَّدوني!
واليَهودُ اختَبَروني
ثُمَّ لَمَّا اكتشفوا طيبةَ قلبي
جَعلوا دِيني دُيوني
أيُّ إسلامٍ ؟
أنا (نَصْرايَهُوني)!
– لا يَزالُ اسمُكَ (طه)..
* لا... لقد أصبحتُ (جَوني)!
– لم تَزَلْ عيناكَ سَوْداوَينِ..

* لا.. بِالعَدَساتِ الزُّرقِ أبدلتُ عُيوني
– رُبما سَحْنَتُكَ السَّمراءُ
* كَلاّ.. صَبَغوني
– لِنَقُلْ لِحيَتُكَ الكَثّةُ
* كَلاّ..
حَلَقُوا لي الرَّأسَ
و اللِّحيةَ و الشّاربَ،
لا.. بل نَتَفوا لي حاجبَ العَين
و أهدابَ الجُفونِ!
– عَرَبيٌّ أنتَ.
* No, don't be Silly, they
تَرجَموني!
– لم يَزَلْ فيكَ دَمُ الأجدادِ!!
* ما ذنبي أنا ؟ هل باختياري خَلّفوني؟
– دَمُهمْ فيكَ هُوَ المطلوبُ، لا أنتَ..
فما شأنُكَ في هذي الشُّؤونِ؟
قِفْ بعيداً عَنهُما..
* كيفَ، إذَنْ، أضمَنُ ألاّ يَذبحوني؟!
– إنتحِرْ
أو مُتْ
أو استَسلِمْ لأنيابِ المَنونِ!

شؤون سعودية

مجلة شهرية سياسية

تصدر عن:

التحالف الوطني من أجل الديمقراطية

(في السعودية)

مسؤولا التحرير

■ فؤاد إبراهيم

■ حمزة الحسن

Saudi Affairs

A Monthly Political Magazine

Published By:

The National Coalition for Democracy in Saudi Arabia

Editors:

Fouad Ibrahim

Hamza Al-Hassan

Address: PO Box 201
Wembley
HA9 9ZQ
UK

Tel: 020 - 8385 0857

Fax: 020 - 8385 0857

Website: www.saudiaffairs.net

Email: editor@saudiaffairs.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الورقة الاولى

فليواصل الاستعمار إزالة مخلّفاته

مالذي يدعونا لمنابذة الاستعمار ومنعه من إتمام مهمة إزالة أنظمة الاستبداد التي نشأت تحت ظله ومباركته ودعمه، ومالذي يدعونا للحرص على بقاء أنظمة مستبدة، لا تتمتع بأدنى مؤهلات الحكم ولا تمثل سوى مصالح فئة لا يتجاوز عددها عدة آلاف.

مالذي يحرّك فينا نخوة الدفاع والمنافحة عن أنظمة تمثل الحرية والمساواة والعدالة خصوماً تكوينيين بالنسبة لها، حتى ساقها بطشها كيما تجعل جهاز الأمن وسيطاً دائماً في العلاقة بينها وبين شعوبها، وصارت السجون تفوق عدد المدارس، وصار من يعمل في جهاز الأمن يزيد عدداً على العاملين في مؤسستي التخطيط والتنمية.

ما الذي يجعلنا نلتصق بأنظمة كهذه، هل لأنها جلبت الحرية والرفاه لشعوبها، أم لأنها تحمل مشروعاً تحررياً في مناهضة الاستعمار، وهل باتت العلاقة الحميمية بين الاستعمار والاستبداد مورد تساؤل حتى ننادي بحياة الزعيم الورقي الذي لم يجلب إلينا سوى العار والقهر والخزي، وبتنا نخجل من الافصاح عن هويتنا وإنتمائنا لدول تحارب مواطنيها في حقوقهم الطبيعية التي شرعها خالقهم، وزاد الطين بلة أن يُمنع المحرومون من الـ (آه) وإن خرجت تخرج بأرواحهم.

لهذا أجزم أن معارضة الاستعمار أسهل بكثير من معارضة الاستبداد، ففي الأولى خصمك بكل ما فيه من سوءات فهو ديمقراطي، ولن يلجأ الى إستعمال الرصاص والقنابل بتوسع في مواجهة الحركات المدنية.. أما اذا كان خصمك الاستبداد فإنه يأتيك والاستعمار من خلفه ناسياً أن من يواجههم أبناء الارض التي حملته والعمال الذين شغّلوا المصانع التي أمدّت أقتصاد الدولة بالمال الوفير وعبّدوا الطرق التي سارت عليها عربات الملك والأمير وحملوا على ظهورهم الطوب والجص من أجل بناء وزارات الدولة التي قبع فيها الأمير والوزير..هذا الاستبداد الذي لا يتمتع بأدنى صفة أخلاقية أو كرامة يذبح ويقتل ويشرّد دون رعاية لحرمة أرض أو لرأي عام أو وسائل إعلام، فها هي مقابر الاستبداد في العراق تتكشف بعد سنوات على دفن جثث الابرياء فيها.

الخلاص من الاستعمار أسهل من الخلاص من الاستبداد، فأنت تخوض مع الأول حرب شرف وكرامة، وتدخلها وأنت مرفوع الرأس والملايين تعضدك وتشد من أزرك وحين تقتل يورد أسمك في سجل الشهداء والخالدين، أما حين يجرّك حظك العاثر لخوض حرب مع الاستبداد، فإنك تحاربه وحدك، وقد ينالك من المضللين، ضحايا الدعاية الاستبدادية، أذى كثيراً وحين تعتقل أو تقتل ـ لا فرق ـ تكون من المنسيين وربما تحسب من العملاء.

الشعب العراقي الذي خضع تحت نير سلطان غشوم متعطش للدم طيلة ثلاثة عقود كان يتطلع الى يوم سقوط الصنم ولو بيد صانعه الاستعماري، وحين تهدمت أركان الاستبداد إستعاد روحه المسلوبة، وإنتفض في وجه الاستعمار، وأجاب عملياً على أولئك المشككين في موقفه المبدئي والمتهمين إياه بالتواطىء مع الاستعمار ضد وطنه، ليبلغهم برسالة واضحة بأن من أمّلتم به خيراً لم يكن سوى طاغوتاً من ورق، فكشف لهم زيف الاتهام وخطأ المتهمين.

لهذه الأسباب، نتمنى أن يزول الاستبداد على يد من رعاه، وتكفل بسقايته وأمدّه معنوياً ومادياً، لأن زواله سينفخ روحاً جديدة في أجساد أنهكها الاستبداد وجيوشه، وأن زواله سيصنع أملاً جديداً في مجتمعات هدّها الاحباط المتواصل من أنظمة لم تحقق أثراً الا على أجساد أبنائها.. فليزل الاستعمار مخلفاته وأهمها الاستبداد وحينئذ ستتكفل الشعوب بإزالة الاستعمار.

النزوع الفئوي في خطاب الدولة

منطلقات أهل الحكم تحدد سلوكهم وخطابهم السياسي وأشكال التعامل مع من يسوسون، فانطلاق المسؤول من كونه ممثلاً لدولة تحتضن وطناً متنوعاً في مناطقه ومذاهبه وجماعاته الاثنية يملي خطاباً وطنياً ذا صفة تمثيلية جامعة، فهو في موقعه الدولتي منزاح بحكم صفته السياسية من مسقط رأسه، وميوله الايديولوجية، وإنتمائه المذهبي، وتحدّره القبلي، بل هو على وجه الدقة رجل الوطن، والممثل عنه وإن لم يصل الى موقعه عن طريق صناديق الاقتراع أو الانتخابات الحرة المباشرة أو حتى عن طريق أهل الحل والعقد، بل إن المدعيّات الوطنية وواقع الحال (دي فاكتو) ومنطق المصلحة الخاصة كفيلة بإلزام المسؤول بتبني خطاب وطني ولبس زي الوطن.

في لقائه مع رجال الفكر والثقافة والاعلام في الثالث والعشرين من أبريل الماضي، قدّم الأمير نايف إجابات أمنية على مسائل ثقافية فكرية ووطنية، إجابات تعكس الى حد كبير تورّم الدور الموكل اليه والممتد في حقول متنوعة، وتشمل التعليم العالي، الاعلام، والحج، والقوى العاملة وقدّر لهذه الحقول أن تدار جميعها من مركز القيادة، أي من وزارة الداخلية التي أصبحت بمرور الوقت المكافىء الاداري لمجلس الوزراء، بمعدل ثلاثين ألف موظفاً مدنياً ينضاف اليهم مائة ألف رجل مباحث. كل الوزارات تعود الى وزارة الداخلية في كل شؤونها، فهي المرجع الأعلى للدولة التي تسيّر السياسات المحلية. فوزير الداخلية بهذه الصلاحيات والسلطات الممتدة يفقد بعض الكبار بمن فيهم ولي العهد الأمير عبد الله صلاحيته في تقرير بعض السياسات الاصلاحية داخل جهاز الدولة.

هذه المقدمة ضرورية قبل تسليط الضوء على المحاور الرئيسية في حوار الأمير نايف مع رجال الفكر والثقافة والاعلام، ففي هذا التقديم تكمن بداية الاختزال والاختلال في الدولة. وصف إحدى صحفنا المحلية غير دقيق وغير موفّق للأمير نايف وزير الداخلية بأن الحوار معه يخلق صورة المواطن وليس المسؤول في ذهن محاوريه، فلغته الموتورة وغير المتوازنة وفي أحيان كثيرة البعيدة عن اللياقة والدبلوماسية تكاد تحرمه من سياديته وتنزله الى مستوى المتخاصم مع مواطنيه. فهو لم يخاطب محاوريه أو لنقل مواطنيه من منطلق "المواطنة والمسؤولية المشتركة والدقيقة"، بل أن خطابه المشحون بمفردات ذات زخم دلالاي واضح في فئويته، يؤكد وظيفته كرجل أمن، وأن مركز الدائرة في إهتمامه هو العائلة المالكة التي ينتمي إليها.

إن الاستعمالات المخفّضة للمصطلحات السياسية وتحريك المعاني أو تحميلها على مصطلحات أخرى من شأنها صناعة وعي مشوّه وإضاعة المنطلقات الحقيقية وخلق منطلقات بديلة. فالقول بأن "كل مواطن عليه واجب العمل بما يخدم الوطن" يمثل في ظاهره قيمة سامية ومبدئاً محايداً يحكم العلاقة بين السلطة والمجتمع، الا أنه حين يوضع في سياق السلوك العام للدولة وأيديولوجيتها السياسية بمضامينها الفئوية ومحفّزاتها الدينية يصبح الوطن المعادل السياسي للعائلة المالكة. فهذا الوطن، يجري استعماله على نحو مفرط دون وجود تجسيدات له في سياسات الدولة، أي في الحقوق السياسية والاقتصادية المتساوية وفي الحريات العامة وفي توزيع الخدمات العامة، وفي التعليم الرسمي.

خطاب الدولة، المترجم في سياساتها وتصريحات مسؤوليها وأداء أجهزة الحكومة، يقدّم شهادة دامغة على أن دولة ـ الأمة لم تولد بعد في السعودية، بل هناك من الأدلة ما يفيد بضعف عزم أهل الحكم عن المضي بإتجاه بناء دولة الأمة، بل ثمة ما يؤكد نأيهم بعيداً عن الشروط الضرورية اللازم توفيرها في هذا السبيل، شروط أدناها الاقرار بوجود وإحترام التنوع المذهبي والإثني والمناطقي وأقصاها تحقيق الاندماج الوطني بإستيعاب ذلك التنوع داخل الجهاز السياسي للدولة.

الشروط الدنيا في بناء دولة الأمة مازالت غير مستدركة في خطاب الدولة، فمازال كبار أمراء العائلة المالكة يتعاطون مفردات ذات مضامين فئوية. فالإنقسام في البنية السكانية كأحد تمظهرات فشل الدولة في مشروع التوحيد الوطني عكس نفسه في/ ودلّ عليه خطاب إنقسامي يتبناه ويشيعه رجال الدولة.

تصريح الأمير نايف بما نصه "إن المملكة دولة سلفية، واننا لا نتردد أو نتحفظ بالتأكيد على اننا دولة ذات منهج سلفي" أو قوله في تصريح آخر "نحن سلفيون بمنطلقاتها" تترجم وبصورة أمينة ودقيقة المنهج الانقسامي والنزعة الفئوية لدى الدولة السعودية. إذ أن مثل هذه التصريحات يصح صدورها في سياق الانقسام الديني وعن جماعة مذهبية محددة، ولكن أن يهبط رجال الدولة المفترض تمثيلهم لمصالح الوطن وهويته وشعبه بتنويعاته المذهبية والإثنية والمناطقية الى مستوى التمثيل الفئوي، فهذا يجعل الأمير ممثلاً عن فئة وفي الحاصل النهائي يقلّص سيادة وحدود الدولة من الناحية الاخلاقية في أذهان من يقعون خارج التصنيف السلفي.

الميل نحو توصيف الهوية الايديولوجية للدولة لا يزيد سوى في تعزيز التوجّه الانقسامي، بخاصة حين تكون تلك الهوية تعبيراً عن جماعة معينة، وثانياً حين يراد تسييد تلك الهوية في بلد يحتضن طيفاً من الهويات المعبّرة عن جماعات إثنية ومذهبية واقليمية متعددة. ماذا يعني أن تكون الدولة السعودية سلفية؟ ببساطة وفي الادراك المباشر يعني أن عنصري تميّز الدولة هما: العائلة المالكة والمذهب السلفي بكل دلالاتهما الاثنية والاقليمية والمذهبية. يقال ذلك رغم قناعة الدولة المؤسسة على تجربة عملية شديدة الوضوح بعدم إستعداد الجماعات الأخرى للانضواء والتماهي في هذين العنصرين، بل هناك إلحاح لدى هذه الجماعات على إبقاء مسافة

احترازية من مكوّنات الدولة السعودية: المذهب السلفي، العائلة السعودية، والاقليم الحاضن لهما. والسبب في ذلك أن الدولة أرادت تشكيل هوية مفروضة على السكان ولكن بمكونات غير وطنية بل شديدة الفئوية.

ما قاله الأمير نايف عن سلفية الدولة وسلفية منطلقاتها قد يصلح استعماله في تحشيد أتباع المذهب السلفي خصوصاً مع تزايد الاتهامات حول عدم امتثال أهل الحكم للتوجه السلفي ولتعاليم المذهب الوهابي، ولكن أن يصدر التصريح مشفوعاً بزخم معنوي مملوء بالاعتزاز والاصرار عليه بصورة علنية وفي لقاء مفتوح فذلك يحمل رسالة خصامية تحريضية ضد الأغلبية غير السلفية في هذا البلد من أتباع المذاهب السنية والشيعية على السواء.

التوق الشديد لدى بعض رجال العائلة المالكة للتأكيد المكرور على سلفية الدولة قد يستهدف تحقيق أغراض سياسية خارجية، أي للرد على قوى ودول أخرى محددة، وربما قد يستهدف الرد على أطراف داخل العائلة المالكة التي ترى بأن الجرعة الدينية المستعملة في خطاب الدولة كانت زائدة الى حد الإضرار بسمعة الدولة وتحميلها تبعات سياسية نتيجة ممارسات غير متوائمة مع التوجهات السياسية المحافظة لدى الحكومة. ولكن هذا التأكيد المكرور على التوجه السلفي للدولة فإنه يخلق إنطباعاً من نوع المخاصمة غير المبررة مع الغالبية العظمى من السكان المحليين الذين ينظرون الى تصريحات الأمير نايف وكأنه خطاب عدواني تحريضي، وإن حاول تخفيف تلك النزعة السلفية بكلمات لم تسلم هي الأخرى من تقسيمات مذهبية أخرى، حين أخرج المنتمين للتشيع الامامي والاسماعيلي من الخارطة المذهبية المحلية بما يستبطن تخفيضاً دينياً وقانونياً. لا نعرف على وجه الدقة كيف هي لبنات الوطن المراد إنشاؤه حين يقرر المسؤولون في الدولة إقصاء الأغلبية السكانية، وفرض هوية سياسية للدولة تقوم على مكوّنات عائلية ومذهبية وإقليمية خاصة.

كنا نأمل أن يستوعب الخطاب الدولتي لمسؤولي الدولة الوطن بتنوعه، كيما يخرج الوطن معبّراً تعبيراً أميناً وصادقاً عن كل من فيه، عن الانسان، وشجر الوديان ورمل الصحراء وخيمة البدوي ونسمة العليل وشطآن البحار وطيورها، عن المساجد والحسينيات والتكايا والمكتبات القديمة والمدافن العتيقة والفنون المعمارية الجميلة والآثار التاريخية، عن الكرنفالات والمناسبات الاحتفالية الاجتماعية، عن الموروثات الشعبية وذاكرة الآيام والفولوكلور المرتبط بحوادث غابرة جميلة، بطبق الأكل وتنور الخبز، وفنجان القهوة وكوب الشاي..سلسلة طويلة من الاشياء التي لابد أن يضمّها ويفخر بها الوطن المراد إنشاؤه. فكل تلك الاشياء تخبرنا بأن الوطن لا يولد سوى بإرادة جماعية، وليس بإرادة فئة، كما أنه ليس بالذي ينشأ بموجب قانون أو قرار سامي أو تعليمات صادرة عن جهات عليا، فقد تسري هذه على قضايا أخرى ولكن ليس بينها الوطن، فهو وحده الذي ينشأ عن طريق الاختيار لأنه يولد في المشاعر والقلوب قبل أن تتحقق ولادته الفعلية على الأرض، وبالتالي فلا سلطة أخرى على الوطن غير سلطة قاطنيه. هذا كله يقودنا لإثارة سؤال استنكاري حول توسّل الأمير نايف بخطاب فئوي يطيح بالادّعاءات الوطنية والحديث المخفّض عن الوطن، ومازلنا نتطلع نحو إعادة تقييم لخطاب الدولة أملاً في صياغة خطاب وطني يرعى فيه الناطقون بإسمها ماذا يعني الوطن، وماذا يعني تمثيل دولة حضانة لمجتمع متعدد.

محور آخر هام في حديث الأمير نايف مع رجال الفكر والصحافة في المملكة هو الحرية الصحافية. وأول ما يبدو في هذا المحور هو تلك المفارقة المثيرة للسخرية رغم ما تتضمنه من دلالات قوية، هذه المفارقة تتلخص في إضطرار الصحافي لأن ينشد الحرية من سالبها. ففي السؤال لوزير الداخلية حول "إمكانية توسيع هامش الحرية فيما ينشر في الصحافة"، إستبطان من نوع الاتهام يمكن تلفيظه على هذا النحو: أن قرار الحرية ومصيرها موكول لوزير الداخلية، فهو يقرر حبسها وإطلاقها وتحديد نسب جرعاتها ومواقيت تناولها. والأنكى أن ينبري الامير نايف للاجابة عن السؤال بطريقة تعزز الاتهام بتدخل وزارة الداخلية عن طريق أجهزتها الأمنية في عمل وشؤون الصحافة. فالأمير نايف يستدرك في إجابته تلك الحدود الواجب إبلاغها للصحافة فـ"لكل شيء حدود" على حد الأمير. تعزيز دور وزارة الداخلية في الحقل الاعلامي، وأيضاً في مزاولة الحريات الفردية يدرج الدولة بتياراتها الثقافية والسياسية المتنوعة في سياق صارم يصل في نهاية المطاف الى حد حرمان الجميع حق ممارسة التعبير عن الرأي. تصريح يحمل تفسيره معه قول الأمير "بأن المملكة لا تمانع من ظهور السعوديين على الفضائيات غير السعودية دون أن يواجه بأي مساءلة له أو لوم، وجميع الذين ظهروا لم يمسوا بسوء".

مثير حقاً أن يعهد لوزير داخلية مهمة إيصال خطاب الدولة الى الرعايا أو حتى الافصاح عن موقفها السياسي من الاحداث الجارية. فوزير الداخلية غالباً ما يرتبط في الذاكرة الجماعية للمواطنين بقمع الحريات الفردية والعامة، واستعمال وسائل التهديد والبطش ضد الاقلام النزيهة. ولهذا فحين يدلي وزير الداخلية بتصريح بما نصه "صحافتنا كما تعرفون ليس عليها قيود ولكل كاتب الحق بأن يكتب ويتكلم بما يراه"، يبدو مستغرباً وفي نظر آخرين معيباً ومثيراً للسخرية وإن بقي الانطباع مكبوتاً في صدور من تحدث إليهم الوزير، الذي طالما إجتمع بهم في جلسات مغلقة وأبلغهم قوانين الحظر المصحوبة بلغة الانذار والترهيب. ومع ذلك لم يخف الوزير وهو في حوار مفتوح أن يصدر شهادة براءة للصحافة المحلية بكونها أصبحت "صوت هذا الوطن" كون أصحابها التزموا "بثوابت المملكة ومرتكزاتها الأساسية" وليست هذه الثوابت والمرتكزات شيئاً آخر غير السياسة الاعلامية المفروضة على الصحافة من أعلى، وتحديداً من وزارة الداخلية. وإذا كانت الصحافة حرة فلماذا لغة الزجر والأمر من الأمير كما في عبارات وردت في حديث الأمير مثل "والمطلوب من صحافتنا أن تكون.."، "ولا بد من التأكيد على.."، أو أن يملي على الصحافة توجيهات كمطالبته إياها بالتزام طريقة في النقد وإرساء محددات أمنية مصاغة بمفردات وطنية عامة كعبارة "ولابد من الانسجام بين الآراء السياسية والمعالجات الأخرى وفي حدود ما يخدم الوطن"..أو قوله على ما فيه من غموض "إن مسؤولية الكاتب نحو شباب الوطن ان يقوم بتوجيهه التوجيه الصحيح".

قائمة الأوامر المبلّغة تجميلاً في هيئة "تعليمات وتوصيات" تؤكد تلك العلاقة الخصامية بين الحرية الممثلة في أحد أبرز تجسيداتها، أي الصحافة والاستبداد الممثل في أبرز تمؤسساته في وزارة الداخلية. فالحرية لا يؤمّنها المستبد بطبعه، تماماً كما أن الوطن لا يصنعه الفئوي.

(التحرير)

خيارات التمثيل والهوية في السعودية

مقدمات ضرورية في مسألة الإندماج الوطني

فؤاد إبراهيم

إنجاز عملية الاندماج الوطني بمعدلات متوازنة يتوقف بدرجة كبيرة على فهم والعمل وفق حقائق أساسية حول المجتمع والدولة، بهدف إدراك وبشكل دقيق طبيعة المشكل المراد معالجته. فالإنشغال بمسألة الاندماج الوطني يتطلب وبدرجة كبيرة إستدعاء التوزيعات السكانية والانقسامات الاثنية والدينية كما تنبسط على الخارطة الجيوسياسية السعودية.

أول ما يتجلى من هذا الاستدعاء حقيقة كون السكان في السعودية ينتمون الى مجموعات إثنية متفاوتة الحجم وبخصائص تكاد تكون شديدة الانفراز، بحيث يمكن المجادلة بأن التقسيم السكاني على أساس أغلبية وأقلية يفتقر للدقة العلمية. ثلاث مصنفات رئيسية تفرض نفسها على التركيبة الاجتماعية في السعودية وهي:المذهب والقبيلة والمنطقة، وفي داخل كل واحدة من هذه المصنفات تظهر تمايزات فرعية تعكس صورة الانقسامات الاثنية في البنى السكانية، وتترجم طيف التشكيلات الاجتماعية ذات الخصائص التاريخية والعرقية واللغوية والعقدية. فثمة سلسلة من الانضواءات تطبع المذهب والقبيلة والمنطقة، وهي في الاجمالي العام تعبيرات ساطعة عن طبيعة الانقسام السكاني.

ففي الاطار المذهبي، هناك اشتقاقات تتجاوز حد التفريز التقليدي في إطاره المذهبي الواسع الممثل في السنة والشيعة، بل الانشعاب متحقق داخل هذا الانفراز العام بثنائيته السنية والشيعية، فالمنتمون للسنة في السعودية ينضوون في إطارات تمذهبية فرعية تكاد تمحو بداخلها الاطار المذهبي العام، فأتباع المذهب الشافعي يعتنقون المجهود الفقهي والعقلي المنتج داخل المدرسة الشافعية منذ القرن الثالث الهجري والذي يرمّزه كتابا (الرسالة) و(الأم)، كما أن إندراج المناصرين للمذهب المالكي متوّج ومحثوث بالاعتقاد الصلب في المدوّن الفقهي (الموطأ)، فيما يتعزز موقف المستلهمين لطريقة أهل الحديث من مؤسسي المذهب الحنبلي والمتشكل داخل إطار مذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وتستجيب لهذه الفروع المذهبية جماعات متناثرة تستمد بعضاً من الروح الخفية لمذاهب سنية أخرى مثل الحنفية.

الشيعة كخط عقدي موازٍ يتأسس هو الآخر على اشتقاقات مذهبية فرعية قدّ يكون الشيعة الامامية الاثنا عشرية في المنطقة الشرقية يمثلون الجزء الأكبر في الجسد الشيعي العام، يليهم الشيعة الاسماعيلية في منطقة نجران دون توفّر أرقام أو آلية يمكن التوسل بها للتحقق من حجم هذه الطائفة المتحدرة من منطقة ذات كثافة سكانية عالية، اضافة الى تجمعات شيعية متناثرة في أرجاء مختلفة من الجزيرة العربية ولعل أهمها وأبرزها الشيعة الامامية في المدينة المنورة وبعض أطراف الحجاز وهكذا الشيعة الكيسانية في منطقة ينبع.

الانشعاب الداخلي لا يقف عند حد التمايز المذهبي، بل ثمة انقسام آخر على أساس قبلي، فقد بات من البديهي القول بأن ليس هناك ما يمكن وصفه بـ 'مجتمع سعودي'، ولذلك يفضّل إستعمال كلمة 'سكان' للحيلولة دون الوقوع في محذور الدلالات الدقيقة للتوصيفات المستعملة للقاطنين داخل حدود الدولة السعودية. فالسعودية مؤلفة، تأسيساً على ذلك، من عدة مجتمعات وليس مجتمعاً واحداً، فالكلام عن مجتمع يتطلب إستحضار الخصائص التاريخية والمواصفات العرقية والموروث الثقافي والاجتماعي واللغوي لهذا المجتمع بما يدخلنا في حلقة نقاش مفرغة، ونصل في نهاية المطاف الى إستحالة تطبيق لفظة مجتمع على السكان في السعودية، باعتباره فاقداً لما يمكن حصره في الخصائص المشتركة.

فالسكان في السعودية يتحدرون من أصول اجتماعية متنوعة وإن كان يجعمها العنصر العربي كمكوّن نهائي في هوية السكان، الا أن هذا المكوّن لا يلعب دوراً طاغياً في التوجيه الثقافي والسيكولوجي للسكان بل هناك المكوّن القبلي والعائلي الذي يمثّل مضخاً ثقافياً نشطاً ويسهم في صياغة هوية نهائية للمنتمين لهذه القبيلة أو تلك، يعكس ذلك أولاً الاعتزاز المتنامي وسط أفراد هذه القبيلة مقابل غيرها، ثم في الصراع القبلي الذي يصل احياناً الى استعمال القوة السافرة بينها من أجل تأكيد وحدة قبيلة ضد الأخرى، وهكذا عزتها ووجودها وتالياً شعورها بالتفوّق.

المناطق التي تتشكل منها الدولة السعودية تمثل هي الأخرى حواضن ثقافية واجتماعية وتاريخية لجماعات متعددة، فالحجاز بثقله الديني وموروثه الثقافي والتاريخي وهكذا سجل تجاربه الادارية يمثل شخصية جغرافية مستقلة عن غيره، كما أن الإقليم الشرقي بتراثه التاريخي وثقله الاقتصادي وتحدراته الاجتماعية والدينية وتقاليد وعادات أهله يتميّز عن منطقة نجد بموروثها القبلي وسجلها الاجتماعي والثقافي وهكذا أحداثها

السياسية، وهكذا الحال بالنسبة لمناطق الجنوب والشمال، فكل هذه تمثل بؤراً ذات خصائص مختلفة.

إن اللون الفقهي العام أو حتى اللون العقدي الذي يصبغ المذاهب السنية والشيعية قد يخفي الى حد كبير الاصول الاجتماعية للسكان ولكنه لا يخفّض من قيمة وعمق تلك الاصول، كما تعكسه التموقعات المذهبية إجتماعياً ومناطقياً. وهذا يلمح من جانب آخر الى أن العامل الديني ليس وحده الحاسم في تقاطيع الخارطة السكانية بل ثمة عوامل أخرى إجتماعية ومناطقية تسهم بصورة غير مباشرة وظاهرة في تعزيز مشاعر الانتماء والخصوصية والاختلاف. فارتباط المذاهب بمناطق وتشكيلات اجتماعية معينة يؤكد طبيعة التمايزات داخل التركيبة السكانية ويعزز الحاجة الى بلورة سياسات تأخذ في إعتبارها تلك الحقيقة القارة والتي تفرض نفسها بإلحاح شديد في التخطيط السياسي والاقتصادي للدولة السعودية.

هذه الصورة التشريحية العامة للدولة في السعودية تستحضر طبيعة الدولة ومكوّناتها وأسس ايديولوجيتها. إذ سنحاول في مقابل تلك التوزيعات المناطقية والاثنية والمذهبية إستدعاء صورة الدولة ذاتها في بعديها التكويني والتشريعي، بغرض عقد مقارنة بين الحقيقة والواقع، بغية تشخيص مكامن الأزمة ومن أين يجب أن تكون بداية الحل.

وسنحاول البدء من نقطة انعطافية في مسار الدولة، كونها تلفت وبإشارة قوية الى اعتراف الحكومة بفشل المنهج المعمول به طيلة عقود خلت منذ تأسيس الدولة. فالنزوع المتأخر الى تنشئة ثقافة وطنية وسط السكان في السعودية يعكس الى حد كبير الاحساس المتزايد لدى المسؤولين بأن السياسات العامة التي إنتهجتها الدولة فشلت في بناء مجتمع متجانس يمثل الركن الآخر الموازي والمساند للدولة. فمنذ أكثر من عقد من الزمن، أولت العائلة المالكة إهتماماً خاصاً بموضوع الهوية الوطنية في السعودية، وقد تزامن ذلك مع برنامج وطني موّجه أقرته الحكومة عام ١٩٩٦ وكان الهدف منه حسب جوزيف نيفو (١٩٩٨) هو 'تعزيز موقع الحكومة ومشروعيتها'. وعلى أية حال، فإن برنامجاً كهذا لم يكن تعليمياً بالمعنى التام، بل هو إنعكاس لأزمة دقيقة داخل الدولة.

فهناك قلق متنام وسط النخبة الحاكمة في السعودية يمكن ترجمته في صيغة أخرى وهو إستشعار ضرورة تأكيد ولاء السكان للعائلة المالكة. فمنذ بداية الانتعاش الاقتصادي عام ١٩٧٤ وحتى عقدين لاحقين لم يكن موضوع الهوية الوطنية يفرض نفسه بإلحاح على العائلة المالكة، وبالتالي لعب المال دوراً تعويقياً في مشروع الاندماج الوطني في بعده السياسي حصراً حيث لجأت الحكومة الى ضخ بلايين الريالات في مجال تقديم المساعدات المالية وتوفير فرص وظيفية وتعليم مجاني وخدمات صحية وقروض بدون فوائد. الحاصل النهائي من تلك العملية واسعة النطاق، نجحت الحكومة وبصورة مؤقتة في تخفيض أو بصورة أدق تأجيل الحاجة الى تصنيع هوية وطنية حقيقية وهكذا تحقيق عملية دمج وطني للطيف الواسع من الجماعات الاثنية والدينية. والى حد ما، فقد لعب العامل الاقتصادي دوراً طاغياً والى حد كبير تشويهياً في تخليق ولاء استثنائي للعائلة المالكة وعزز ذلك العامل أيضاً دور الحكومة المركزية.

ولكن، وتحت الضغط الاقتصادي وتراكم العجز السنوي المزمن في الموازنة العامة، وفي نهاية المطاف تدهور المستويات المعيشية للسكان، كل ذلك آذن بنهاية دولة الرفاه، ودفع الى السطح أزمة الدولة العميقة المترجمة في زيادة معدلات الجريمة وظهور الجريمة المنظمة، وأشكال مختلفة من رود الفعل الاجتماعية كتعبير عن التآكل السريع للولاء للعائلة المالكة. وتبين من كل ذلك بأن الولاء السياسي كان قد إرتبط والى حد كبير بالازدهار الاقتصادي كما هو منطق العلاقة الجدلية المنتج في الدولة الريعية. ونتيجة ذلك، شعرت العائلة المالكة ومنذ ما يقرب من منتصف التسعينيات بضرورة البدء بإستراتيجية جديدة تهدف من جهة أولى الى تخفيف الايقاع السياسي المطلبي وسط السكان، ومن جهة ثانية الى تعزيز مشروعية وهيمنة العائلة المالكة.

وهذا الاختلال أنجب معه توتراً في شبكة العلاقات الداخلية مفضياً الى مواجهة بين الدولة والسكان، كإحدى التعبيرات القاسية عن الاخفاق التاريخي للدولة القطرية في بلادنا.

من هذه النقطة المحمّلة بجرعة فزع منذرة بتهدّم أسس الدولة ذاتها، نرتد لإعادة قراءة المسار التاريخي للدولة السعودية والى النقطة التي إفترقت فيها السلطة عن المجتمع.

القراءة تلك تبدأ من حقيقة أن الهويات الفرعية المؤسسة على إعتبارات مناطقية وقبلية ومذهبية تمثل خاصية قارّة في تاريخ الجزيرة العربية. بكلمات أخرى، أن التنوع، من الناحية التاريخية، كان ميزة هامة في هذه البقعة الجغرافية القطبية. فعلى سبيل المثال، فإن الدويلات القبلية في المنطقة الشرقية مثل العيونيين والعصفوريين والخوالد وغيرهم، والرشيد في حائل في المنطقة الشمالية ودولة الاشراف في مكة المكرمة وأجزاء أخرى من الحجاز كلها تجارب تزوّدنا بدليل قاطع على أن الهويات الخاصة كانت تستند على شرعية تاريخية وهكذا فإن المنتمين لهذه الهويات يملكون سبباً كافياً في إحياء وتأكيد الشخصيات السياسية والثقافية والدينية الخاصة بهم.

وحين نجح الملك عبد العزيز في تأسيس دولة موحّدة، والتي قدّر لها أن ترى النور عام ١٩٣٢، بدأ تاريخ جديد في الجزيرة العربية. وفيما كان إيقاع مشروع تفكيك العالم الاسلامي يتسارع على أرضية الاتفاق البريطاني الفرنسي المعبّر عنه بإتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦، كان الملك عبد العزيز يسبح ضد التيار رجاء تأسيس دولة موحّدة.

على أن مرحلتين أو مهمتين كانتا أمام الملك عبد العزيز يفترض إنجازهما بنجاح. الأولى هي المهمة السياسية الهادفة الى خلق إطار سياسي يضم بداخله المناطق والقبائل والمذاهب، وهذه المهمة قد تحققت بنجاح فور اكتمال مشروع التوحيد الجيوسياسي وإعلان المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢.

المهمة الثانية، هي المهمة الوطنية، أي صناعة دولة الأمة. فإكمال مهمة التوحيد السياسي قد تطلب دوراً محورياً آخر من أجل تأمين وحدة وإستمرار الدولة. فمنذ نشأتها كانت الدولة بحاجة الى توصيف وتعريف لهويتها الوطنية، وأهمية ذلك كانت تتأكد بمرور الوقت حيث أن طيف التشكيلات المناطقية والاجتماعية والدينية كان بحاجة الى عملية صهر ودمج داخل المولود الجديد، أي الدولة السعودية. بكلمات أخرى، أن هذا التنوع كان يفترض أن يشكل الاساس لعملية دمج واسعة النطاق لهويات مختلفة من أجل خلق هوية جمعية جديدة تمثل تلك الهويات وتعلو عليها لحساب هوية عليا تستوعب داخلها المناطق والقبائل والمذاهب وتعبّر عن الروح العامة، والمصلحة المتبادلة والمصير المشترك للسكان. وهكذا فشلت الدولة في التعامل مع التنوّع الداخلي على أساس المذهب والقبيلة والمنطقة وصياغة هوية وطنية مستمدة من العناصر المشتركة بين الجماعات المنضوية داخل الدولة، بحيث ترى هذه الجماعات صورتها وحضورها ووجودها في هذه الهوية الوطنية. أي أن الهوية الوطنية تولد من حاصل عملية دمج وطني وصهر الجماعات الاثنية والدينية في بوتقة وطنية.

لقد بدا واضحاً بأن مكونات الهوية الكلية وفي ذات الوقت الاساس الايديولوجي للدولة كان يفهم من قبل مؤسس الدولة الملك عبد العزيز وأبنائه من بعده على أنها تتمثل حصرياً في: العقيدة الدينية المؤسسة على النموذج الوهابي في تفسير الدين، والحق التاريخي للعائلة المالكة المعبّر عنه في الصيغة التلخيصية المكثفة (ملك الآباء والأجداد). وفي تقييم هذين المكوّنين يمكن المجادلة بأن الملك عبد العزيز لم يتجه لتحقيق درجة كافية من الاستيعاب الديني في سياق مهمة بناء الهوية الوطنية، بحيث يتم إحتواء المذاهب الاسلامية المختلفة المالكي والشافعي

في الحجاز والاحساء والشيعي الامامي في المنطقة الشرقية والشيعي الاسماعيلي في المنطقة الجنوبية. ورغم أن العائلة المالكة ناضلت من أجل تثمير الدين كعامل أساسي في مشروع توحيد الدولة وكمصدر لمشروعيتها ولكن هذا العامل بقي سلاحاً ذا حدين. وفي حقيقة الأمر، إن المذاهب الاسلامية الأخرى وبخاصة الشيعية منها يجب، من وجهة نظر المؤسسة الدينية، أن تنحلّ وتنصهر في العقيدة الوهابية. ومن الناحية العملية كان هناك إلحاح شديد على الدور المهيمن للوهابية في مجالي التعليم والقضاء. بل جرى أخذ كافة التدابير من أجل تهميش ونزع شرعية المذاهب الاسلامية الأخرى. فعلماء المذهب الوهابي تبنّوا وبإصرار دعوى تمثيل الاسلام الصحيح، ولذلك فإن على الشيعة كمثال بارز إعلان ندمهم وتوبتهم وتطهير معتقدهم ومن ثم إعادة الدخول الى الاسلام.

ونتيجة للتنوع الفكري والسياسي والديني داخل التركيبة السكانية والتفاعل المعقد بين هذه العوامل، فإن المكونين الرئيسين سالفي الذكر فشلا في تشكيل هوية كلية عليا. وفي حقيقة الأمر، فإن إستحواذ مشروع الدولة على الماسكين بزمام سلطتها قد ساهم الى حد كبير في إحباط مشروع بناء دولة الأمة. بكلمات أخرى، فبينما كان تأسيس الدولة يتضمن من الناحية الفرضية عملية تحوّل للهويات الخاصة المؤسسة على منطقة وقبيلة ومذهب الى هوية جمعية على أساس وطني، فإن الدولة تحوّلت الى ممثل لمصالح جماعة خاصة، أي عائلة آل سعود ومذهب خاص أي الوهابية. وفي سياق مجهودها نحو إنشاء هوية كلية، فإن العائلة المالكة ألحّت على أن العقيدة الدينية ممثلة في الوهابية والعائلة المالكة واللذين مازالا يمثلان المكوّنين الرئيسيين للهوية الكلية، يشكّلان مجتمعين في نظر العائلة المالكة مكوّني العقيدة الوطنية والمكافىء لها.

إن مجمل المجهودات الرسمية لبناء هوية وطنية والدلالات الاجتماعية والسياسية لتلك الهوية المصنّعة تتناقض بلا شك مع المفهوم العالمي للوطنية كما هو مشاع ومجسّد في دولة الأمة، ولذلك لم توصل هذه المجهودات أحداً في الداخل والخارج الى قناعة بأن المكوّنين الديني والسياسي للهوية السعودية قد حققا وعبّرا عن دولة الأمة أو هويتها الوطنية العليا، وحسب مأمون فندي (١٩٩٣) فإن السعودية هي 'دولة وليست أمة'. بل أمكن المجادلة أيضاً بأن سيرورة الدولة في السعودية متعارضة مع الاهداف الوطنية، بمعنى أن غياب الهوية الوطنية الجامعة تمثل مشكلة ليست ذات صلة بقيود ومعوّقات خارجية أو محلية بالضرورة بل هي ضالعة في تكوين الدولة السعودية ذاتها والاساس الايديولوجي الذي قامت عليه.

ناتج ذلك كله أن اسس الدولة وتالياً مكونات مشروعيتها الدينية والسياسية مستخرجة من حاصل التحالف السياسي الديني القائم في الاساس على مصالح أقلية. وفي سبيل تحقيق ذلك الغرض، لجأت الدولة الى أساليب متنوعة في التعامل مع الجماعات الاخرى تراوحت بين العنف والعزل السياسي والاقصاء الشامل والتهميش الاقتصادي والاحتواء الجزئي، في مقابل احتكار مصادر القدرة والسلطة بيد جماعة معينة مؤلفة من العائلة المالكة والمتحالفين معها قبلياً ودينياً. وهكذا فبعد أن نجحت الدولة والى حد كبير في قهر من تصنّفهم عملياً في خانة الخصوم مناطق وقبائل ومذاهب وتبديد شمل بعضها وإخماد نشاطية هوية جماعات أخرى، فإنها، أي الدولة فشلت في المقابل في تنمية مشاعر عليا وهوية وطنية جامعة.

إن عمق أزمة الدولة يترجمه بصدق ضحاياها في هيئة مواقف نافرة من الدولة ولو قدّر للمراقب أن يصيغ تلك المواقف في كلمات لجاءت في هيئة نظرات مفزعة، حيث ينظر الشيعي في المنطقة الشرقية الى الدولة باعتبارها دولة وهابية متشددة، وينظر إليها الحجازي باعتبارها دولة نجدية إنفصالية، وينظر إليها العتيبي والقحطاني والخالدي وغيرهم بإعتبارها دولة عائلية شوفينية. فهذه النظرات يمكن اختصارها في كلمات قلائل: أن الدولة ليست منهم وإليهم. فكل واحد منهم يعبّر عن موقفه إزاء الدولة من الموضع الذي يؤلمه ويتهدده، فماهو المغزى من نشأة الدولة إذن إذا كانت غير قادرة على تمثيل مصالح العموم، ودرء الأخطار عن الجميع وصناعة مشاعر مشتركة تسري في أرجاء البلاد.

إن ما سبق الالماع إليه ينذر بإتساع الشرخ العميق بين الدولة والسكان بدرجات مخيفة، إذ لا يمكن من حيث المبدأ وفي ظل تركيبة ايديولوجية وسياسية للدولة السعودية الراهنة إيجاد قواسم مشتركة بين المناطق، وأن الاستمرار وفق تلك التركيبة المختلّة لا يعني سوى أن الفاصل بين الدولة والمجتمع في حالة زيادة مستمرة.

إن ثمة تداعيات سياسية وثقافية واجتماعية وهكذا ترتيبات قانونية ناتجة عن تلك المنهجية المعلولة المتبّعة من قبل الدولة حيال المناطق والمذاهب الدينية والقبائل الاخرى غير الحليفة. تلتقي تلك التداعيات والترتيبات عند حد التمييز بأشكال وصيغ مختلفة، ولكن هناك إتجاهان رئيسيان في التمييز أحدهما قائم تارة على خلفية دينية كالذي تمارسه المؤسسة الدينية الرسمي والمجتمع الديني الوهابي ضد الشيعة بدرجة أولى وضد أتباع المذاهب الدينية الأخرى بدرجة أدنى. وثانيهما التمييز القائم على خلفية سياسية المعبّر عنه في غياب التمثيل السياسي في أجهزة الحكم المحلي والمركزي سواء بسواء، وهذا النوع من التمييز يتفاوت في درجته من منطقة لأخرى، ومن جماعة مذهبية لأخرى، ومن قبيلة لأخرى.

حظر الشعائر الدينية، ومنع بناء المساجد ومراكز العبادة وطباعة الكتب، ونزع الصفة الشرعية عن النظم القضائية الخاصة بكل مذهب، وإكراه أتباع غير المذهب الرسمي على تلقي الدروس الدينية في المدارس الرسمية وفق المذهب الوهابي، وهكذا الامتثال لأحكام القضاء المسترشدة بتعاليم الإمام أحمد بن حنبل..هذه تمثل جزءا من سلسلة طويلة من تدابير المنهج التمييزي المتبع من قبل الدولة.

مراحل الإندماج الوطني

قد تتم عملية الاندماج في مرحلتين: الأولى مرحلة الاندماج الطبيعي الناشىء عن الحاجة نتيجة لتطور مؤسسات الدولة وزيادة مسئولياتها وتعدد مهامها الأمر الذي يفرض ضرورة إشراك وإستيعاب عدد كبير من الافراد ضمن بيروقراطية الدولة من أجل إنجاز مهمات ليس بالامكان لفئة صغيرة أن تضطلع بها، وغالباً ما تكون عملية الدمج في مثل هذه الحالة غير إختيارية بل هي استجابة لظروف موضوعية تتجاوز إرادة أصحاب القرار. الثانية مرحلة الاندماج الاختياري وتبدأ من أعلى وتكون مؤسسة على إرادة فوقية أي من رأس السلطة من أجل تحقيق عملية دمج تتم من قمة الهرم السياسي وتتنزل الى مستويات بيروقراطية أدنى.

وفق هاتين المرحلتين يمكن المجادلة بأن المرحلة الاولى قد إستكملت شروطها وأهدافها الى حد ما، أي أن ما جرى في السعودية هو انتهاء المرحلة الاولى أي الاندماج الطبيعي المستجيب للظروف الموضوعية الخارجية والمتفوق على إرادة السلطة وخياراتها. ويبقى الكلام هنا عن المرحلة الثانية التي تبقي الجدل نشطاً حول الارادة السياسية العليا من أجل تحقيق شروط المرحلة الثانية في مشروع إندماج وطني شامل.

ثمة، دون شك، معايير أساسية تدل على درجة الدمج وشكله وإتجاهه، وغالباً ما ينظر الى الدمج في بعديه الاقتصادي والسياسي كتعبير صادق عن نوايا الدولة في تحقيق مستوى من الانسجام والاندماج الوطني. ويعتقد بعض الباحثين الاكاديميين بأن الاندماج السياسي هو التجسيد الحقيقي لمفهوم الاندماج، اذ لا معنى للاندماج ما لم يكن مترجماً ومتجسداً في المجال السياسي. بالنسبة لبعض الاقليات الدينية التي تعيش في ظروف بلدان قائمة على اساس هيمنة جماعة على باقي الجماعات، هناك ميول شديدة نحو القبول بالاندماج الاقتصادي، والابقاء على

التـمـيّـز الـديـنـي مـقـابـل الجمـاعـات الاخـرى وخصوصاً تلك الجماعة التي تمثل مصدر تهديد لها في الجانب الديني.

إن إحـدى الحلـول الـفـاعـلـة في الـتـعـامـل مـع النزعات الانفصالية التي تراود الاقليات المقهورة تتمثل في منحها حصة عادلة وفاعلة في السلطة، هذه الحصة تقوم على: أولاً مشاركة ممثلين عن كافة الجماعات في الجهاز الاداري للدولة، وثانياً درجة من الاستقلالية لها فيما يتصل بشؤونها الخاصة.

يـتـخـذ الانـدمـاج الـوطـني مستويات وأشكالاً مختلفة: في المستوى الديني هناك ثمة خياران رئيسيان أمام الدولة في دمج الجماعات الدينية: إمـا تـطـعـيـم المؤسسة الدينية وهيئاتها الكبرى برجال دين وعلماء من المذاهب الاخرى بحيث تـكـون المؤسسة الدينية مفتوحة أمام المذاهب الاسلامية الاخرى ويكون لها ممثلون في هيئة كبار العلماء وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنـكـر ومجلس الـقـضـاء الاعـلـى وغيرهـا. كـمـا يسترعي هذا الخيار إعادة الحضور الديني الخاص بـالمجتـمـع الحجـازي، والـذي تـعـرض هـو الآخر لتغييب مقصود، متمثلاً في غياب أئمة الحجاز من الصـلاة في الحرمين الشريـفين وانـحـصـار إمـامـة الصلاة الجامعة في أتباع المذهب الوهابي، كما يسترعي إعادة احياء المدارس الدينية الحجازية المالـكـيـة والشـافـعـيـة، أو تـكـايـا الذكر الخاصة بالفرق الصوفية.

ثـمـة خـيـار آخـر يـقـوم عـلـى فـكـرة تـخـفـيض المؤسسة الدينية الرسمية الى مستوى يجعلها جـزءاً مـن مـؤسـسـات المجتـمـع الأهـلـى تمارس نشاطها في موازاة مؤسسات دينية أخرى ممثلة لمذاهب اخرى.

أمـا عـمـلـيـة دمـج المـنـاطـق فـتـتـم في مستويين: سياسي وإداري. السياسي منها هو تحقيق قدر مـتـكـافـىء مـن الـتـمـثـيـل الـسـيـاسـي في الجهـاز الـتـنـفـيـذي لـلـدولـة، بـحـيث يـرعـى فـيـهـا الحجم والـتـعـداد السكـاني والأهـمـيـة الاستراتـيـجـيـة، أمـا الإداري منها فيتمثل في نقل بعض أجهزة السلطة الى المناطق، في إطار عملية لامركزة للسلطة وفي نـفـس الـوقـت إعـادة مـأسـسـة الـدولـة عـلـى أسـاس مـقـاسـمـة المـنـاطـق المصـالـح الـعـمـومـيـة والمسؤوليات.

الانـدمـاج الـوطـنـي في بـعـده الـسـيـاسـي يـبـقـى المرتكز الحقيـقـي في عـمـلـيـة مـعـالجة مشكلات الدولة مع رعاياها خارج منطقة نجد، فالتمثيل السياسي المتكافىء والمتوازن لكافة الجماعات المذهبية والمناطقية وفي الجهازين التنفيذي والتشريعي بصورة أساسية يمثل مدخلاً ضرورياً لإعادة تأسيس العلاقة بين الحكومة والسكان. وتحقيق هذه الخطوة الجوهرية كفيل بإصلاح خـلـل الـتـأسـيس الايـديـولـوجـي للدولة وتبديل صورتها العامة.

بالإلوان

رسالة واضحة.. شكراً لكم!

دلالات التغيير الوزاري الجديد

لم يكن منتظراً أن يحدث تغيير وزاري جذري أو نصف جذري، يؤشر الى مرحلة جديدة من تـاريـخ المملكة السيـاسـي وخيـاراتـهـا المستقبـلـيـة. ولكن الإعلام المحلي، وشبكات الإنترنت، وبعض النفوس الطافحة بالرغبة في التغيير، تكلمت عما ترغب أن تراه. بعضهم رأى أن التغيير المنتظر سيكون فتحاً عظيماً في الإصلاح السياسي، عاكساً للتطورات التي مرت بها المملكة والمنطقة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر. البعض الآخر رغب في أن يـكـون مجلس الـوزراء ممثـلاً مـن كـل الإتجاهـات والمنـاطـق. آخـرون خشـوا مـن تـعـيين (روافض) في الوزارة، بل واحتملوا تعيين الدكتور إحسان أبو حليقة وزيراً! وشنّوا حروباً طائفية عبر الإنترنت حول أمرٍ ما كان له أن يقع! فيما تنادى كتاب سعوديون الى محاسبة الوزراء ومكاشفتهم ووضع جرد حساب لما أنجزوه، فيما طالب آخرون بالتفكير في أجندة كل وزير وسلّم أعماله ومشاريعه، دون الإلتفات الى الأسماء، وهكذا.

بيد أن إعلان أسماء مجلس الوزراء في الثلاثين من الشهر الماضي (أبريل) كان صاعقاً وأفصح عن خيبة أملٍ كبرى لكل من بذل جهداً في التفكير أو في وضع الآمال على التغيير الوزاري.

١ ـ لقد أفصح التغيير الوزاري أن الجزء الغالب في القيادة السعودية لا يرغب ولا يريد التغيير. وضحالة التغيير الوزاري وأهميته كونه مؤشراً لنوايا العائلة المالكة في هذا المضمار. الرسالة التي أوصلها أمراء العائلة المالكة تقول لا تنتظروا انتخابات ولا مجلس منتخب ولا حريات ولا أي أمر جاء في الوثيقة الوطنية للإصلاح. الرسالة تقول: لن نتنازل عن أي شيء، ومن له حسابات في هذا الشأن فليعيد النظر فيها. الرسالة تقول بأن العائلة المالكة لن تقبل بأن يفرض عليها مطالب الإصلاح سواء جاءت من الداخل أو من الخارج، وهذا ما عبر عنه صراحة أكثر من مسؤول بشكل علني للصحافة. لقد رأت العائلة المالكة إيصال رسالة الى الشعب تقول: إننا أقوياء، والقوي لا يتنازل حتى لشعبه، ومن اعتقد بأن الأمراء سيعيدون النظر خاصة مع الأوضاع المعروفة في العراق واقتراب الخطر الأميركي الى الخباء السعودي، لا يدركون بأن الأمراء لديهم صلابة في مقاومة الضغوط!

٢ ـ يفصح التغيير الوزاري الهامشي بأن العائلة المالكة لا تزال تفكر بالطريقة القديمة لمعالجة المشاكل الجديدة أو المستعصية. لا يبدو أنها تعير بالاً للأحداث العاصفة من حولها، أو هكذا هي على الأقل تتظاهر، لتبدو متماسكة أمام جمهورها ولكن مرتخية منبطحة أمام الأميركيين. استخلاص الدروس والعبر لم تأتِ برؤية جديدة لا في التفكير والمنهج ولا في الممارسة أيضاً. ومصير هذه العقلية الإنكسار في الداخل قبل الخارج. لا يعد الإعتداد بالرأي، والمضي في الخطأ انتصاراً، ولا يمكن احتساب التشدد وعدم المرونة في التعاطي مع المستجدات شطارة ومهارة ومظهراً من مظاهر القوة.

٣ ـ تجاهل العقلية التي تقف خلف التغيير الوزاري حقيقة مشاعر وتطلعات الشارع السعودي نحو الإصلاح، والتي يجري التعبير عنها في الصحافة المحلية وفي العرائض واللقاءات. هذا الإجماع الذي يطالب بتغيير حقيقي تمّ تجاوزه وعدم مراعاته بل بدا وكأن الأمراء لا تهمهم هذه المشاعر والتطلعات، فجرت مصادمتها بشكل جعل الكثيرين يشعرون باليأس وينظرون الى أن الإصلاحات لن تأتِ بدون (تدخل أميركي) أو ضغط منه على الأقل، بل هناك أصوات كانت الى الأمس خجلة من إعلان موقفها بشأن الضغوط الأميركية بدأت تتحدث صراحة عن حلول خارجية. إن إغلاق مسالك الإصلاح السلمي يدفع باتجاه الحلول الأخرى الخارجية والعنفية، ولن تفيد حينها مجالس الأمراء المفتوحة ولا المغلقة.

الحكومة السعودية الجديدة:

مواجهة المستقبل بأدوات الماضي

عبد العزيز الخميس*

ضجت الساحة السعودية بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ بالحديث عن التغيير والتطور ومواجهة التحديات المستقبلية التي أهمها ارتفاع نبرة المطالبة الشعبية بالمشاركة السياسية، وإيقاف مسلسل النهب والتسلط المستمر على رقاب ومقدرات الشعب. وزاد من حدة هذه النبرة الالتفاتة الاميركية القوية تجاه الوضع السعودي، حيث تخلت عن سياسة غض الطرف عما يحدث في بلادنا، وبدأت اصوات قوية داخل الادارة الاميركية تصرخ ان على بلادنا ان تتغير. ورغم ان شعبنا ينظر الى هذه الاصوات الاميركية بالحذر والتوجس الا انه لم يتوقف عن الحلم بحريات مدنية، ودولة قوامها العدل لا القمع، خاصة وان ما حدث في سبتمبر ٢٠٠١ كان قاسيا ليس على الاميركان وحدهم، بل وعلى الشعب السعودي الذي واجه نفسه جيدا وبدأ يتحرك مطالبا بالإصلاح؛ ذلك أن مصير البلاد لا تقرره العائلة المالكة فحسب، إذ أن نتائج تخبطات هذه الاسرة تشمل شعبنا. وسياسة الاسرة في دعمها لبذور الارهاب عاد على الشعب بنتائج قاسية، فصار الجميع ينتظر تطورات مستقبلية قد يتضرر منها جميع الاطراف القامع والمقموع.

كل هذا حدا بالأصوات الوطنية ان تتحرك وتطالب بالإصلاح والتغيير.. ووسط هذا التحرك واجهت الاسرة المالكة هذه الضغوط المحلية والخارجية بأن افرجت قليلا عن اصوات عاقلة تتحدث عن ضرورة مواجهة المستقبل. وبدأ الجميع يتحدثون عن أن بلادنا في طريقها لوضع اقدامها على طريق التطوير السياسي، وماجت الساحة بالآمال والتطلعات والأحلام الذهبية في بلاد يكون فيها للشعب الكلمة وليست لمصالح فئة قليلة تتبختر وكأنها تنوب عن الخالق على أرضه.

غرق الجميع وسط جنائن آلموت* يبحثون وسط عبق مخدر قوي عن لذة العدل وسلطة الشعب، ولكن الاسرة الحاكمة آلت على نفسها ان تفيق الشعب من حلمه وخاصة مثقفيه ونخبته التي تراءى لها ان الصراخ الشعبي والسيف الاميركي قد يقنع الاسرة على ان تتخلى عن نظرتها للحكم بأنه حق أبدي وبأن ثروات الوطن حق لها، تنثر فتاته على الشعب من شرفات قصورها العالية، وتتقاتل الأمة من اجل نيل نصيبها القليل من هذا الفتات.

لقد وجهت السلطة الحاكمة طعنة نجلاء في ظهر هذا الشعب المسكين الذي حلم كثيرا بان العالم تغير فاظهر من في يديه النهي في بلادنا لسانه لهذا الشعب قائلاً: ان هذا الحلم المتمثل بالعدالة والمشاركة السياسية لا يعني شيئاً بالنسبة لها، وزادت السلطة على ذلك بان اوضحت خطتها للمستقبل والتي تتمثل في مواجهة تحدياته بأدوات قديمة.

قدم الملك وأخوته للشعب حكومة أقل ما يقال عنها انها حكومة الأمر الواقع وما يطلق عليه شعبيا: "حكومة سم طال عمرك".

حكومة لن تقدم شيئا للشعب سوى ان كل وزير فيها سيتنازعه همان: اولهما، ان لا يغضب الحاكم. وثانيهما، ان تظهر الحكومة أمام الشعب في حلة زاهية. هذه الازداوجية عانى منها الكثير من الوزراء الذين جيئ بهم يحدوهم الأمل بالتغيير وتقديم شيئ لوطنهم، لكن ما ان تستريح اجسادهم فوق مقاعد المجلس حتى يرون انهم ليسوا سوى منفذين لرغبات الحاكم، وأنهم لا يتمكنون من رسم سياسات طويلة المدى بل ان عليهم ان يواجهوا مطالب الحكام قبل مطالب الناس. كما يغرق الوزارء في حروب غير معلنة بين اجنحة الحكم ودسائس البلاط ويصبح الوزير موزعا بين تسيير امور وزارته وما تنقله له الاذان الصديقة عن رضا هذا الامير او ذاك عنه. ولعل المحنة الحقيقية التي تواجه الوزير منهم هو حين يشب صراع اميري على مشروع حكومي.. حينها يلجأ الى الزعيم الذي دائما ما يتخلى عنه اذا كان الصراع بين اميرين من الكبار.

التغيير الوزراي الاخير ليس سوى تبديل اقنعة، فالعقول هي نفسها لم تتغير، اما الاجساد فتذهب وتأتي غيرها، فلا مكان للعقل المتطور في حكومات عديدة، ومن يريد التغيير فعليه ان يبذل جهده في التفاصيل، اما الامور الكبيرة ومواجهة المستقبل والتحديات السياسية فلا مكان لها في هذا المجلس، اذ يتم اقرارها في مجلس قيادة مختصر تغلق ابوابه على ستة امراء هم من يرسم ويقرر ويصنع القرار، وما على المجلس الكبير الذي يتهم ظلما بأنه مجلس وزراء مشارك في صناعة القرار.. إلا التنفيذ.

يجتمع مجلس القيادة للحزب الحاكم كل ما جد جديد، ولكل فرد منه حصة في مجلس الوزراء.. كل يأتي برجاله، ولكل منهم وزاراته.. اما مواجهة المستقبل فلا تعني مواجهة وطن لتحدياته، بل مواجهة اسرة مالكة لمطالب واستحقاقات عديدة.

كانت الآمال الشعبية تتمثل في ان يكون هناك مجلس وزراء حقيقي يبدأ في رسم ملامح التغيير والتطوير، وزراء لديهم من الشخصية والمكانة الشعبية ما تمكنهم من التأثير على القرار.. لكن صدمة التغيير المعتادة حملت معها ترسيخ مفهوم الولاء قبل الكفاءة. فقد شارك في اختيار الوزراء لجنة مصغرة من الامراء، وناب فيها عبد العزيز التويجري عن الامير عبد الله، وأضيف الى طاولتها الفريق طه خصيفان مدير المباحث العامة السابق الذي حمل معه ملفات امنية عن من يتم ترشيحهم، وبعد اختيار اسم شخص ما كانت الاعناق تلتف اليه لترى في أي فئة تصنف الشخصية المختارة، ولم يكن هم الأمراء كفاءة الشخصية بل خلو ملفها من الملاحظات الأمنية. ويعرف الشعب جيدا ان من كان ملفه خاليا من ملاحظات أمنية فلن ينوب عن الشعب في تقرير مصيره.

ولا يحسبنا أحد ما ان ولي الأمر يشعر مثلنا انه لم يغير بل انه يعتقد انه اقدم على تغييرات خطيرة لم يجرأ حاكم قبله عليها!، وفيها تنازلات خطيرة اهمها انه قد اعترف بان للثقافة اهمية في مجتمعنا، فأضافها في قاموسه الوزاري، ولأنه يشعر بحذر منها - أي الثقافة - اجبرته الظروف على الاعتراف بمسؤوليته عن هذا الشيء المسمى ثقافة، فقام بوضعها تحت سيطرة وزير الاعلام الذي اعلمنا جميعا بأنه في واد،

والأحداث من حولنا في واد اخر، ولن ينتظر شعبنا من هذه الوزارة الجديدة (الاعلام والثقافة) سوى ان الثقافة ستصبح موجهة وسيكون لها حضور قوي. ولكن أي ثقافة يقصدون، يبدو انهم يسيرون على طريق حزب البعث، ويستخدمون ادواته بعد ان اندثر فرعه الشرقي، ولنتصور ماذا ستقدم لنا وزارة الثقافة الجديدة: معرضا تشكيليا للامير الفلاني حيث يجب ان تكون الصور محتشمة، ودار نشر لن تتوقف عن نشر كتيبات كيف تكره نفسك في سبعة ايام بدون معلم، واخرى عن ابداعات ولي الأمر في الشعر النبطي وغيرها من الابداعات التي ستدور في حلقة ارضاء الحاكم. وسينسى الوزير انه يخدم ثقافة أمة، وسينزوي في مكتبه الفخم وبجواره خزانته المترعة بالملايين مديرا عملياته الشرائية لضمير هذا وعقل ذاك.. اما قلوب شعبه فمتجهة الى الفضاء تستقبل ما ينهال عليها من الاقمار الصناعية بكل ترحاب غير مكترثة لغصب ١ وغصب ٢ وغيرهما من ادوات اعلامية.

لقد فصل ولي الأمر التلفزيون والإذاعة عن الوزارة من الباب، لكنه اعادهما اليها من النافذة حين وضع وزيرها مسئولا عنها، وفي هذا عبقرية لا يجاريها احد، رغم ان صاحب القرار نسي ان المشكلة ليست في نوع كاميرات التلفزيون، ولا حساسية ميكرفونات الاذاعة بل هي في السوط التي تمسكه يد الوزير وتسوم به الاعلاميين عذابا. هذا الوزير الذي يسهم يوميا في قتل حرية الاعلام وحق شعبنا في الحصول على المعلومات الصادقة.. يكرم اليوم بتسليمه ثقافتنا وهو ينتشي ملوحا بسوطه في الهواء متوعدا ان تصبح ثقافتنا لا طعم لها ولا رائحة مثلما هو اعلامنا، ولن نستغرب يوما حين نجد طوابير المثقفين تنتظر على باب مدير مكتبه راجية ان يسمح لها بالتثاقف.

الاف من المواطنين السعوديين الذي يعملون في وزارة الاشغال العامة والإسكان فوجئوا وهم على مكاتبهم بإلغاء وزارتهم في مكافأة لهم على مواطنتهم، وحتى كتابة هذا المقال لا يعرفون مصيرهم. مهندسون وخبراء ومهنيون محترفون وموظفون بسطاء لا يعلمون مصيرهم، ولم تتم طمأنتهم، وكأنهم ليسوا بشرا لهم الحق في معرفة مستقبلهم المهني.

هذه الحكومة الجديدة لم يختلف فيها شيئ سوى ان التجارة عادت الى الصناعة، والكهرباء التصقت بالماء، وتقنية المعلومات اعترف بها بشكل اخر.. فبدلا من ان تكون تقنية الحصول على المعلومات، بدأ (الربع) يفكرون بان هناك معلومات اخرى غير التصنت والتجسس. اما ما يتحدث عنه البعض من أن هؤلاء الوزراء، الذين كرروا علينا بالقوة، حصلوا على ثقة متكررة التي أولاهم إياها ولي الأمر تعني الكثير، وهذا يتحول إلى حافز قوي لديهم لمزيد من الإبداع والإخلاص والتفاني.. فأنني اتفق مع هذا القول في جزئية منه، وهي انهم سيبدعون ويتفانون ويخلصون في خدمة ولي أمرهم، اما الشعب فلا ولي له ولا خدم.

حكومة جديدة مثلها مثل عيد المتنبي لم تأت بجديد سوى انها صدمت الشعب الذي علق امالا بان تتغير الحال، وان تكون هناك اصلاحات كبيرة لعل اهمها في مشاركته السياسية وفي ادارته اموره بنفسه وفي تقرير مصيره.

حكومة جديدة ليس لها من الجدة سوى صور قلقة من شخصياتها، وبقت تلك الشخصيات التي يحملها الشعب مسؤولية الاخفاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

حكومة جديدة سوف يسجل لها تاريخنا السعودي الحديث انها قابلت عصر هندسة الجينات الوراثية بمومياءات فرعونية لا تزال ترى في اوراق البردى حلولا اسرع من خلايا أنتل.

---

* آلموت: قلعة في ايران كان الحسن الصباح زعيم الاسماعيليين يخدر اصحابه فيها ويطلقهم في مهام انتحارية.
* المشرف العام على المركز السعودي لدراسات حقوق الإنسان.

لقطة

ليس هكذا تُحمى الأوطان

تشكلت الشهر الماضي لجنة عالمية لمقاومة العدوان، تصدّى لها جمع من قيادات التيار السلفي في المملكة.. رآها البعض وكأنها خرجت من تحت عباءة وزارة الداخلية وبالتنسيق معها بهدف تشكيل رأي عام إسلامي داعم للموقف الرسمي السعودي الذي يتوجّس من النوايا الأميركية القادمة. ويبدو أن هذه اللجنة اعتمدت في جوهرها على لملمة شتات السلفيين المدعومين من المملكة في كل أنحاء العالم، وأضافت إليهم عناصر معتدلة من تيارات إسلامية مختلفة ليشكّلوا درعاً أمام التهديدات الأميركية المتوقعة.

كثير من الموقعين، خاصة السعوديين منهم، أخطأوا في قراءة أوليات المقاومة. فالعدوان الأميركي لا يمكن مواجهته ـ كما توضّح الحالة العراقية ذلك ـ بدون مقاومة للعدوان الداخلي الذي يعتبر مفتاحاً أساسياً لتصليب الجبهة الداخلية.

قد يستهوي مواجهة العدوان الخارجي (الأميركي) كثيرين، ولكنهم لن يفعلوا شيئاً ذا بال، لأنهم أنفسهم مقموعين في بلدانهم، محرومين من السفر، محرومين من حرية التعبير.. بل أن كثيراً منهم حرموا وطردوا من وظائفهم، ولا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم.. وفي مثل هذه الحالة، وهم ضعفاء في مواجهة الطغيان الداخلي، كيف يمكنهم مواجهة العدوان الأجنبي.

نقول هذا ليس من أجل التخذيل والتثبيط.. لكن الحقيقة تبقى أنه حتى في حالة تحشيد الشارع الإسلامي عامّة ضد الأميركيين فإن هذا الحشد لا يستطيع المواجهة، أو قد لا يصدق فيها إن تعرّض لها.

ما نراه ويراه كثيرون غيرنا، هو أن العلّة الداخلية تشكل مفتاحاً لمواجهة العلل التي تريد أن تنفذ من الخارج. ويرى أن مواجهة الإستبداد المحلّي اليوم هو الجهاد الحقيقي، فبه تتحرّر الشعوب، وبحريتها وصيانة كرامتها تتمكن من المقاومة. بدون هذا، فإن العمل الذي اعتدنا على مشاهدته من تشكيلات اللجان، لا يستطيع الصمود أمام تحديات العدوان الأجنبي. ولا بد أن نتذكر دائماً، بأن المواطن المقموع يصعب حشده في الدفاع عن أنظمة نخرة اختزلت الأوطان فيها.

نرجو أن لا يضلّ الأخوة القائمين على اللجنة طريق المواجهة، فمشكلتنا الأساسية في أحشائنا الداخلية لا بالفيروسات القادمة من الخارج. كما ونرجو من الأخوة، خاصة الدكتور سفر الحوالي والدكتور محسن العواجي، وكلاهما تعرضا للسجن والفصل من الوظيفة والمنع من السفر، أن يراهنا على المقاومة المدنية المختزنة في الشعوب، وأن يعملا على إصلاح الوضع السياسي المحلّي، وأن يؤسسا لعمل سياسي تصالحي عقلاني معتدل يمكنه لم شتات المجتمع السعودي ويجعله قادراً وراغباً في الدفاع عن وطنه والنظام السياسي الذي يحكمه.

نعلم ان هناك من يعتدي على حقوق مواطنين آخرين، ويحرض السلطات لممارسة المزيد من الإعتداء على الحريات وحقوق المواطنين، ومثل هؤلاء الذين نتمنى أن لا يكون بين الموقعين أحداً منهم، كيف يمكنهم أن يدرؤوا العدوان الأجنبي؟

نحن في المملكة بحاجة الى لجنة محليّة لمكافحة الطغيان والعدوان السلطوي قبل أي شيء آخر. فمن ينبري لها؟!

بعد الاحتلال الأميركي للعراق

هل يتعظ حكامنا؟!

عبدالله الطائي

بعد أن ضربت الولايات المتحدة بعرض الحائط كافة الاعتراضات الدولية على الحرب، سواء تلك التي عبرت عنها شعوب الأرض قاطبةً متمثلة في مظاهرات الخامس عشر من فبراير أو اعتراضات الدول الكبرى والصغرى، وتهميش بل وإلغاء دور مجلس الأمن؛ اجتاحت القوات الأمريكية الغازية الأراضي العراقية، ودفاعًا عن شرف العراق سطرت قرى ومدن جنوبية صمودًا أسطوريًا غير متوقع، ولكن بغداد التي كان من المفترض(أن يموت مغول العصر على أسوارها) استسلمت بغموض ستكشف الأيام ما خلفه، وسقط الطاغية صدام ولكن الحقيقة التي بقت بعد ذلك هي أن الاحتلال الإنجلوأمريكي للعراق قد بدأ وبدأت معه الحبائل الاستعمارية تتجلى يومًا بعد الآخر.

ما إن سقط تمثال الطاغية حتى بدأت عمليات النهب والسلب لكل البنى الأساسية متمثلة في الوزارات والدوائر الحكومية، وبدأت عمليات الحرق غير المبرر بأي شكل من الأشكال لها وبصورة متعمدة وذلك تحت سمع وبصر بل وتشجيع ودعم القوات الغازية، حيث تم فتح الأبواب وأمر العابثون بالحرق وذلك أولاً من قبل حفنة من العصابات التي جلبتها القوات الغازية معها على أبواب كل مدينة، والتي عندما حصلت أثارت هستيريا السرق والنهب عند الجميع وذلك بهدف تدميري واضح يرمي إلى أكثر من هدف، وأهم تلك الأهداف:

أ ـ إثبات أن الشعب العراقي ناقم على سلطته، وهذا صحيح ولكن الأهم أنه غير مؤهل للعملية الديمقراطية وبأنه شعب غير حضاري.

ب ـ عملية إعادة الإعمار التي تجهزت لها الشركات الأمريكية الكبرى، حيث حصلت ومنذ الآن شركة بكتل الأمريكية على عقود إعادة الإعمار والصيانة للبنى التحتية والوزارات في العراق وبملايين الدولارات والتي بالتاكيد ستواصل عملها وعقودها لاحقًا!

لقد تم تدمير ونهب المتحف العراقي والتراث العراقي أولاً على يد القوات الغازية ذاتها ثم على يد المافيا الدولية التي أوصلت القطع الأثرية إلى أوروبا خلال أيام معدودة وهذا لا يمكن أن يتم على يد الشعب العراقي المقهور والجائع والذي لا يجد ما يقوت به نفسه فما بالك بالسفر إلى باريس ولندن.

لقد ارتُكبت (جريمة العصر) وذلك بهدف: إلغاء وتدمير التراث الحضاري العريق لهذا البلد المحتل وتحويله في نظر الجميع إلى بلد لشعبٍ همجي لا يعرف قيمة لتراثه وحضارته وبالتالي فإنه لا بد أن يحكم من الخارج وبقوة (الحضارة) الأمريكية التي تفتقر إلى أي تراث أو حضارة بل هي مكونة فعلاً وأساسًا من مجرمي أوروبا المهاجرين. إضافة الى ذلك: استثمار تلك القطع الأثرية النادرة وتكوين الثروات الطائلة لقادة الجيش الغازي وهذا دائمًا وأبدًا هدف المحتلين.

وجاءت السيطرة المفضوحة على النفط وكل ما يمت إليه بصلة. وقد تجلى ذلك منذ الوهلة الأولى لاجتياح القوات الغازية حيث كان الاهتمام الأول والأخير منصبًّا على الحفاظ على آبار النفط حتى قبل سقوط بغداد وبعد سقوطها أصبحت مصافي النفط ووزارة النفط هي المقدس الوحيد لدى المحتلين الغزاة الذين لم يسمحوا لأي كان أن يأتي صوبه فما بالك لسرقته وحرقه أما بقية المؤسسات والبنى التحتية بل والشعب العراقي فلا ضير أن ينهب ويسرق ويحرق. وقد امتدت مسألة السيطرة على النفط إلى الحد الذي منع فيه موظفو وزارة النفط ذاتهم من دخولها ومن عودتهم إلى العمل.

المؤامرات التي تحيكها الولايات المتحدة ضد الشعب العراقي والشعوب العربية والإسلامية أوسع من أن تتحملها هذه الصفحات.. ورغم ذلك فنحن واثقون أن الشعب العراقي بقواه الحية سيجهض كل تلك المؤامرات على صخرة صموده ووعيه ورفضه للمحتل مهما حاك من مؤامرات. وما مظاهرات ١٨ أبريل الماضي إلا علامة بارزة على ذلك الطريق النضالي الذي دعا إلى الوحدة والتلاحم بين الشيعة والسنة ونبذ التفرقة الطائفية ورفض الاحتلال وألاعيبه.

ما هو المطلوب عربياً وسعودياً؟

لكن السؤال الذي يبقى مطروحًا هو: ما هو موقف الحكام العرب وخصوصًا حكامنا في السعودية مما يجري؟ فرغم البيان المهم الذي خرجت به قمة الدول المحيطة بالعراق بالإضافة إلى مصر والبحرين والذي اعتبر بكلٍ وضوح التواجد الأمريكي في العراق احتلالاً وطالب بسرعة خروج القوات الأمريكية من العراق وبدور رئيسي للأمم المتحدة وبحق الشعب العراقي في اختيار سلطته الشرعية، إلا أن ذلك وحده لا يكفي.

فالمطلوب الآن وقبل أي شيءٍ هو تدعيم الجبهة الداخلية لبلادنا وتدعيم الوحدة الوطنية ورصّ صفوف شعبنا في مواجهة الغزاة القادمين وذلك من خلال إزالة الظلم الواقع على الطوائف والمناطق المختلفة كالطائفة الشيعية والإسماعيلية والزيدية وحتى بقية المذاهب الإسلامية السنية الأخرى غير الوهابية.

المطلوب الآن إزالة الضيم والإجحاف عن المناطق الأخرى ـ وبالذات المنطقة الجنوبية والشمالية والشرقية ـ والتي تعاني الكثير. المطلوب الآن إشاعة روح التسامح ومعاملة المواطنين في كافة المناطق كمواطنين لا كرعاع. المطلوب الآن إشاعة الديمقراطية وحرية التعبير وبناء مؤسسات المجتمع المدني بشكل حقيقي وفعال لا على طريقة وزارة الداخلية، وزارة القمع والإرهاب، التي تحاول خلق حتى منظمات حقوق إنسان منبثقة عنها. المطلوب الآن تشغيل ٣٥٪ من اليد العاطلة عن العمل، وكل ذلك ممكن ومن خلال السلطة ذاتها هذا إذا أرادت أن تبقى وتسد كل الثغرات التي إن تنصلت من واجبها تجاهها فسيأتي ولشديد الأسف خ المحتلون الأمريكيون خ ليلعبوا من خلالها على تقسيم وتدمير هذا البلد ونهب ثرواته والتحكم فيه ووضع عملاء ـ لا حلفاء ـ ينفذون وبالحرف سياستهم أو تقسيم هذا الوطن وتمزيقه نتيجة ذلك الظلم الواقع على مناطقنا وطوائفنا من حكامنا.

فهل يتعظ حكامنا؟! سؤالٌ إن لم يجيبوا عليه بإيجابية فهم مجرمون بحق هذا الوطن ومشاركون مع المحتلين في كل المآسي القادمة، ولا فرق بينهم وبين طاغية العراق الذي مهد السبيل لقدوم الإمبرياليين إليه.

٤٥٠ موقّعاً على عريضة "شركاء في الوطن"

الشيعة يطالبون بتمثيل عادل في الدولة

محمد الهويمل

أربعمائة وخمسون موقّعاً من بينهم ٥٠ عالم دين، و ٤٢ أكاديمياً، و٣١ كاتباً وصحافياً وشاعراً، و١٥١ رجل أعمال، و٢٤ سيدة، رفعوا عريضة بعنوان "شركاء في الوطن" في الثلاثين من أبريل الماضي الى ولي العهد الأمير عبد الله، قدّموا فيها رؤية شاملة حول معاناة الطائفة الشيعية في المملكة، إستناداً على "وعي وطني عميق وشامل".

ثمة دلالات هامة حملتها العريضة، تستحق قراءة متعددة الأبعاد للتعرف على المضامين السياسة والفكرية والمديات التي يرمي النص الوصول اليها.

أولاً: أن العريضة تؤكد على إندراجها ضمن نشاط مطلبي عام داخل الإطار الوطني، فالموقعون يشدّون وثاقهم بالمسعى المطلبي الذي دشّنته نخبة وطنية من دعاة الاصلاح في السعودية، وتنطلق من تلك الرابطة الوثيقة في التأسيس على الاستقبال الايجابي لممثلين عن المجموعة الموقّعة على وثيقة "رؤية لحاضر الوطن ومستقبله" التي كانت رفعت لولي العهد في وقت سابق من هذا العام، ليؤكد الموقعون على عريضة "شركاء في الوطن" إندراجهم ضمن السياق الوطني للاصلاح السياسي الذي بات مورد إجماع عام في الوسطين الرسمي والشعبي.

ثانياً: الانطلاق في إيصال الرسالة المطلبية للطائفة الشيعية من قاعدة الوحدة الوطنية، إيماءً الى أن الموضوع الشيعي هو موضوع وطني بالدرجة الأولى، وأن كونه يطرح من مجموعة شيعية أو يتناول المطالب الشيعية لا يحمل بداخله حسّاً طائفياً أو فئوياً، بل أن هذا الموضوع يمثل أبرز الملفات الساخنة على المستوى الوطني، تماماً كما أن الشيعة هم من أكثر الجماعات تضرراً من سياسات الدولة القائمة على أساس التمييز الطائفي.

وفيما يعاد إقحام الشيعة مرة أخرى ضمن إطار إتهامي طالما حاولوا إحراقه بمواقفهم الوطنية الصلبة والمعزّزة بمبادرات ذات دلالات مباشرة، وفيما تتنامى الهواجس الطائفية عقب إنهيار النظام السياسي في بغداد يقاسم موقّعو العريضة مخاوف نظرائهم داخل السعودية إزاء التهديد المتعاظم حيال وحدة الأمة من خلال التأكيد على الشعور المشترك بالخطر الخارجي الموجّه بدرجة أولى الى تقويض أسس الوحدة الاسلامية والوطنية.

ثالثاً: ثمة تطوير تبرزه العريضة فيما يرتبط بالمطالب الشيعية التقليدية من مستوى الاعتراف بالمذهب الشيعي واحترامه أسوة بباقي المذاهب الاسلامية الأخرى، الى مستوى فتح باب التمثيل أمام الشيعة في المؤسسات الدينية ذات البعد الاممي مثل رابطة العالم الاسلامي، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، والمجلس الأعلى للمساجد، وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية وغيرها من المؤسسات التي تعنى بالشأن الإسلامي والإنساني العام، وهكذا إرساء أسس التقارب المذهبي إعتماداً على ميثاق الوحدة الإسلامية الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي – قرار رقم ٩٨ (١١/١) بتاريخ ٢٥ رجب ١٤١٩هـ – وباستراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية التي وضعها خبراء في المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (أيسيسكو).

تؤكد المطالب الواردة في العريضة على إحساس وطني عميق لدى الموقّعين، فهم يؤكدون كما تنص العريضة على "إن المواطنين الشيعة في المملكة هم جزء أصيل لا يتجزأ من كيان هذا الوطن الغالي، فهو وطنهم النهائي، لا بديل لهم عنه، ولا ولاء لهم لغيره".

هذا الاحساس الوطني لدى الموقّعين هو الذي يخلق حافزاً لدى الموقعين للتطلع نحو المساواة أسوة بباقي المواطنين.

وقد كشفت العريضة عن أن التغييرات المأمولة في الوضع الشيعي منذ حوار المصالحة بين المعارضة الشيعية الممثلة حينذاك في الحركة الاصلاحية والحكومة السعودية في سبتمبر ١٩٩٣ لم تتزحزح، فمازالت قائمة الشكاوى لم تتغير في مجال التوظيف في المجال العسكري والأمني والدبلوماسي، بل التمييز في التعيين الوظيفي يكاد يمتد الى كافة أجهزة الدولة وحسب العريضة "ومما يؤدي إلى الإحباط والألم عدم تمتع الكفاءات الشيعية بتكافؤ الفرص مع أمثالها التي تشق طريقها إلى مختلف المواقع والمناصب في الدولة، حيث يهمش هؤلاء بسبب انتمائهم المذهبي".

رابعاً: أن العريضة هذه وخلافاً لاجمالي العرائض السابقة التي رفعت من قبل وجهاء الطائفة الشيعية الدينية والاجتماعية، ترقّت بخطابها المطلبي الى مستوى المطالبة بالتمثيل السياسي في الجهاز التنفيذي للدولة، إضافة الى المطالبة بزيادة نسبة التمثيل الشيعي في مجلس الشورى وهكذا في الوزارات والجهاز الدبلوماسي عموماً.

خامساً: أن العريضة أعادت فتح الملف الأمني الذي كان من المقرر إقفاله أولاً بعد صدور النظام الأساسي في مارس ١٩٩٢ بناء على المواد الضامنة لحقوق الانسان حيال تعديات أجهزة الأمن بخصوص حرية التنقل والسفر وعدم الخضوع للمراقبة والمساءلة الأمنية بدون الاستناد على أساس قانوني وثيق، وثانياً بعد الاتفاق مع المعارضة الشيعية في سبتمبر ١٩٩٣ حيث كفل قرار ملكي بالعفو عن جميع العائدين الى البلاد، وإقفال الملف الأمني الخاص بكل فرد من أفراد المعارضة، الا أن ما حصل أن العائدين خضعوا للمراقبة والاستجواب والتوقيف عند الحدود وفي حالات أخرى تعرض بعضهم للإعتقال بناءً على إتهامات سابقة على عودتهم.

سادساً: أن سياسة التمييز الطائفي ضد الشيعة لم تتوقف حتى بعد المصالحة بين الحركة الاصلاحية والحكومة والوعود التي قطعها الملك نفسه في لقائه مع وفد الحركة عام ١٩٩٣. فقد إستعادت العريضة شكوى الحظر المفروض على الشيعة فيما يتصل ببناء المساجد والحسينيات وهكذا التمتع بقدر كاف من الحرية على المستوى الثقافي، وبخاصة فيما يتصل بطباعة الكتب ودخولها أو إقامة مؤسسات ثقافية أو دينية. وفي السياق نفسه يطرح الموقّعون قضية المحكمة الشيعية في القطيف والاحساء ذات الصلاحيات المنقوصة نتيجة تدخل المحاكم الشرعية الكبرى. كما سلّطت العريضة الضوء على سياسة التمييز الطائفي المتبعة من قبل الدولة ضد الشيعة في المدينة المنورة، والذين لم يجدوا طيلة عقود وسيلة للتعبير عن سخطهم إزاء المضايقات غير المبررة التي مازلوا يخضعون لها.

مضامين العريضة فيما يتصل بهذا الجانب الخاص بالحقوق الدينية للطائفة الشيعية في السعودية تؤكد على أن التمييز الطائفي ضد الشيعة لا تفرضه جهات دينية فحسب بل ثمة إتجاه في الدولة يسند هذه السياسة ويغذيها.

وبطبيعة الحال، فقد كثّفت العريضة صورة السياسة الطائفية لدى المؤسسة الدينية المنعكسة في فتاوى تحريضية، وكتب ونشرات وخطب ومحاضرات والتي تؤدي في مجملها الى "خلق أجواء من الكراهية والنفور بين أبناء الوطن الواحد، مما يثير القلق على مستقبل الوحدة الوطنية، والسلم والأمن الإجتماعي".

التغيير في العراق ونهاية (الحقبة السعودية)

حمزة الحسن

حين كتب هيكل في منتصف السبعينات أن العالم العربي قد دخل ما أسماه في (الحقبة السعودية) اعتبره البعض محابياً للحكومة السعودية، ومحاولة لمدّ خيط الودّ معها. ولكن الأحداث التالية أثبتت أن العالم العربي عاش شيئا مما قاله هيكل، فقد أصبحت المملكة مركز الثقل السياسي والإقتصادي العربي. تلك الحقبة بدأت عدّها التنازلي منذ أن احتل صدام حسين الكويت والتداعيات المثيرة التي عانت منها المملكة منذ ذلك التاريخ. غير أن سقوط النظام العراقي قد يؤشر الى نهاية (الحقبة السعودية).. فالتغيير الذي وقع في العراق، أو الذي يحتمل وقوعه، يؤشر الى نهاية المكانة السعودية كدولة مركزية في المنطقة العربية صانعة للقرارات ومحركة للمبادرات. ما حدث في العراق قد يدفعها أكثر وأكثر الى الإنزواء والإلتفات الى مشاكلها الداخلية. هذا المقال لحمزة الحسن يرسم صورة الوضع السعودي في مرحلة ما بعد العراق.

الإنقلابات في الشرق الأوسط وفي غيره تنتقل بالعدوى.

إنقلاب في قطر عربي يحفّز العسكر في قطر آخر للإستيلاء على السلطة. لكن الأنظمة العربية وخلال العقود الثلاثة الماضية طوّرت حسّاً أمنياً متزايداً لمنع تكرار الإنقلابات وذلك عبر وسائل مختلفة: النقل السريع والمفاجئ والمتكرر للضباط من موقع لآخر، أو إحالتهم الى التقاعد، أو إيجاد قوى عسكرية بديلة تستطيع مواجهة الإنقلابيين (الحرس الوطني مقابل الجيش مثلاً)، أو عبر تشديد قبضة الإستخبارات العسكرية، أو/ و سيطرة الموالين أو أعضاء الأسر المالكة على مختلف الأجنحة العسكرية، إضافة الى وسائل إحترازية أخرى.

ولهذا تضاءلت الإنقلابات في العالم العربي، وتغوّلت الدولة القطرية بشكل لم نشهده من قبل، وصار من الصعب التعويل على العسكر في إحداث التغيير السياسي، فضلاً عن أن التجربة السياسية للعسكر أضافت فصولاً جديدة من القمع والإستبداد، فأضحى الإبقاء على الوضع القائم أقلّ شروراً من تغييره عبر الإنقلاب.

وكما يتأثر الإنقلابيون بنظرائهم يتأثر الجمهور بأحوال إخوانهم في الجوار.

فثورة إيران ألقت بظلالها على كل الأنظمة السياسية في الوطن العربي، وأطلقت قوّة شعبيّة من عقالها لاتزال آثارها وتجاذباتها قائمة حتى اليوم.

والتوجهات الديمقراطية الوليدة في المنطقة العربية أظهرت هزال النظام السياسي في المملكة حين مقارنته بها، وحفزت الكثير من القوى السياسية في المملكة للمطالبة بالمثل.

الآن وقد جرى التغيير الكبير في العراق، وبالوسيلة التي ندركها ونعرفها جيداً، فإن المملكة تعتبر الخاسر الأكبر من التغيير لأسباب عديدة هي:

١ ـ إن طريقة التغيير في العراق، والكلفة الضئيلة من الناحية البشرية (١٣٠ قتيلاً أميركياً فحسب) ليس فقط فتحت شهية الأميركيين لخوض غمار حرب أخرى، أعلن عنها ريتشارد بيرل في ٢٤ من الشهر الماضي (أبريل).. بل وفتحت شهية عدد غير قليل من المواطنين لرؤية تغيير ما يجري في المملكة نفسها، وإن كان بضغوط أميركية ـ ولا نقول عبر الحرب بالضرورة. حتى أن بعض قيادات السلفيين في المملكة، والذين يعدون الأكثر ارتباطاً من الناحية العضوية بنظام الحكم، يتحدثون في المجالس المغلقة عن فائدة الضغط الأميركي على العائلة المالكة نفسها لكي ينزاح همّ أثقل كاهل المواطنين.

٢ ـ إن الدول الأكثر أمناً في المحيط العراقي، أو لنقل الدول الأقل خسارة، هي تلك الدول التي تتمتع بالقدرة على المبادرة وتوسيع هامش المناورة ووضوح الأهداف. الأنظمة الأكثر قرباً من الديمقراطية، وبالتالي تصالحاً مع مواطنيها، هي الأقل تعرّضاً للخطر الخارجي، وأيضاً الأقلّ تعرّضاً للإهتزازات الداخلية. والمملكة ضمن هذا السياق هي الأقل قرباً من الإصلاحات السياسية وبالتالي الأكثر تعرّضاً لكلا الضغطين الداخلي والخارجي، لأنها تقدّم تبريرات كافية للقوى الخارجية (الأميركية) والقوى الداخلية لأن تتحرّك وتطالب بالتغيير.

٣ ـ ضمن السياق نفسه، فإن المملكة والتي تمتلك بنية تسلطيّة شبيهة ببنية النظام العراقي (بشكل مصغّر طبعاً) تتأثر بالوضع العراقي من الناحية الإجتماعية حيث التشابه واضحا في النسيج الإجتماعي. إن الفئات المحرومة في المملكة (وهي كثيرة، قبلية ودينية ومناطقية) ستتأثر بما يجري في العراق. فالتواصل القبلي بين البلدين وكذلك الديني/ المذهبي له آثار مباشرة، غير تلك الآثار العامة التي أطلقتها نهاية النظام العراقي وقيام نظام جديد لم تتضح معالمه بعد. بدون شك، سيتأثر الشيعة في المملكة أكثر من غيرهم ربما، وسيشعرون بأنهم دخلوا في وضع جديد يحفّزهم للماطلبة بحقوقهم، مدفوعين بروح معنوية عالية، مقابل الإحباط الذي يتملك النظام السياسي في المملكة في هذه الفترة. وهناك قبائل عديدة تقبع على الحدود بين المملكة والعراق سينالها التأثر، وكذلك قبائل شمّر العدو التاريخي لآل سعود والتي توجد في كلا البلدين وقد عاشت فترة تهجير وضغط منذ قيام الدولة وحتى الآن. إن أي تطوّر في مجال الحريات والديمقراطية في العراق، سينعكس على الوضع

العام في المملكة وعلى مكوّنات الشعب السعودي كلٌّ حسب قربه الجغرافي والثقافي والإجتماعي.

آثار التغيير على النظام السياسي في المملكة

يمكن تحديد الآثار السلبية على المملكة في محددات عريضة أربعة:

المحدد الأول: إن النظام السياسي في المملكة انتعش لفترة طويلة سياسياً واقتصادياً في غياب الثقل العراقي. قوة المملكة التي منحتها الدور الكبير لتحتله في صناعة سياسة الشرق الأوسط اعتمدت على ثلاثة عناصر مهمة: الدعم السياسي الغربي / الأميركي بشكل خاص، ووجود الثروة النفطية، ووجود الأماكن المقدسة.

كل هذه العناصر جرى عليها التغيير الراديكالي الشديد. فالغرب لم يعد داعماً للسياسات السعودية، والمملكة نفسها رغم محاولاتها المضنية في سبيل التماشي مع سياسات واشنطن، لم تعد الأخيرة تعير أهمية كبرى لثقل المملكة السياسي، ولا المملكة قادرة على حشد الوضع العربي الرسمي وراءها كما كان في الماضي، نظراً لتغير الأهداف الأميركية، ولنضوب القدرة المالية للمملكة والتي اعتبرت ولزمن طويل المسهّل لتمشية سياساتها. هذا يفترض أن الثقل السياسي سيعود للعراق، فهو الأكثر سكاناً، وهو البلد الذي ينتظر أن يكون الأثير لدى الولايات المتحدة التي تعلن أنها ستجعل منه نموذجاً يحتذى، وهو البلد الذي يمتلك ثاني مخزون نفطي عالمي. ولذا قد نشهد في الفترة القادمة انسحاب الثقل السياسي العربي - وحتى الخليجي منه - باتجاه العراق على حساب السعودية، خاصة وأن الأخيرة لم تبقِ لها أصدقاء حتى بين جيرانها الخليجيات، وحالة الودّ الظاهري هي مجرد رضوخ للأخ الأكبر الذي نُظر إليه كمهدد للدويلات الصغيرة، ووضعها في فلكه السياسي. وهي بانحيازها الى العراق تتحرر من الفلك السعودي ويصبح لها دور سياسي شبه مستقل، خاصة إذا ما جاء بدفع أميركي.

المحدد الثاني: على صعيد الثروة النفطية، فإن المملكة استفادت من غياب العراق طيلة العقد الماضي، وكانت بسبب قدراتها الإنتاجية الأثيرة لدى الغرب من اجل التحكم بأسعاره ضمن حدود مصالحه. بعودة العراق الى وضعه الطبيعي، سينخفض سعر النفط وستكون المملكة خاسراً كبيراً في هذا الأمر، فهي ستنتج أقل مما تنتجه حالياً، وستنعكس آثار أسعار النفط بشدّة على الوضع السعودي الداخلي، في ظل بطالة متفاقمة، وأزمات إجتماعية حادة، وانسدادات سياسية لم يشأ أقطاب الحكم البدء بفتحها. المملكة، وحتى بدون الضغوط السياسية الداخلية والخارجية، ستشهد انفجارات داخلية شديدة بفعل العامل الإقتصادي المتوقع في مدّة أقصاها ١٨ شهراً.

المحدد الثالث: للمملكة تراث سياسي تاريخي معاد للعراق كدولة وكشعب. ويمكن القول بأن العداء مؤسس في جزء مهم منه على الناحية الطائفية التي اقتحمت الفضاء السياسي. لا شك أن الأنظمة التي حكمت العراق نُظر اليها كعدو ومنافس لنظام الحكم في المملكة منذ أن تأسست الدولتان كدولتين قطريتين حديثتين. ابتدأ الأمر بالخلاف أو العداء الهاشمي السعودي. فقد طرد السعوديون العائلة الهاشمية من موطنها الأصلي من دولة الحجاز، فكان نصيبها دولتين: في الأردن والعراق حاولتا استعادة العرش الهاشمي في موطنها الأصلي. واستمر العداء بمجيء الجمهورية في العراق على يد الإنقلابي عبد الكريم قاسم، ثم مع عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف وصولاً الى البعثيين البكر وصدام حسين. الفترة الذهبية في علاقات البلدين كانت في بداية الثمانينات واستمرت لعقد كامل، وهي فترة الحرب العراقية ضد إيران، حيث موّلت السعودية تلك الحرب، ولكنها انتهت بحرب الكويت ومن ثم قيام الإنتفاضة العراقية ١٩٩١ التي دفعت فيها المملكة ومصر الولايات المتحدة للسماح بقمعها خشية من الخطر الشيعي، وتواصلت مع فرض الحصار الذي ساهمت فيه المملكة ووفرت أراضيها لمراقبة أجوائه الى أن انتهى الأمر بقيام الحرب الأخيرة واسقاط صدام حسين.

خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي تجددت مشاعر الكراهية والغضب الشعبي والرسمي على حد سواء لنظام الحكم في المملكة. وزاد على ذلك، أن المملكة - مدفوعة بالخطر الطائفي - رفضت (بل وأهانت في بعض الأحيان) كثيراً من القوى العراقية المعارضة، ورفضت التعامل معهم أو مساعدتهم، وعاملت اللاجئين العراقيين في مخيمات رفحا والأرطاوية كمصابين بالجذام وحصرتهم بالأسلاك الحديدية لمدة تزيد على ١٢ عاماً أي حتى نهاية الحرب الأخيرة. هذه القيادات المعارضة، أو بعضها على الأقل، سيكون لها دور كبير في رسم خارطة النظام القادم في العراق وتحديد سياساته التي لن تكون - فيما يتعلق بالمملكة - مريحة، خاصة إذا ما تظافرت تلك السياسات بتوجّه أميركي ضاغط متوقع على نظام الحكم في السعودية.

من جهة أخرى، فإن المكانة الدينية للمملكة لن تتأثر من جهة وجود الأماكن المقدسة فيها (الحرمان الشريفان).. لكن مسألة الزعامة الدينية ومكانة المذهب الرسمي في العالم الإسلامي ستتعرض لتحدّ كبير. ولأنّ المملكة كان رهانها على الدوام رهاناً طائفياً ويستخدم على نحو واسع في النشاط السياسي وحتى الإنساني (كما لاحظنا ذلك مؤخراً فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية للعراق) فإن الحسّ الطائفي السعودي قد يواجه بقسوة مع بروز قوة الشيعة في العراق. من دون شك، فإن إثارة الطائفية في العراق ستكون أحد معالم السياسة السعودية القادمة فيه بالقول والفعل، وهذا الأمر لن يكتب له النجاح على الصعيد الداخلي العراقي، ولكنه قد يرتدّ على السعوديين أنفسهم. لا شك أن عراقاً بأكثرية (سياسية) شيعية، مجاوراً للحالة الشيعية الإيرانية، سيضع المذهب الرسمي أمام تحدّ جديد من جهة فرض زعامته على العالم الإسلامي، خاصة وأن كثيراً من الدول العربية (مصر والمغرب مثالاً) وحتى الخليجية (الإمارات وقطر وعمان إضافة الى اليمن) لا تنظر الى النموذج الديني السعودي بعين الرضا، بل بعين القلق بسبب تشدده ونزوعه التكفيري، إضافة الى أن هذه الدول جميعاً تسعى لإيجاد مؤسسات دينية محلية قادرة على تأطير الجمهورالمحلي بعيداً عن التدخلات السعودية الخارجية.

المحدد الرابع: من نواح استراتيجية أخرى، فإن العراق سيحتل مكانة المملكة عسكرياً، وكذلك مكانتها الإقتصادية، فالعراق لازال بلداً بكراً، ولهذا فإن الشركات الأميركية التي كانت تفاوض السعوديين بشأن استثمارات الغاز انسحبت الى المكان الأكثر إغراءً في العراق. إن نجاح الأميركيين في تأسيس نظام سياسي في العراق أكثر تطوراً، أو أقل سوءً من نظام صدام، فإنه قد يغري الآخرين باتباعه. وفضلاً عن هذا فإن أجندة الأهداف الأميركية المقبلة في المنطقة اقتربت الى السعودية. ورغم أن صقور الإدارة الأميركية لم يحسموا أمرهم بعد بشأن الهدف القادم، حيث أن بعضهم يرى مصر والسعودية في مقدمة الدول المستهدفة، يرى آخرون سوريا أو إيران هدفاً قادماً. ولكن أين اتجهت الأهداف الأميركية، فإن السعودية ستواجه بمسلسل من الضغوط الأميركية التي لن يخفف منها سوى الإقدام على إصلاحات داخلية تصلح علاقة النظام الحاكم بشعبه، وتجعله يقف على أرض صلبة نسبياً تمنعه من إيقاف مسلسل التنازلات السياسية والإقتصادية للأميركيين وتحميه من شرورهم.

احتمال وصول الأكثرية الى الحكم عجّل في طرحه

نهاية صدام يفتح الملف الشيعي

محمد الفائز

لماذا أثير الموضوع الشيعي في المملكة بمجرد أن تهاوت (أسوار) بغداد أمام المحتل الأجنبي؟ فجأة جرى اكتشاف أن هناك في السعودية مواطنين شيعة يسكنون منطقة غنيّة وأنهم مضطهدون من السلطة السياسية السعودية وأنهم محرومون من أدنى حقوق المواطنة. بمقدمات قصيرة وسريعة، انتقلت الأضواء (مؤقتاً) من بغداد ومدن العراق الأخرى الى المنطقة الشرقية السعودية، بحيث أصبح الإعلام الأجنبي ومن ورائه الإعلام العربي (التابع والناسخ) يفتّش عن آثار ما جرى في العراق على الأراضي السعودية، باحثاً عن أدلّة سريعة للتحوّل النفسي والعمل الجمعي بين المواطنين الشيعة كانعكاس لما جرى في العراق، وكأنّ المملكة أصبحت مركز التغيير القادم المستهدف غربياً.

لا يشك مطلقاً أن آثار التغيير في العراق انعكست وستنعكس على كل المنطقة بكل مكوناتها الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، ولا شك أن المملكة خاسر أكبر من ذلك التغيير بالمنظور الإستراتيجي، ولا شك أنها، ثالثاً، من أشد الدول في المنطقة حاجة الى إصلاح وتغيير، ولا شك أن الشيعة السعوديين، رابعاً، يتوقون الى مبادئ العدل والمساواة التي حرموا منها، والتي تشكل حافزاً لحركتهم السياسية. ورغم أن الإعلام العربي والإجنبي لم يخطئ وجهته حين حوّل أضواءه من العراق الى السعودية، لكنه لم يكن حسن النيّة بالضرورة.

في المدى العام هناك تأثير للوضع العراقي على كل المواطنين، ولكن الشيعة السعوديين أكثر المتأثرين من بين الشرائح الإجتماعية لأسباب تتعلق بواقعهم وبسياسات الدولة التي تستهدفهم، ولبروز قوى إجتماعية عراقية كانت تعيش ذات المشكل والتي ينتظر أن تقرر واقعاً سياسياً جديداً، بحيث حمل معه آمالاً وأثار مشاعر وتطلعات، وأيضاً لأن (تطييف) السياسة لم يكن أشدّ منه في المملكة منذ نشأتها الحديثة. لهذا كان متوقعاً أن يؤثر الموج العراقي على الشيعة في السعودية حتى قبل أن تبدأ الحرب، حيث صرح عدد من شخصيات الشيعة السعوديين بهذا المعنى لعدد من الصحف الأجنبية بينها صحيفة وول ستريت جورنال في ٢٠٠٣/٢/٣ الماضي، أبدوا فيها رأيهم بإن سقوط صدام سينعكس إيجابياً على وضع الشيعة في المملكة، وبدون موارية أعلنوا امتعاضهم من سياسات التمييز الحكومية ضدهم، وأوضحوا بلا لبس مطالبهم في المساواة وأن يكونوا شركاء في بناء الوطن والدفاع عنه.

وحين سقط صدام أصدر عدد من شخصيات الشيعة بياناً يهنئون فيه العراقيين بنهاية الديكتاتورية. بعدها صرح أحد أبرز القيادات الدينية في السعودية وهو الشيخ حسن الصفار لوكالة رويترز في ٢١ أبريل ٢٠٠٣، (إن بروز الشيعة في العراق يساعد في تعرف الناس في المملكة هنا أكثر على الشيعة) وقال: (حسب علمي ليس هناك جهات في المملكة تفكر او تعمل للانفصال او من اجل التقسيم. بالنسبة لنا نحن ضد اي مسعى في هذا الاتجاه) وأضاف: (ولكن وجود حالة من التمييز الطائفي او المناطقي هو عامل مساعد لمن يريد تغذية هذه التوجهات). وقال الصفار ان المؤسسة الدينية في السعودية أساءت الى الشيعة في المناهج الدراسية ومنعتهم من بناء المساجد، وحالت دون ان يشغلوا وظائف في الحكومة كما وقفت حائلا دون عرض ارائهم عبر وسائل الاعلام. وتابع: (الشيعة وبقية الاتجاهات في المملكة ليس لها مجال في الاذاعة والتلفزيون وينبغي ان تتاح الفرصة للمواطنين في مختلف اتجاهاتهم ان يعبروا عن آرائهم، ونعتقد ان هذا يخدم الوحدة الوطنية).

وعادت رويترز بعد يومين أي في ٢٣ أبريل الماضي فبثت تقريراً عن المواطنين الشيعة في المملكة قالت فيه أن الشيعة في السعودية يأملون في تحقيق العدالة بعد ان عانوا على مدى عقود من التفرقة في المعاملة. وأشار التقرير الى قلق الحكومة السعودية المتنامي من تزايد نفوذ الشيعة الذي يشكلون أغلبية السكان في العراق. ونقلت الوكالة عن أحد رجال الدين الشيعة قوله (بعد حرب الكويت توجه الناس بالرجاء للحكومة وكان يساورهم الامل، لكن بعد مرور ١٢ عاما لم يحدث اي تغيير. النظرة الوهابية للشيعة مازالت عنيفة) وأضاف بأن الوهابيين (يخشون ولي العهد لانه يؤيد الاصلاح).

وفي نفس التاريخ ٢٣ أبريل الماضي تحدث الشيخ حسن الصفار لوكالة الصحافة الفرنسية عن أمله بأن ينتهي التمييز الذي يستهدف الشيعة السعوديين بعد التغيرات الكبيرة التي حصلت في العراق المجاور، وأضاف: (نحن مستمرون في اتصالاتنا مع المسؤولين كما في السابق، لمعالجة بعض ما يشكو منه المواطنون الشيعة في المملكة من حالة من التمييز المنصبي والطائفي). وقال إن هذا التمييز (يتمثل في عدم السماح لهم بخدمة وطنهم في المجالين العسكري والامني، وكذلك في السلك الدبلوماسي، ومن خلال محدودية وجودهم في مجلس الشورى، وفي عدم اتاحة الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم في وسائل الاعلام في المملكة، وفي التضييق عليهم في ممارسة شعائرهم الدينية، وفي حظر نشاطهم الديني والثقافي رسميا حيث تمنع طباعة كتب الشيعة في المملكة ودخولها الى المملكة).

وأشار الصفار الى توق المواطنين جميعاً وبينهم الشيعة الى الإصلاحات السياسية، معتبرا ان المسألة (لا ترتبط بالشيعة فقط انما باعتبار ان للشيعة بعض المعاناة التي تختلف عن سائر المواطنين، وهم يرجون ان تكون الارادة السياسية متوفرة حاليا لاصلاح شامل يأخذ الامور التي يعاني منها المواطنون الشيعة بعين الاعتبار. المواطنون السعوديون الشيعة يصرون على انهم جزء لا يتجزأ من هذا الوطن ويدافعون عن وحدة الوطن... وحين يطالبون ببعض حقوقهم الدينية والوطنية انما يفعلون من اجل تعزيز الوحدة الوطنية وان تكون الدولة لكل المواطنين دون تمييز مناطقي او طائفي).

في الرابع والعشرين من أبريل عادت وكالة الصحافة الفرنسية فأثارت الموضوع من زوايا مختلفة، حيث أفاد عدد من المدافعين عن حقوق الانسان في السعودية ان الحرية التي استعادها الشيعة العراقيون بعد سقوط نظام صدام، تعطي أملا للشيعة السعوديين بتحسين اوضاعهم داخل المملكة حيث يشكون من التمييز بحقهم. وقال عبد العزيز خميس، مدير المركز السعودي للدراسات حول حقوق الانسان في لندن: (ان التغيرات التي حصلت في العراق حملت بعضا من

الامل بان يمارس الشيعة السعوديون ايضا نفس الحق) وأوضح ان الشيعة السعوديين (يتحركون على امل الحصول على حقوقهم) مشددا على أنهم (ليسوا دعاة انفصال). من جهته قال حمزة الحسن المتحدث باسم التحالف الوطني من أجل الديموقراطية، وهي مجموعة سعودية تتخذ من لندن مقرا لها (ان هذه الحرية المستعادة في العراق سيكون لها تأثير نفسي ومعنوي على الشيعة السعوديين الذين لهم نفس المرجعيات مثلهم مثل الشيعة العراقيين). واضاف حول تأثير ما حصل في العراق على شيعة السعودية: (سيتأثرون وسيطالبون بحقوق أكثر وسوف نرى ربما شيئا من التحدي للحكومة) السعودية مشيرا الى احتمال تعرض المملكة لضغوط خارجية. وحسب حمزة الحسن والخميس فان الشيعة السعوديين يمثلون ما بين ١٥ و٢٠ بالمئة من السكان السعوديين المقدرين بنحو ١٧ مليون نسمة وهم يتركزون خصوصا في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط. وكان الشيعة السعوديون أرسلوا بعد سقوط النظام بأيام قلائل قافلة مساعدات إنسانية الى العراق بالتعاون مع شيعة كويتيين.

كتابات صحافية أخرى

حاول عدد من الكتاب والناشطين السعوديين استخلاص بعض الدروس من التجربة العراقية، وطالبوا معالجة الأمور بالنسبة للشيعة السعوديين على أساس المواطنة وإيقاف سياسات التمييز الطائفي التي مضى عليها قرون. كما طالب آخرون بإعادة قراءة العلاقات الشيعية السنية في المملكة على ضوء التهديدات الخارجية التي تتعرض لها البلاد. لكن التيار السلفي بكل أطيافه المعتدلة والمتشددة، رأت في سقوط النظام العراقي، وبروز قوة شيعية في العراق، وتداعيات الوضع على المملكة، كارثة وطوفان ينذر بالخطر.

فقد كتب الدكتور محسن العواجي، مسؤول منتدى الوسطية على شبكة الانترنت، موضحاً موقفه من الشيعة مطالباً بتجنب إثارة الخلافات الطائفية (في مثل هذا الظرف العصيب.. نحن نواجه عدوا لدودا جائرا ثائرا لم يدخر وسعا في حربنا في كل شيء ودخل من أكثر مفاصلنا الجغرافية حساسية وهو خط التماس الشيعي السني في الأمة الإسلامية). واعتبرت دعوته هذه بأنها ليست (إقرارا للباطل ولا دعوة للتقريب او التباعد بين الطوائف الاسلامية بالرغم ان وحدة الأمة الإسلامية هدف كل شريف). وطالب (بتأجيل مثل هذه القضايا المفرقة على الأقل الى حين وقت أوسع لمن أراد الخوض فيها). ورأى العواجي أن موقفه لم يتغير من الشيعة ولكن للظرف أحكامه و(إني لا أوافق الدكتور الكبيسي - يغفر الله له - بما قاله على قناة الجزيرة من أنه لا خلاف بين الشيعه والسنة). وأبدى العواجي قلقه من (أن العراق اليوم تحت تدفق فيضان شيعي تدعمه إيران بكل قوة يقابله غياب مخيف لأهل السنة ولا أدري لمصلحة من تذكى نار الطائفية والحال هذه). وحصر العواجي خوفه من وصول الأكثرية الشيعية الى الحكم واعتبره (تنامي شيعي بركاني هب على العراق من الشرق والشمال لم يدرك الأمريكيون تبعاته لقلة زادهم في حقيقة الطائفية) وتساءل: (هل نجهل أن العراق دولة شيعية بالنظر للغالبية السكانية! مما يعني اليقظة لئلا نزج أهل السنة في صراع طائفي غير متكافيء). وعاد العواجي فكرر ثوابته: (لا يوجد مطلع يزعم ألا خلاف بين الشيعة والسنة، ولم أقلل من الضلالات التي تعشعش في جسد الأمة من الشيعة وغير الشيعة وابرأ الى الله من السكوت عليها مطلقا فضلا عن إقرارها والعياذ بالله) وقال أنه يطالب بفترة سكوت لوضع استثنائي (مخافة الفتنة)! ألا في الفتنة سقطوا!

الدكتور إحسان بوحليقة

ولا تقتصر إثارة البثور الطائفية على الخط السلفي الوسطي!! فضلاً عن المتشدد، بل تتعداه لأصحاب الوجوه التي تزعم اللبرالية التي أثارت حفيظتها مطالبات المواطنين الشيعة بحقوقهم. فقد كتب شخص بإسم مستعار (محمد ناب) مقالاً في (إيلاف) في ٢٠ أبريل الماضي، هاجم فيه عضو مجلس الشورى السعودي، وهو أحد عضوين ينتميان الى المذهب الشيعي. كان سبب الهجوم أنه كان من بين موقعي بيان أدان فيه محاصرة المرجع الديني الشيعي السيد علي السيستاني في النجف. وقال (ناب) (الذي يثيرُ الدهشة والاستغراب حقاً أن ينبري مواطن سعودي شيعي، يفترض أنه ليبرالي، وسعودي، ولا علاقة له بالتخصص الديني، فيصدرُ بياناً يُناصرُ فئة دينية على فئة، رغمَ أن كلتا الفئتين يمثلان تياراً شيعياً واحداً، ورغم أنهما من دولة واحدة، ورغم أن بوحليقة خارج الإطار الجغرافي والإنتمائي لدولة الفئتين.. تَدخلُ ابوحليقه في الشأن الداخلي العراقي، ومن منظور ديني، أثارَ السؤال الذي دائماً ما يتكرر : هل الولاء للمرجعية أم الولاء للوطن لدى الشيعة السعوديين؟). وتوقع الكاتب مواقف سياسية شيعية تظهرهم وكأنهم طابور خامس! مع أن مشكلة الشيعة في المملكة عمرها من عمر الدولة السعودية نفسها. وزعم (ناب) بأن الدكتور إحسان بوحليفة (يُراهن على عراق شيعي أصولي، يكون فيه السيستاني مرشد الحكومة العراقية الجديدة) وخلص الى أن ولاء الشيعة (لمرجعياتهم خارج الوطن مقدمٌ على ولائهم للوطن وسلطاته الشرعية؛ وبالتالي يصبحُ إقصاؤهم من تولي المناصب القيادية في المملكة له ما يُبرره، على إعتبار أنهم أشبه ما يكونون بالطابور الخامس).

من جهته، ردّ الدكتور بوحليقة في مقال له لإيلاف تحت عنوان (لا طوابير ولا مزايدات.. ولا منافس للوطن) بتاريخ ٢١ ابريل قال فيه: (أجد لزاماً بيان أن ولائي لوطني، المملكة العربية السعودية، ولقيادته ولأهله ولترابه ليس محل مزايدة فأنا من أديمه، هو مقر أبائي وأجدادي وأبنائي، ترعرعت فيه وتعلمت في مدارسه وجامعاته وأكلت من تمره وتأثرت بمحيطه وأهله. ولم أتعلم، حيث نشأت في الأحساء، أن أفرق بين أهلي وأقراني شيعة وسنة بل تلقنت هناك دروساً كيف أحب الناس وأجلهم دون تفريق أو تمييز: كنت ومازلت وسأبقى كذلك. أما الولاء للوطن فهو ليس محل أخذ ورد. ولم ولن يتجه ولائي لوطني، كما غمز الكاتب ولمزّ، حيثما تهب رياح السياسة المتقلبة والأهواء المتلاعبة والمصالح الضيقة أو حتى الفسيحة.. فمن حق الوطن أن تقدم مصلحته على مصالح الأفراد وطموحاتهم).

أضاف بوحليقة موضحاً: (دعوتي لحماية السيد السيستاني لا يصح أن تخضع لشخصنة ضيقة وللوثة طائفية كارهة ولتسطيح يصادر الرأي ليخرج ما قلت عن سياقه.. فالسيد السيستاني فقيه نأى بنفسه عن السياسة وأعبائها. وقد قصدت تحميل الأمريكان المحتلين لأرض العراق مسئوليتهم).. واضاف بان (المسلمين الشيعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعتبرونه مفتيهم وفقيههم دون منازع).

وتابع: (المزايدة على المواطنة أمر غير مقبول، إذ ليس ثمة تعارض بين مطالبتي المحتل تحمل مسئولياته لضمان سلامة فقيه يمثل قيمة دينية عالية لملايين المسلمين داخل العراق وخارجه، وبين ولائي التام غير المنقوص لوطني المملكة العربية السعودية.. أما ما قاله الكاتب من أن القضية ليست اقتصادية وأنها خارج نطاق المال والأعمال، فقد كتبت لسنوات وبانتظام في مجالات تتجاوز الاقتصاد.. لكني لم أتناول قط موضوعاً لا أعرف أولوياته).

جدلٌ يثار

لم لم يتوقف ناب عن كتاباته، ولكن توالت الردود عليه أيضاً للصحيفة الإليكترونية إيلاف وعبر الإنترنت. وجّه له أحدهم نقداً تحت عنوان (لمصلحة من إتهام الشيعة في السعودية) بأن كتاباته عن الشيعة تتسم بالريبة دائماً، وتساءل عن سبب طرح هذا الموضوع بعد سقوط النظام العراقي، ولماذا توجست الجهات الأمنية في المملكة من التغييرات في العراق وخشيت إنعكاساتها على الشيعة السعوديين، فراحت تحرك (أدواتها) لإثارة القلاقل حولهم؟

وقال الكاتب (حسن عبدالكريم): (حسن.. فالشيعة طابور خامس، كما يقول ناب. ولكن لمن؟ للسيستاني؟! ومن هو السيستاني؟ هل هو

موظف في البيت الابيض؟ أم يعمل في البنتاغون؟..كلا..هو مرجع ديني عراقي من مدرسة كل همها الفقه والأصول والتراث الاسلامي، لم تتدخل هذه المدرسة في السياسة ولم يكن لديها طموح سياسي).

وتساءل: هل تصريح لشخص شيعي يتضامن مع مرجع ديني يتبعه في التقليد، يدعو الى ضرورة رفع الحصار عنه..هل هذا الدليل كافٍ لوصم الشيعة في السعودية بأنهم (طابور خامس)؟.

وتابع: (عجيب .. هل هناك من يريد من الشيعة أن يضعوا أنفسهم في (تابو) ويعزلون أنفسهم عن العالم حتى لا يتهموا بأنهم طابور خامس؟ ما هذه السياسة الترويعية التخويفية الارهابية؟ هل على المواطنين الشيعة أن يعيشوا منعزلين عن محيطهم وأن لا يتدخلوا في أي شئ حتى تلك المسائل المتعلقة بشخصياتهم وإلا اتهموا بأنهم (طابور خامس)؟ أما الآخرون حتى اولئك الذين مدوا جسورهم وشبكاتهم ليس إلى الحواضر الإسلامية في الأزهر أو غيرها بل الى الملا عمر واسامة بن لادن وجيش الفاتحين في الشيشان وأفغانستان فهم مواطنون كاملوا الإنتماء لاخوفٌ عليهم ولا هم يحزنون).

وتابع حسن عبد الكريم: (يراد من الشيعة السعوديين أن يقطعوا صلتهم بالعالم ليس عن قناعة وليس لأن الداخل الوطني يستطيع استيعابهم وليس لأننا إستطعنا بنضج أن نفتح الحاضن الوطني لإستقبالهم ورفع معاناتهم التي تبدأ من لقمة العيش ولا تنتهي عند حد الكرامة والأمن الشخصي والتعليم والصحة والعبادة والتعبير. نريد من الشيعة أن يكونوا مواطنين دونما وطن. نريدهم أن يضعوا أنفسهم في (تابو) ملئ بالرعب والخوف وأن يحملوا شهادة براءة على صدورهم ليثبتوا لنا أنهم موالون موالون موالون بالثلاث في بلد لا يعطيهم حق أو فرصة حتى لإعلان الولاء. ماذا يضرك يا (ناب) لو تقاطع الشيعة مع مرجعياتهم الدينية في العراق العربي الشقيق أو حتى مع مرجعياتهم في ايران ومع ابناء ملتهم في لبنان وسوريا والخليج؟ لماذا تريدهم أن يكونوا أسرى ومرتهنين ويعيشون الخوف ويتلفتون حولهم حتى لا يتهموا بأنهم (طابور خامس) .. لماذا هناك مئات الجمعيات الخيرية أو ذات الواجهة الانسانية تعمل للتبشير بالوهابية في العالم وتسعى لاستقطاب الموالين وتجنيد رجال الصحوة لتفخيخ الطائرات وتأزيم علاقاتنا مع العالم وتوريط بلادنا في مواجهات غير متكافئة وغير محسوبة مع النظام الدولي ولا تعد ذلك خيانة وطابور خامساً وعاشراً؟ لماذا ينتشر رجال (الجهاد) بمنح حكومية وبمساعدات وتحويلات حتى من زوجات السفراء والامراء ليزرعوا الارهاب في الدول الحليفة والصديقة ويورطوا بلادنا في مشاكل لا قبل لنا بها .. ولا تقبل ان يتواصل الشيعة (فكرياً) وثقافياً وروحياً مع مرجعياتهم الدينية؟).

وتابع: (يا سيدي حتى الليبرالية السعودية هي جزء من حركة عالمية تستمد منها زهوها ونجاحها وقوتها.. فهل الليبراليون طابور خامس؟ ثم ألم يحن الوقت لكي نضع نقطتين هامتين للإيمان بهما: الأولى: أن العالم المتحضر لا يقبل اليوم أن يمنع مواطنيه من حرية التعبير.. والانتماء جزء من حرية التعبير.. وإلا فأنت تناقض أهم أركان الليبرالية. الشيعة جزء أساسي من اوطانهم .. لكنهم أيضاً جزء رئيسي من أمتهم، وليس بمقدور أحد أن يقطع صلاتهم مع العالم بإثارة التخويف حولهم. الثاني: بدل أن تتهم الشيعة بأنهم طابور خامس دون أن تحدد الاساس القانوني لهذا المصطلح حتى، وتصمهم بهذه التهمة، أرجوك أن تدير وجهك ناحية الجهة التي دفعتك لإطلاق هذه التهمة إسألها: عن أي وطن تتحدثون؟.. هل هو الوطن الذي لا يشعر افراده بالأمن حتى في أدق خصوصياتهم وهي العبادة؟. هل هو الوطن الذي يمنع فيه مواطنون من الصلاة في المساجد ويمنع عليهم بناء أماكن العبادة؟. هل هو الوطن الذي يفصل ابناءه من الوظائف لأنهم شيعة ويمنع عنهم التعليم الجامعي ويحرمهم طيلة سبعين عاماً (حتى قبل ولادة السيستاني وولادة النظام الايراني) من بناء المساجد والعمل في الجهاز العسكري والدبلوماسي والامني ويقطع علاقتهم ببعضهم ويلاحقهم بجيوش الامن والشرطة الدينية؟. هل هو الوطن الذي ترد المحاكم شهادة أبنائه الشيعة لانهم (شيعة) ولا يحق لهم الشهادة في موضوع مرتبط بالمسلم السلفي كامل الإسلام؟! هل هو الوطن الذي يحكم على مدرس في الهفوف قبل اسبوعين بالسجن والفصل من التعليم لأنه أقام - في منزله - مجلساً حسينياً كما يفعل الشيعة في كل العالم؟. هل هو الوطن الذي يفصل استاذاً جامعياً كالدكتور محمد جعفر الحسن لأنه جهر بالظلم الذي وقع عليه وعلى إبنته من معلمة سلفية؟. عن أي وطن تتحدث؟ عن الوطن الذي يعتقل فيه الشيعي لأدنى تهمة ولأتفه سبب؟. عن الوطن الذي يمنع فيه الشيعي من السفر ومن التنقل لأدنى وشاية من (دبوس)؟. عن الوطن الذي تبتلع عصابات الاراضي خيرات ابنائه وتدمر بيئتهم البحرية لأنهم (شيعة) لا حرمة ولا كرامة لأموالهم؟. عن الوطن الذي يمزق اواصر العلاقة بين ابنائه ويفرقهم ايادي سبأ؟. عن الوطن الذي يخاف من ثقافة الوطنية ويمنع عن أبنائه الإيمان بالانتماء الوطني؟. سيدي ناب : هل تعلم ان كتب المدارس التي تدرسها وزارة المعارف تعتبر في كتاب الثقافة الاسلامية ان من المبادئ الهدامة والعقائد الضالة (الوطنية)؟! إذهب وعلّم هذا الوطن (الوطنية) قبل أن تمارس الإستاذية على مواطنيك الشيعة)!

القينان وعثمان صيني

ظهرت في المقابل أصوات عاقلة معتدلة حول الملف السنّي الشيعي داخل المملكة. كتب عثمان الصيني، نائب رئيس تحرير الوطن، مقالاً عنوانه (جدل السنة والشيعة ثغرة في الجدار)(الوطن، ٢٠٠٣/٤/٢١) قال فيه: (إن قراءة التاريخ تظهر لنا أن هذا الخلاف بين السنة والشيعة قد كان ثغرة خطيرة تسلل منها أعداء الأمة الإسلامية واستطاعوا اللعب على تناقضات الخلاف للوصول إلى ما يريدون وابتليت الأمة جراء ذلك بكوارث جسيمة معروفة). واستعرض الصيني أحداثاً تاريخية، حتى وصل الى العصر الحديث حيث قام (صدام بشحن عدد كبير من الشيعة إلى إيران عدا من قتل منهم أو سجن مما أوغر صدورهم فتحالفوا في حرب الخليج الثانية مع الأمريكيين الذين باعوهم لنظام صدام حسين ووقعت مذبحة البصرة الشهيرة، واليوم بعد انهيار الحكم في العراق وظهور الفوضى العارمة في أرجائها بعد دخول القوات الأنجلو أمريكية المحتلة، أصبح المناخ مهيئا لمن يريد بذر الفتنة بين المسلمين، ويستغل الخلاف التقليدي والصراع الدائم بين السنة والشيعة في تحقيق أهداف لا تخدم بالضرورة الإسلام والمسلمين أو تقوي شوكة الإسلام. وبدأنا نسمع عن بوادر للشر من تحت الرماد نخشى أن تجد من يحسن استغلالها في الكيد للمسلمين).

وانتهى عثمان الصيني الى القول: (لعلنا في هذه المرحلة الحرجة من تاريخنا أحوج ما نكون إلى نبذ الخلاف وسد ذرائع الشر التي ينفذ منها أعداء الأمة للنيل من الإسلام، فالقوات الأمريكية ليست أحرص على المسلمين من أنفسهم، وليست مصلحة المسلمين ضمن أدنى أهدافهم أو اهتماماتهم وهم إن وجدوا ثغرة تخدم أغراضهم يفيدوا منها إلى أقصى مدى، وإن كان رد الخلاف في المسائل الشرعية مناطاً بعلماء المسلمين، فإن على حكام الأمة وحكمائها توفير الجو الملائم والواضح للتقارب بين أفراد الأمة العربية والإسلامية. وأعجب ما نراه لدى كثير من المفكرين والسياسيين الحديث عن الحوار بين الأديان والتقارب بين الشرق والغرب وحقوق غير المسلمين في بلاد الإسلام في الوقت الذي يغفلون فيه المسلمين في بلاد الإسلام أو في غير بلاد الإسلام أو يمرون عرضا على موضوع السنة والشيعة إرضاء لعوام الناس أو المتعصبين ضد طوائف من المسلمين).

من جهته كتب الأستاذ قينان الغامدي، رئيس تحرير الوطن السابق مقالاً صريحاً في ١٥ مارس الماضي حذر فيه من أن (الخطر يكمن في التصعيد السياسي لهذا الاختلاف حتى يصبح خلافاً بين فئتين تسعى إحداهما لنفي وإقصاء وتدمير الأخرى). ونبّه الى أن نظام الحكم في

المملكة هو من يشعل نار الفتنة الطائفية، ذلك أن (الدول الحاكمة التي كانت تقدم فئة على أخرى ولا تنظر إلى رعاياها من المسلمين نظرة واحدة في تعاملها معهم، وهذا التفضيل لفئة والتوجس من أخرى أفضى إلى تلك الثغرات التي ولج منها الأعداء وعمقوها حتى وصلوا إلى ما يريدون). واعترف قينان الغامدي بأن (واقع الشيعة اليوم في معظم الأوطان العربية يقول إنهم يعيشون مواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة، وهذا فوق كونه يتناقض مع فكرة إقامة الدول، ومع أسس بناء الأوطان، فإنه يهيئ الأرضيات المناسبة لوجود مثل تلك الثغرات التي ولج منها أعداء الأمة وحطموها على مر التاريخ). وطالب قينان النظام السعودي والأنظمة العربية بأن (تلتفت إلى الثغرات الموجودة في بناء دولها وأوطانها من خلال إصلاحات سريعة تضع جميع مواطنيها على درجة واحدة من الحقوق والواجبات. قبل أن تنفتح ثغرات لا قبل لها بها).

أيضاً حاورت جريدة الوطن الأستاذ محمد سعيد طيب حول رؤيته فيما يتعلق بمسألة (الوحدة الوطنية) السعودية. قال الأستاذ الطيب أن الحلّ يكمن في مبدأ تكافؤ الفرص. وقال (إذا تحقق هذا المبدأ فإن كل أمورنا ستحل، فحين يشعر الناس في كل الأقاليم التي تتكون منها الدولة أنهم متكافئو الفرص فإن كل شيء بعد ذلك يهون. تكافؤ الفرص يعني أننا متساوون في الحقوق، في التوظيف، في الحصول على عمل، في التقاضي، في الحصول على أي امتياز من الدولة. وهذا يعني أيضاً حسن توزيع الدخل، بين المناطق انطلاقاً من مبدأ تكافؤ الفرص، وإذا تحقق هذا فإن وحدتنا الوطنية بخير وستكون مستمرة ودائمة والجميع سيدافعون عن هذه الوحدة).

وتابع (في ظل أي وحدة حقيقية يجب أن تشيع ثقافة التسامح، لن تنجح أية وحدة تعاني من صراعات مذهبية أو مناطقية أو جهوية، وحين نتحدث عن مبدأ تكافؤ الفرص فإننا نتحدث بطبيعة الحال عن ركيزة ستنهي أي صراع داخلي محتمل، هذا المبدأ يعني أن يتساوى الناس في كل شيء، في الحقوق وفي الواجبات، وبالتالي ينتفي أي صراع حول أي شيء وتحل ثقافة التسامح بدلاً من ثقافة الصراع.

أنا أعول بشكل أساسي على هذا المبدأ لحل جميع مشكلاتنا، ففي ظل تطبيق صارم وأمين لهذا المبدأ لن يجد أي شخص مبرراً للتعصب. إن أعظم الوحدات يمكن أن تنهار وتتداعى، إذا تركت لحفنة من الناس أو مجموعات من طائفة معينة، مهما كثر عددها، أن تتصور أنها ذات امتيازات خاصة، وأن الآخرين ينبغي أن يحرموا منها لأي سبب من الأسباب. ولا يجوز - لأي سبب - طائفي أو مذهبي أو عرقي أو جهوي أو فئوي، أن يحول بين المواطن وبين الاضطلاع بواجباته أو ممارسة حقوقه المشروعة).

فاصلة

إنهدام شبكة التحالفات القديمة

قرار القوات الأميركية الانتقال من السعودية الى قطر يتجاوز الاطار الاجرائي كما حاول وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان تصويره خلال المقابلة الصحافية التي جمعته بنظيره الأميركي دونالد رامسفيلد خلال زيارته للرياض في أواخر أبريل الماضي.

القرار جاء في جو من التصريحات ذات الدلالة القوية من قبل مسئولين في وزارة الدفاع الأميركية والتي تجتمع على موضوع أن الخروج من السعودية يحمل في طياته تبدّلاً في المواقف السياسية لدى الطرفين، وتحديداً لدى الجانب الأميركي الذي يرى بأن ثمة ترتيبات إقليمية يعتزم إدارتها وستشمل البلد الذي كان يحتضن قواته قبل خروجه منها.

الولايات المتحدة لم تعد تنظر الى السعودية باعتبارها حليفاً استراتيجياً بعد أن دفعت بمراكز الثقل الاستراتيجي من الجزء السلفي من الخليج نحو الشمال الشرقي. خروجها من الاراضي السعودية سينهي تناقضاً طالما كانت المصالح الاقتصادية والاستراتيجية تبرره وتؤجل البحث عن إجابات عملية عليه. فالسعودية التي ينظر اليها في الغرب بوصفها من أكثر الدول ديكتاتورية تمثل النقيض للقيم الديمقراطية الأميركية. وكان ذلك يمثل أحد المؤاخذات على إزدواجية المعايير لدى الادارة الاميركية الحليف الاستراتيجي للحكومة السعودية.

وفيما يبدو فإن سقوط النظام العراقي قد خلق فرصاً إستراتيجية جديدة حرر معها الادارة الاميركية من التحفظ أو الدفاع عن "إزدواجية الموقف" إزاء الحكومة السعودية. فالأخيرة ستقع بلاشك داخل المخطط "الديمقراطي" الأميركي الذي ينظر الى السعودية كأحد أبرز الأوكار الراديكالية في المنطقة والتي ستكون هدفاً لمشروع دمقرطة يقوّض تأسيسات النشاطات الراديكالية بما تحمل من تهديدات مباشرة أو محتملة الآن وفي المستقبل ضد الولايات المتحدة.

قرار الخروج من الأراضي السعودية يعني بداية نهاية التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والسعودية، فمبررات التحالف لم تعد قائمة أو لنقل ضعيفة الى حد كبير بحيث يمكن تعويضها بخيارات أخرى أشد تأثيراً وقوة. فالعامل النفطي السعودي بات الآن قابلاً للاستبدال بعامل نفطي ليس عراقي فحسب بل وكويتي وقطري وإماراتي أيضاً، كما أن القواعد العسكرية السعودية باتت غير ذات أهمية إستراتيجية مع سقوط الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٩ ثم إسقاط حكومة طالبان وإقامة قواعد عسكرية دائمة في أفغانستان وحكومة موالية لواشنطن، وأخيراً بسقوط بغداد والسيطرة شبه التامة على مصادره الحيوية والاستراتيجية. فالتحالف الاستراتيجي الاميركي السعودي كان يتزوّد من مبرر الصراع الدولي في ظل نظام قطبي ثنائي، أما وقد إنهار أحد القطبين وتمزّقت شبكه تحالفاته الاقليمية فلم يعد هذا التحالف مبرراً وخصوصاً بين نقيضين ليس أيديولوجيين فقط بل وسياسيين، فالمملكة السعودية في كل الأحوال هي أحد أشكال الحكم الشمولي المناهض تكويناً للسيادة الشعبية وقيم التعددية الحزبية والمشاركة العامة في إختيار شكل الحكم كما هو عليه الحال في الولايات المتحدة.

لكل ذلك لم تعد السعودية موقعاً مطلوباً في التخطيط الاستراتيجي الأميركي، بل ما هو مطلوب هو تفكيك البنى التحتية للتطرف فيها والموجّه في جزء كبير منه للمصالح الأميركية في الخارج.

ما يتوقع حصوله بعد خروج القوات الأميركية من السعودية أن تعيش الاخير أوضاعاً حذرة متقلبة وقد تؤدي في ظل خيبات أمل متواصلة في الداخل في مجال الاصلاح السياسي الشامل، وإحياء نزعات التشدد بتشجيع من وزارة الداخلية السعودية الى مزيد من التدهور في الوضع الداخلي وقد يسمح بتدخلات خارجية سواء مباشرة أو غير مباشرة.

رؤية سعودية لدروس الحرب في العراق

دروس الحرب من العراق أكثر من أن تحصر، ولكن من يستفيد؟ حتى الآن لا تبدو الأنظمة العربية وفي مقدمتها النظام السياسي في المملكة في وارد الإستفادة اعتماداً على هيبة موهومة وصلف مقيم. الكتاب السعوديون تناولوا معظم الدروس من الحرب وجهوها كرسائل للأنظمة وللقائمين على التوجيه الفكري والديني، والى وسائل الإعلام والفضائيات العربية، والى الإنسان العربي نفسه. بعضهم طالب الأنظمة بأن تستفيد حتى لا تسحقها الشعوب كما صدام، وأن لا تنام على فراش وثير كاذب مغطى بملاءة تقول أن الشعب يذوب حباً وولهاً في ولاة الأمر! لقد طالب الكتاب بإصلاح الوضع السياسي الداخلي ورأوا أن الشعوب هي التي تحمي الأنظمة، وأن أميركا لا تحمي أحداً حين تستنفذ مصالحها من أي نظام قائم خاصة في المملكة. من الكتابات تشعر وأن هناك حالة من الشماتة بالنظم العربية القائمة، وكأنها تتمنّى لها الزوال النهائي حتى ولو كان على يد الإستعمار. بل ان بعض الكتابات دعت الله أن يخلص الشعوب من تلك الأنظمة!

كتاب سعوديون آخرون أرجعوا أزمة الوطن العربي في ثقافته وأنه آن الأوان لمراجعة هذه الثقافة القومية المتطرفة أو الدينية القتالية التي تريد أن تقذف بالمواطنين السعوديين الى أتون معارك جهادية لم تتضح معالمها فتعود بالخسران على (المجاهدين) وعلى الوطن.

هناك من وجّه نقداً حاداً الى وسائل الإعلام العربية واتهمها بأنها خدعت الشارع العربي وحمّلها وزر الأوهام والطموحات العربية برؤية هزيمة صاعقة تلحق بالأميركيين. ذكرنا هؤلاء المنتقدون بإعلام النكسة في ١٩٦٧، كما ذكّرونا بأن وسائل الوصول الى الحقيقة اليوم سهلة وأن الكذب يفضح سريعاً.

سعوديون آخرون كتبوا عن الخلاف السني الشيعي والخشية من تداعياته على المنطقة وبالخصوص على المملكة، وهناك اعتراف بمعاملة سيئة لهم، وأنهم مواطنون درجة ثانية وثالثة، وقالوا بأن الأوطان لا يحميها القمع والإستبداد والتمييز الطائفي، لأن الإستبداد يقتل روح المواطن قبل أن تقتله الدبابات والصواريخ المعادية.

وأخيراً هناك من قدّم رؤية سلفية طائفية للحدث العراقي، وطالب بأن يلتحم الشعب مع ولي الأمر وأن يدافع عنه، وأن يلتزم الشعب ببيعته!! السياسية!! وحاول أن يحرّض على المواطنين الشيعة أو يختلق أعداءً جدداً تبعد التيار السلفي عن مواجهة الحكومة والإستفادة الحقيقية من الدرس العراقي.

وفي المجمل رحبت الكتابات السعودية ـ وإن متأخرة كنظيراتها العربيات ـ بسقوط الصنم العراقي. ولفظة الصنم والتمثال كانتا أكثر الكلمات شيوعاً في الكتابات والتحليلات السعودية. كما طالب الكتاب السعوديون بالإصلاحات الفورية وتفعيل مبادرة الأمير عبد الله منعاً لتحوّل المملكة الى هدف أميركي قادم.

مصالحة الشعوب تحمي الأنظمة من السقوط

عبده خال

في مشهد دراماتيكي سلمت بغداد نفسها وتسلق الفرحون تمثال الطاغية لإسقاطه. أعتقد ان هذا المشهد هو درس تطبيقي وحقيقي للطغاة، فالحب الذي كان يبديه العراقيون لصدام لم يكن حباً نابعاً من القلب بل من طرف اللسان. خلاصة هذه الحرب أن على الحكام ان يؤسسوا وجودهم داخل شعوبهم بالحب المتبادل ومنح الشعب الثقة في تسيير حياته وفتح أبواب الحوار لاختيار الحلول الصحيحة للتنمية وادارة شؤون الحياة وفق قوانين تكفل لهم حياة كريمة وأن يحدث التلاحم بين الشعوب وقادتها من خلال الشفافية وكشف الأوراق بحيث يتحدث الزعماء عما يكتنف الدولة من مشاكل داخلية وخارجية ووضع تلك المشاكل على الطاولة للمناقشة واشراك الشعوب في اختيار مصيرهم لكي يكونوا مشاركين في صنع القرار ليتحملوا نتائجه. وأتصور ان الشعوب هي الوحيدة القادرة على صد أي اعتداء على بلادهم متى كان الشعار المرفوع هو اسم الوطن وليس الشخص. ومن القواعد الأساسية التي يتكئ عليها كثير من الحكام مفهوم ان الدول الكبرى هي التي تحمي الأنظمة من السقوط إلا أن سقوط بغداد قدم لنا درساً مضاداً مفاده ان الشعب هو الذي يحمي النظام وليست أي قوة خارجية.

عكاظ ٢٠٠٣/٤/١١

ضعف الجبهة الداخلية ونهاية القبضة الحديدية

قينان الغامدي

إن أمامنا احتمالين لمستقبل العراق في ظل الاحتلال الأمريكي، فإذا تحقق الاحتمال الإيجابي للشعب العراقي، خسرت بقية الأنظمة العربية شعوبها التي ستدعو المحتل الأمريكي ليكرر التجربة معها، وإذا تحقق الاحتمال السلبي، خسرت بقية البلدان العربية، أنظمة وشعوباً، ولذلك ليس أمام الأنظمة العربية الآن سوى طريق واحد هو طريق الإصلاح فهو الضمان الوحيد لبقائها وتكاتف شعوبها معها، وقطع الطريق أمام المتربصين بها.

لا بد أن نقر، ولا بد أن نعترف أن الجبهة الداخلية ضعيفة، وأن أي اعتقاد غير هذا إنما هو محض وهم، ولا بد أن نقر، ولا بد أن نعترف أن سياسة القبضة الحديدية على الشعوب العربية التي كانت صالحة بعد استقلال بعض الدول العربية أو في بداية تأسيسها، لم تعد صالحة ولم تعد ممكنة الآن في ظل ثورة المعلومات والاتصالات وتطور الوعي، وفي ظل تلويحات الديمقراطية والحياة الحرة التي يتطلع إليها المواطنون العرب، والتي يرون بريقها في أيدي غيرهم.. تلك الأيدي التي ستمتد إليهم بطريقة أو بأخرى.

الوطن ٢٠٠٣/٤/١٥

تأثير الوضع العراقي على المملكة حتمي

سليمان العقيلي

من يقول إن الحرب على العراق لم تؤثر على المملكة، يبسط الأمور إلى درجة السذاجة. فالتأثير حصل وسيحصل وإن بدرجات متباينة ونسبية. ففي المجال السياسي أصبحت الحالة العراقية تمثل تهديداً لجيرانها، إن بأوضاعها الأمنية السائبة أو بحالتها السياسية الغامضة. وفي المجال الاقتصادي من الواضح أن التأثيرات المباشرة بدأت بانخفاض سوق الأسهم السعودية وستمتد فيما يعد إلى ما هو أبعد من ذلك في السلع الاستراتيجية مثل النفط. وهناك تأثيرات صحية ليس أقلها حالات القلق والارتكاس النفسي المنتشرة في المجتمع السعودي. إن أحداثاً جساماً بقوة الزلزال العراقي لها تأثيرات خطيرة على المنطقة برمتها، ومن واجب المملكة أن تستجمع كل قواها الفكرية والمادية لوضع الخطط الاستراتيجية اللازمة

لما هو أبعد من التأثيرات الآنية.

الوطن ٢٠٠٣/٤/١٧

تحليل طائفي تاريخي للحدث العراقي

إبراهيم عبدالرحمن التركي

تتكرر (الأسماءُ) و(الوجوهُ) و(الأمكنةُ).. لتثبت أن (التاريخَ) مسرحيةٌ من ألف فصل وفصل.. لا يتغيّر فيها إلا (الممثلون)! قبل ثمانية قرون كان لدينا المستعصم ونصر الدين الطّوسي وابن العلقمي وهولاكو والمغول والتتار و(بغداد) وأكثر من مليون قتيل! (٣٥١هـ) (٦٥٦هـ) (١٤٢٤هـ).. الشخوص ذاتها.. والمسرح نفسه.. والحكاية (وجوهٌ) تصفع، و(أقفية) تركل.. و(طهرٌ) يُسحل.. و(أمة تقتل).. فلا تستطيع حتى البكاء!

الجزيرة ٢٠٠٣/٤/١٢

عظة سلفية!

محمد بن عبدالله الحميد

مع كل ما مر علينا في العصر الحديث من أزمات ومؤامرات فقد حمانا الله تعالى بالوحدة المتينة والتمسك بأهداب البيعة.. واليقظة لما تجلبه الأفكار المنحرفة والمبادئ الهدامة على الأمة في حال الانقياد لا سمح الله وراء كل ناعق. التناصح مرغوب والمطالبة بالإصلاح والتقويم ومواكبة التطور للأفضل مشروعة في كل وقت وحين.. ولكنه أوجه وأصوب بعد انحسار الفتنة وزوال الغمة وانفراج الأزمة. أما الانتهازية والمزايدة والاصطياد في الماء العكر فلا مجال لها لا في الحاضر أو المستقبل والواجب على كل مواطن مخلص لدينه وأمته ومستقبل أبنائه أن يقف لأصحابها بالمرصاد وأن يتمسك بوحدة الصف.. ويعض عليها بالنواجذ.. وإلا أصبحنا لا قدر الله صيداً سهلاً لكل المتربصين بنا ومنجزاتنا ومكتسباتنا.

الوطن ٢٠٠٣/٤/١٢

تمثالا النظام والإعلام!

ممدوح المهيني

في ٩ نيسان سقط تمثالان.. الأول أرضي والآخر فضائي.. تمثال الحكم البوليسي الدموي هوى وأطفأ معه توهج تمثال الإعلام المستبد في الفضاء. إذا كان الأول أسقطته قوة عسكرية فإن الثاني سقط بقوة عقلية ومنطقية لا يمكن تعتيمها وتجاهلها أو قولبتها بشكل مضاد. لأن الإنسان كان في آخر اهتماماتهما كان لا بد أن يغرما ببعض وعندما هربا هربا سوياً. هناك قنوات ليست إلا منابر لنشر الأكاذيب وترسيخ التطرف واشعال الفتن وانه عندما يخرج مذيع ليقول ان الشعب العراقي عاجز عن الحل والربط بدون مساعدة أمريكية فإنه يجب أن يفهم أن هذا شخص متطرف يتمنى أن ينحر جميع العراقيين من أجل سيجار زعيمه الهارب.

الرياض ٢٠٠٣/٤/١٨

الأنظمة أساس التمييز الطائفي

قينان الغامدي

الاختلاف المذهبي بين السنة والشيعة اختلاف تاريخي قديم وعريق ولا يمكن إزالته أبدا.. وهذا لا ضرر منه طالما ظل في حدوده المذهبية. الخطر يكمن في التصعيد السياسي لهذا الاختلاف حتى يصبح خلافاً بين فئتين تسعى إحداهما لنفي وإقصاء وتدمير الأخرى.

سبب هذه الثغرات هي الدول الحاكمة التي كانت تقدم فئة على أخرى ولا تنظر إلى رعاياها من المسلمين نظرة واحدة في تعاملها معهم، وهذا التفضيل لفئة والتوجس من أخرى أفضى إلى تلك الثغرات التي ولج منها الأعداء وعمقوها حتى وصلوا إلى ما يريدون. إن واقع 'الشيعة' اليوم في معظم الأوطان العربية يقول إنهم يعيشون مواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة، وهذا فوق كونه يتناقض مع فكرة إقامة الدول، ومع أسس بناء الأوطان، فإنه يهيئ الأرضيات المناسبة لوجود مثل تلك الثغرات التي ولج منها أعداء الأمة وحطموها على مر التاريخ.

نظام صدام حسين زرع وكرس هذه الكراهية عندما حولها من مذهبية ضيقة إلى اضطهاد شامل في حياة 'الشيعة' حتى أصبح الوطن بالنسبة لهم حرماناً وسجناً. لعل في هذا ما يعظ بقية الأنظمة العربية ويجعلها تلتفت إلى الثغرات الموجودة في بناء دولها وأوطانها من خلال إصلاحات سريعة تضع جميع مواطنيها على درجة واحدة من الحقوق والواجبات قبل أن تنفتح ثغرات لا قبل لها بها.

الوطن ٢٠٠٣/٤/٢١

ليفعّل الأمير مبادرته في وطنه

د. علي بن شويل القرني

في اعتقادي ان الدول العربية ينبغي ان تقوم بدور محوري خلال المرحلة الحالية، اي مرحلة ما بعد صدام، تفاديا لمرحلة اخطر، وهي مرحلة ما بعد العراق.. وتحتاج الدول العربية ان تنتقل الى مستوى مختلف من التفكير والفعل والاستراتيجيات. قد يكون من المناسب ان يعود الأمير عبدالله ليعلن عن مبادرته لمجموعة اسباب، منها: ضرورة ان يتأسس في المنطقة العربية حدث موازي في التغيير لما احدثته الولايات المتحدة في المنطقة، ويكون هو بمثابة اجندة عربية ينشغل بها الرأي العام العربي والدولي.. وليس المقصود هو الانشغال بذاته، ولكن المهم هو ان يحل التفكير بهذه المبادرة المعنية بالاصلاح العربي مكان اجندة تحاول الولايات المتحدة ان تشغل بها العالم العربي. مبادرة الأمير عبدالله ينبغي ان تطلق بعد اجراء تعديلات جديدة لتستوعب المستجدات الجديدة في المنطقة.. ولتمثل انطلاقة جديدة نحو تأسيس عمليات اصلاح حقيقية داخلية للدول العربية، وبينية بين الدول العربية.

الجزيرة ٢٠٠٣/٤/١٢

احذروا الفتنة القادمة من دول عربية

قينان الغامدي

لقد قدم الكبيسي مئات الحلقات التلفزيونية من الوعظ لكنها لن تخلد ذكره مثلما ستخلده خطبته وهو يقول: 'نحن في العراق كلنا سنة وشيعة طائفة واحدة، كلنا نقول لا إله إلا الله محمد رسول الله ونصلي إلى قبلة واحدة.. كلنا أبناء وطن واحد.' إن شعب العراق وهو يتوق إلى الوحدة الوطنية الحقيقية يؤكد إنه شعب يعي مصلحته جيدا، وإن الحرية التي نالها هو جدير بها [وأنه] يقدم أنموذجا حيا للشعوب العربية كلها. على شعب العراق أن يحذر كل الحذر من تدخل بعض الأنظمة العربية القائمة، إنها إن تدخلت فستعيدكم إلى المربع الأول، مربع التوازنات المتفجرة والمصالح الضيقة، والنفوذ المؤقت، والتعاون المهزوز، ستعيدكم إلى التشرذم والطائفية باسم النصح وباسم المصلحة.

الوطن ٢٠٠٣/٤/٢٠

الزعيم الأوحد

عبدالله ناصر الفوزان

بعض الزعماء والمسؤولين يعتقدون أنه كلما زادت مظاهر التقديس للزعيم والمسؤول في أوساط الجماهير ووسائل الإعلام، أعطى هذا انطباعاً إيجابياً بمكانة الزعامة في نفوس الناس، بينما الصحيح هو العكس تماماً، إذ إنه كلما زادت مظاهر التقديس، أعطى هذا انطباعاً بانتزاع ذلك التقديس انتزاعاً من أفواه الناس وأقلامهم، عن طريق الترغيب والترهيب، وهذا يعطي انطباعاً آخر بحجم التسلط والجبروت، ويعطي انطباعاً ثالثاً بحجم الكره. ذلك الكره الذي يمكن أن يخرج على حقيقته ويتفجر حين يجد الفرصة الملائمة كما خرج وتفجر ذلك الكره الذي رأيناه على وجوه العراقيين في يوم السقوط.

الوطن ٢٠٠٣/٤/١٦

لا دم ولا روح

محمد أحمد الحساني

رأينا رعاعاً في شوارع بغداد يهتفون بدافع من الخوف أمام الكاميرات عبارة: بالدم والروح نفديك يا صدام! ثم رأيتم كيف تعامل المتظاهرون أنفسهم مع صوره وأصنامه بعد أن أصبح بإمكانهم التعبير عن حقيقة مشاعرهم نحو صدام ونظامه الهالك! وهذه العبارة وما يُماثلها مرفوعة الراية في العديد من الدول المحكومة

بأنظمة إرهابية فاشية مترهلة، ولم يزل حكام وقادة تلك الدول بمختلف أنظمتها يصدقون عبارات وهتافات الترحيب والفداء وقصائد المديح وبعضهم يعلم أنه يسمع الزيف والكذب عينهما، ولكن غروره وكبرياءه يجعلانه يُسر بما يسمع لأنه معجب بهيبته التي صنعها بسطوته وبطشه، حتى أصبح الناس يمدحونه وهم يلعنونه في قلوبهم، وبعض أولئك الزعماء يصدق أنه الزعيم الغالي الذي لا يوجد مثله في البلاد! وإذا كان العاقل هو من يتعظ بغيره، فإن العبر تترى أمام الطغاة فهل من مدكر؟!

عكاظ ٢٠٠٣/٤/١٥

لنصلح أوضاعنا بدل مهاجمة المنتقدين

سليمان العقيلي

الدوائر السعودية انشغلت خلال فترة مضت و مازالت بمسألة مواجهة الحملات الإعلامية العدائية ضد المملكة، والتي تشنها دوائر متعصبة ومتطرفة في المفهومين الديني والسياسي. لا يضيرنا في شيء لو أننا أمعنا النظر بأريحية وتلقائية في ما يوجه لنا من آراء نقدية في أنظمتنا الداخلية وإجراءاتها التنفيذية، واتجهنا إلى تصويب وإصلاح ما يمكن أن يكون نقصاً أو ثغرة أو سوء تنفيذ،مع حرص على تعزيز دور المؤسسات الاجتماعية الأهلية، وإيلاء ثقة أكبر في الانتلجنسيا الوطنية لإدارة ما يسمى مؤسسات المجتمع المدني، بما يساهم في إعطاء صورة أكثر نصاعة وشفافية عن الدولة والمجتمع. لأننا لسنا مجتمعاً مثالياً أو بلا أخطاء، ولدينا ما يمكن إصلاحه أو تطويره لصالح بناء المجتمع أولا، ثم سد الذرائع في وجه المنتقدين.

الوطن ٢٠٠٣/٤/٢١

الدولة الوطنية التسلطية تقضي على الإبداع

محمد رضا نصر الله

قبل قيام الدولة الوطنية المستقلة! برز طه حسين والعقاد والرافعي والزيات ومنصور فهمي في مصر، وبرز الزهاوي والرصافي والجواهري والشبيبي شعراء متفوقين، وعلي الوردي مفكراً اجتماعياً حراً، والشيخ عبدالكريم الجزائري وعبدالمحسن السعدون والسيد محمد الصدر ومحمد مهدي كبة وكامل الجادرجي زعماء وطنيين في العراق.. أما في سوريا فإنها فقدت طعم الحرية السياسية، بمجرد وصول حسني الزعيم على دبابة أول انقلاب، دشن عهد الحكومات العسكرية، فدمرت النسيج الاجتماعي وصادرت حرية الفكر في العالم العربي، ليتذكر الوطنيون العرب المقاومون لاستعمار العهد الليبرالي، بمقارنات لن تصب في مصلحة العهود(الثورية) التي ناضلوا من أجلها!

الرياض ٢٠٠٣/٤/٢٠

هل فهموا جملة 'اعتبروا من العراق'؟

قينان الغامدي

سوريا تستطيع سريعاً قطع الطريق على الاعتداء عليها تماماً، عليها ألا تضيع دقيقة واحدة في غير إصلاح أوضاعها الداخلية، عليها أن تنسى العنتريات والأكاذيب العربية، فلن ينفع سوريا إلا شعبها المتلاحم المتكاتف المحب ـ حقيقة لا ادعاءً ولا كذباً ولا قهراً ـ لقيادته، وهذا يجب أن ينشأ من حرية التعبير الحقيقية، ومن إصلاح الفساد المالي والإداري، ومن مؤسسات المجتمع المدني، ومن إحساس المواطن السوري بالحرية والعدل والأمن، هذه هي الوصفة الوحيدة لقطع الطريق أمام العدوان الأمريكي المحتمل! هذا الكلام يعني كل الأنظمة العربية، وإنه لمن المؤلم حقاً أنه حتى الآن لم يتحدث زعيم عربي واحد إلى شعبه عما حدث وعن المستقبل، فقد لزموا الصمت أمام شعوبهم، وكأن سقوط بغداد وسقوط نظام صدام لا يعنيهم، وكأن جملة 'اعتبروا من العراق' التي ترددها أمريكا يومياً موجهة لغيرهم، وكأن الذرائع التي رفعتها أمريكا لتبرير عدوانها على العراق لا تصلح لأن تكون هي ذاتها ذرائع للانقضاض عليهم وعلى شعوبهم، وكأن مشاهد العراقيين وهم يحطمون صور وتماثيل صدام ويبصقون عليها ويدوسونها بالأحذية لا يمكن أن تتكرر في بلدان وعواصم عربية أخرى. المطلوب الآن الالتفات إلى شعوبهم وإلى الأوضاع الداخلية في أوطانهم والمبادرة إلى الإصلاح الحقيقي والجذري والسريع، المطلوب فوراً أن يتحدثوا إلى شعوبهم بما يريدون ويسمعوا من الشعوب ماذا تريد، المطلوب أن يوضحوا أنهم فهموا معنى جملة 'اعتبروا من العراق!'

الوطن ٢٠٠٣/٤/١٢

المستبدّ الوطني أسوأ من المستعمر

محمد بن عبداللطيف آل الشيخ

بمجرد أن سقط النظام بوصول القوات الأنجلو أمريكية لأسوار بغداد، فإذا هي أول من يصفق للغزاة، ويتعاون أهلها معهم في اسقاط تمثال الطاغية، في صورة رمزية عميقة الدلالة، تدلُ على أن (العرب) لأول مرة في تاريخهم اختاروا طائعين أن يتحالفوا مع (الأجنبي) لإنقاذهم من نير وظلم واستبداد الحاكم الوطني، بعدما جربوا في الماضي ظلم الاستعمار ثم جربوا في الحاضر ظلم الأنظمة الوطنية، فاكتشفوا ان نير الاجنبي لا يقارن ألبتة مع نير وظلم الديكتاتوريات المحلية. (تهليل) أهل بغداد للقادم اليهم من الجنوب، كان تماماً مثل تصفيق أهل كابل للقادم اليهم من الشمال اظهر الوضع على حقيقته، وأكد ان الإنسان دائماً وأبداً يبحث عن مصالحه، ويرفض الأغلال ويتوق الى التحرر ويكره العبودية، حتى وإن اضطره ذلك لأن يتحالف مع الغزاة.

الجزيرة ٢٠٠٣/٤/١٢

أصنام تنتظر

د. وليد أحمد فتيحي

مصير الطغاة مصير واحد على مر التاريخ، تتغير الصور وتتغير المشاهد، ويتغير الزمان والمكان ولكن سنة الخالق في عباده واحدة لا تتغير ولا تتبدل. إن في سقوط كل صنم من الأصنام البشرية تحريراً لعباد الله، وحري بالمؤمنين أن يفرحوا بذلك، ولكن المأساة الحقيقية هي أن يتخاذل من كانوا الأولى بإسقاط هذه الأصنام ليسقط صنم بيد صنم فيستبدل الأول بالآخر، ليرى الشعب العراقي المسلم كيف تخاذل إخوانهم المسلمون في إعانتهم على التخلص من هذا الطاغية أكثر من ربع قرن من الزمن ليسقط اليوم على يد غيرهم.

عكاظ ٢٠٠٣/٤/١٥

دعوة الموت المجانية

بدرية البشر

في حرب الأفغان ملأ الفضاء العربي خطابا تثويريا، يدعو للجهاد ويضعه في منزلة فرض العين، وتأنيب كل متقاعس عنه، وبطبيعة الحال استغل هذا الخطاب من قبل بعض المهووسين بالسلطة والزعامة، وبعض المهووسين بالموت والتدمير الذين وجدوا في احتراف القتل مهنة لهم. ذيول هذا الخطاب، وبعض المستفيدين من بقائه لا زالت تحافظ على ثورته، تذكيها وتزيد من نيرانها متمردة على كل عودة عنه، منفلتة من كل عقال يطوق هياجه، تذكي دعوة الموت والعنف، ضد دعوة الحياة والتعمير، مستمرة في برامج الكراهية والقتل، رافضين هزائمهم، ومراجعة أفكار الجهاد الضيقة التي جعلت المرء يذهب وهدفه الموت لا النصر. إن جهادنا الأكبر هو الحفاظ على أحجار هذا الوطن ولحمته الوطنية، ونمائه، وتجاوز النعرات الإقليمية والقبلية، والحفاظ على أمنه الداخلي والفكري الذي أصبح اليوم مهددا، بسبب دعوات الموت المجانية هذه.

الرياض ٢٠٠٣/٤/١٧

أبواق الحماسة الكاذبة

علي سعد الموسى

أمة مغرقة حتى أذنيها في دفاتر التاريخ ومع ذلك لم تستفد من كل أوراق التاريخ حتى صفحة واحدة. كان العالم العربي ينتظر بشائر النصر الكاذب ليأتي الخبر الصادق من البوابة الخلفية: لقد سقطت بغداد ولم يبق للإعلام من مهمة غير تصوير أبناء العراق المسكين يحتفلون بالنصر ويركلون دمى الرئيس المهيب الركن في شوارع بغداد. لم يكن في بغداد من شيء طوال النهار غير الركل ويالها من مفارقة: يحرقون ويتبولون ويركلون فوق 'جثث' القائد الذي أعطوه كل أصواتهم ١٠٠٪، يمارسون فوقه فانتازيا البصق في ذات الميدان الذي كانوا يهتفون فيه: بالروح والدم. من هو الذي كذب علينا ووضعنا على أعتاب نصر واهم، ومن هم

الذين يتحكمون في مصيرنا ويقودوننا من ذل إلى خزي، من هزيمة إلى هزيمة؟ إنها أبواق الحماسة الكاذبة تلك التي زرعت في جيل كامل خرافة المقدرة على الانتصار وشحنتهم بصواريخ الكلام.

الوطن ٢٠٠٣/٤/١١

ماذا نفعل بالتيار الكرازاوي؟

عبدالعزيز السماري

لم يعد التيار «الكرازاوي» فكراً سرياً يتوارى خلف شعار الليبرالية أو دعوات العولمة، فقد أصبح حقيقة ظاهرة في الفضاء السياسي، وصار له أنصار في المجتمع العربي، ومحافل ومنابر ورموز قادرين على الظهور أمام الجماهير وطرح رؤيتهم الكارازاوية في كيفية التحرير الوطني من طبائع الاستبداد. البعض يجد في فلسفة التاريخ وقدرها المطلق مخرج له لتبرير العدوان، ويلمح في ثنايا خطابه على انعدام الأمل في التغيير او التطور من الداخل، وان الثقافة العربية لم تورث إلا الاستبداد والعنف والاقصاء، ولا تكترث بمعايير التطور، لذا فهو يبشر الشعب العربي بأن الحرب وتغيير الانظمة القمعية بالقوة، ستعود بالنفع عليه. السؤال هو: هل نعادي التيار المتنامي بيننا ببطء ونمنعه قسراً من تحقيق أهدافه ونشر أفكاره، أم نحاول فهم أسباب بروزه والعمل على معالجة العوامل التي تزيد من قوة تصاعد نفوذه في الشارع العربي؟!

الجزيرة ٢٠٠٣/٤/١٢

أسدّ عليّ وفي الحروب نعامة

محمد أحمد الحساني

كان حكام الطوائف يبدون قدراً متناهياً من الشجاعة والإقدام على بعضهم بعضاً ويتحولون إلى أسود كاسرة وتنشب بينهم معارك شرسة يكون ضحاياها من الطرفين المسلمين بالآلاف. أما إذا كان الطرف الآخر من غير المسلمين فإن أولئك الحكام يتحولون إلى (نعاج) ذليلة تطلب الأمن والأمان من أعدائها فلا تلقى إلا الذبح والسلخ والهوان. العرب يزعمون أن لا قبل لهم بإسرائيل وجنودها، لكن العرب أنفسهم سرعان ما يتحولون إلى أسود كاسرة في حالة وجود خلاف حدودي ولو بسيط بين بعضهم. فكل فريق أسد على أخيه و(نعامة) على إسرائيل وبقية الأعداء.

عكاظ ٢٠٠٣/٤/١٢

ضلّ من كانت العميان تهديه!

ناصر الصرامي

هل حالات جلد الذات العربية الراهنة وفضحها في كل الوسائل الإعلامية ووسائط الاتصال والتواصل عبر الإنترنت وحتى رسائل الجوال حالة مؤقت؟ وهل تكفي تلك الصدمات للإقناع بالمزيد من الحريات في التعبير والمشاركة والتعددية، نحو اعتبار أخلاقي وقانوني وإنساني للعربي.. للبشر الأحياء على الأرض العربية واحترام العقول والفكر والذوق، أو حتى الخوف من المرحلة وتهديداتها؟! هل التعبير يتم الآن بإذن أو رضى رسمي وشعبي مؤقت لم يفق بعد من الصدمات المتتالية التي تساهم فيها بغباء وجهل أحزاب متطرفة وأخرى عبثية وثالثة بلا هوية؟! هل الطرح الإعلامي والمعلوماتي يسير باتجاه الوعي والصدق والوضوح أو بعض الحقيقية، أم هو تنفيس مؤقت لحالة غير عادية في وقت غير عادي وفي مرحلة تهز الجميع وتخالف أو تتفق مع كل التوقعات واللغات والأصداء.. أصداء المعركة والتحدي وسخونة القادم وتهديده؟!

الرياض ٢٠٠٣/٤/١٩

ديمقراطية الوجبات السريعة

أنور عبدالمجيد الجبرتي

الديموقراطية مخلوق جميل يستحق العشق اذا خلا من الأغراض وسوء الاستخدام، واعلانها حقاً يراد به باطل، واذا كان يعني الحرية والعدالة والمشاركة واستنهاض طاقات الأمة، وابداعاتها. لكن العشاق الكُسالى، يحتقرون الأسباب، ويتبرمون، بالمسافات، ويكرهون العَرق، والجهد، والزمن، في تحقيق المقاصد، العظيمة، النبيلة. يحلُم، بعض (الديموقراطيين) العرب بان يكون هناك (مقاول) يوصل الديموقراطية إلى منازلهم، تصب من «صنابير» مطابخهم، و(شطافات) مراحيضهم، وأن يتكفل (المقاول) الأسطوري بارضاعهم حليبها، وتنويمهم في مهدِها، وهزهزتهم فيه، حتى يغفوا، وتغيير (حفاظاتهم) حتى يتدربوا على قضاء حاجاتهم.

هذا النوع من (ديموقراطيات) الوجبات السريعة.. لم تصمد أمام حفنة من الدبابات في ميدان (عابدين) وحول مبنى الاذاعة. والديموقراطية، التي اصطنعها البريطانيون في العراق، لم تدافع عن نفسها في مواجهة مع ضابط مخبول اسمه عبدالكريم قاسم. كانت ديموقراطية، مصطنعة، قاعدتها نخبيون حالمون مستفيدون، وفي احسن الأحوال، عاشقون، ساذجون، في عجلةٍ من أمْرِهم، خطبوا الحسناء، واستغلَوا، مهرَها، ولم يؤدُّوا استحقاقاتها، أو نهضوا بأعبائها، أو يخوضوا معاناتها، أو يثبتوا قواعدها.

الجزيرة ٢٠٠٣/٤/١٥

الديموقراطية طريق الإنتصار على الغرب

عبدالعزيز السماري

العرب لن يستطيعوا الانتصار في رحلة الصراع مع الغرب باستخدام ميكروفونات مصنوعة فيه، ولن يتمكنوا من الخروج من مأزقهم الحضاري دون الإيمان بضرورة التواصل معه، كما لا بد من مصافحة القوة، فهي التي تحكم، وهي واقع لا يمكن الهروب من قبضته، ولن يأتي النصر بالصراخ، وتحريض رجل الشارع المهمش في مهمة إدارة الأزمة، ولا مفر من نهج الكفاح من أجل بناء الإنسان من خلال وسائل العلم والتقنية، والعمل على استقلاله وتنمية وعيه بحقوقه، ومنحه القدرة القانونية على استيفائها من الغير، وبذل الجهد في بناء القوة الذاتية المتسلحة بحرية التعبير وحقوق الإنسان واحترام إرادته.

الأمريكيون يعلمون جيداً أن خيار الديموقراطية صعب للغاية على دول المنطقة، وأن تطبيقها كقناة لتمرير اختيارات الشعوب سيوفر الغطاء الشرعي لاستقلال القرار السياسي من تأثيراتهم وهو ما لا تحبذه واشنطن، ولكن السؤال هو ما الذي تريده شعوب المنطقة، وهل المواطن لا يزال يشعر بالريبة وعدم الطمأنينة من تفسيرات الديمقراطية المتعددة، ويخاف من نتائجها، أو أنه لا يزال ينتظر نظراً لتدينه، اجتهاداً من علماء الشريعة، يجيز له التعامل معها أو مقاطعتها والعمل ضد دمجها مع النظام السياسي المتبع حالياً.

الجزيرة ٢٠٠٣/٤/١٩

الظلم لا يصنع شعباً ينتصر

جمال أحمد خاشقجي

ستكون 'الولادة العراقية' صعبة والمخاض رأيناه، فصورة الفرح بالحرية شابتها الفوضى وغياب النظام الذي به تستقيم الدول، بعدما انهار نظام القمع، ولكن كل ذلك سيتوقف فهذا يحصل دوما عند انهيار الطغاة، حصل في بنما عندما سقط نرويجا وحصل في كابل عندما انهار نظام نجيب الله. ان بيننا من كان يبحث عن 'نصر عراقي' لم يكن ليكون، ليس استهانة بقدرة العراقي الشجاع ولكن إدراكاً بأن الظلم والقمع لا يصنعان شعبا ينتصر، ويقينا إن الله عز وجل لا ينصر ظالما.

الوطن ٢٠٠٣/٤/١٠

فوائد الهزيمة

د. عبد الرحمن الحبيب

هل نغضب من المحللين القلّة الذين يصارحوننا بالحقائق القاسية، بأخطائنا الفادحة، بتفوق الآخرين ليس تقنياً فقط بل كحضارة عامة.. لماذا عندما تواجهنا افكار نقدية نادرة تقوم قيامة المثقفين في مواجهة ما نسميه تشويه صورتنا؟ العرب الشجعان لا يُهزمون من أوغاد، وليست الخسارة إلا مفاجأة أو صدفة، ومن ثم فإن الخط السابق الذي كان عليه التحليل وكذلك الذي كان عليه نظامنا الحضاري او السياسي او جيشنا العربي كان سليماً.. وبالمحصلة، لا نحتاج لإصلاح جذري او مراجعة اخطائنا، سوى ان نحتاط للخونة والمتآمرين والتمسك بايديولوجياتنا! اذا كنا سنبحث عن اسباب هزائمنا في نقائص الآخرين او نظريات المؤامرة او الخيانات او الصدف التاريخية، فنحن نبحث عن السهولة وعن ما

يريحنا كي ننام مطمئني الضمير، اما اذا كنا سنبحث عن الاسباب في مكانها الصحيح فينا او في الآخرين، فسوف نواجه انفسنا المواجهة القاسية عن عيوبنا وعن اسسنا الحضارية التي تنطلق منها سلوكياتنا، وسوف نسأل الأسئلة التقنية والمادية الصعبة تلك التي لا نعيرها اهتماما مقابل اهتمامنا فقط بالارادة او الاخلاقيات التي لا نملك غيرها.

الجزيرة ٢٠٠٣/٤/٢١

متعة وعبرة نهاية الطغاة

حمّاد بن حامد السالمي

لم أشأ أن يفسد علي أحد متعة مشاهدة سقوط هذه الأصنام والتماثيل والنصب في المدن العراقية، وبقيت ثلاثة أيام، منقطعاً الى هذه الحفلة الكبيرة المدهشة، لا أهتم بشيء من كل ما يجري حولي، أو ما هو كائن على أرض السواد، بغير هذه المسرحية التي تجري على الساحة العراقية، وأبطالها هم أبناء الشعب العراقي أنفسهم، ففي متابعة مثل هذه المشاهد، فوائد جمة، تبرز مآل الظلمة، وتري نهاية الطغاة، وتعكس النتيجة الحتمية لصبر الصابرين من المقهورين والمظلومين.

الجزيرة ٢٠٠٣/٤/٢٠

'النظام الدّاخلي للتّطوّع في العراق'

إيمان القويفلي

في ذات الوقت الذي خرج فيه هؤلاء الرّجال من مصر والسودان وغيرهما متطوعين إلى العراق، كان المقيمون والعُمّال السودانيون والمصريون الذين يعيشون في العراق ذاتها يتأهبون للخروج منها. بقيت فكرة التطوع في هذه الحرب فاتنة جدا في نظر الجماهير. ثمة مرجعيات خطابية وحماسية أنزلتها منزلة 'الواجب المقدس.' الإشكالية قابعة هنا، في أصحاب راية 'الواجب المقدس.' فيمن يطالبون الناس، كل الناس، أن يصيروا 'بايرون.' فيمن يكتبون في منتديات الإنترنت يُبكّتون المجموع لأنهم أصحاب 'بيوت وعيال'، ولأنهم يتقاعسون عن فضيلة الفهم الشاعري للعالم. الإشكالية فيمن يفكرون بتصريف منطقي للواجبات يشبهُ تحويل فرض الكفاية إلى فرض عين. بإيمان مُلِح على أن الحقائق بشأن هذه الحرب قطعية ونهائية. هؤلاءِ، أساتذة كسر السلام النفسي، هم ملقنو دروس احتقار الذات، ممارسو فنون الجلد الذاتي الدامي، وهم أكثر من تُفتح له صدور الصُّحُف والمنابر، وهم من نادى 'حيّ على الجهاد' ثم ذهبوا إلى بيوتهم، وهم من بكى وشَتم وخوّن واتهم في الأيام الماضية، وهم أنفسهم غير حقيقيين بما يكفي لأي شيء، حتى للكذب.

الوطن ٢٠٠٣/٤/١٧

مصالح دائمة

د. عبدالله بن سالم الزهراني

أثبت هذا الغزو أن لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة وأن العلاقات بين الدول هي مرهونة بالمصالح أولاً وقبل كل شيء وأن المبادئ الأخلاقية قد تغيب وقد يتم تغييبها بشكل متعمد كما حصل في هذه الحرب، حيث ان الولايات المتحدة ومن منطلق القوة ومن الرغبة في السيطرة على العالم والتفرد بالقطبية تخلت عن كثير من حقوق الإنسان وتخلت عن كثير من مبادئ الديمقراطية وقمعت الحريات.

الجزيرة ٢٠٠٣/٤/٢٥

طغاة كثيرون لم يعتبروا

محمد علي الهرفي

إعلامنا العربي بدأ يتحدث عن سقوط 'طاغية' ويتناول حياة هذا الطاغية وسوء أفعاله وممارساته العدوانية ضد شعبه [التي] كانت سببا وراء السقوط السريع كما كانت سببا وراء تخلي الشعب العراقي عن مناصرة هذا 'الطاغية.' لماذا يموت الناس من أجل حاكم لا يحترمهم ولا ينصفهم. كأن عالمنا العربي لا يوجد فيه إلا طاغية واحد وكأننا اليوم نحتفل جميعا بزواله ونرقص طربا لأن مجتمعنا أصبح خاليا من الطغاة. ولعلي هنا أتخيل أن الحكام كانوا يتابعون لحظة بلحظة ساعات السقوط وكانوا يتأملون بدقة أسباب هذا السقوط وكانوا كذلك يستمعون إلى ما يقوله بعض العراقيين في وصف حاكمهم السابق وكيف كانوا يتعاملون مع تماثيله وصوره؟ أعتقد شخصيا أن الوقت متاح لأخذ العبرة والعظة وإعادة الصلة بالناس وتغيير الواقع في التعامل مع هؤلاء. المطلوب اليوم أن يتأمل [الحاكم العربي] واقعه وكيفية تصرفاته وإدارته لشؤون بلاده فيصلح ما يحتاج إلى إصلاح ويمد يده لتصل للمخلصين من أبناء وطنه متعاونا معهم على بناء هذا الوطن وحمايته.

الوطن ٢٠٠٣/٤/١٥

صدمة الفرح العراقي

خالد حمد السليمان

شكلت مظاهر الفرح العراقية بسقوط النظام والترحيب الشعبي بالجنود الأمريكيين صدمة عنيفة لدى كل الذين كانوا يعارضون (الغزو) ويغالون في تبني المواقف العراقية الرسمية! أحد هؤلاء قال لي أن صدمته لرؤية هذا المنظر تكاد تكون أعظم من صدمة الحرب نفسها ثم تنهد تنهيدة عميقة قبل أن يقول (لماذا نشغل أنفسنا بالحزن إذا كان العراقيون أنفسهم مشغولين بالفرح؟!). لقد أرسل العراقيون رسالة فرح واضحة إلى من نصبوا أنفسهم قيمين وأوصياء على القومية والوطنية والمثالية والحقيقة يقولون لهم فيها (العقبى لكم)!

عكاظ ٢٠٠٣/٤/١٢

المصائب للاتعاظ

د. حسن بن فهد الهويمل

الهزائم الموجعة محسوبة على الأنظمة الثورية المجازفة، وليست على إمكانيات الأمة، ومثلما منيت الخطة العسكرية الأمريكية ببوادر الفشل، دون أن تهزم القوة، فقد منيت الأنظمة العربية بسلسلة من الهزائم، ولما تتح للأمة ممارسة امكانياتها. ولو أن المنظومة العربية: قادة وشعوباً وعت الدروس، وفكرت في أمرها، وقدرت واقعها، لما آلت أمورها إلى ما هي عليه الآن. وبدهيًا أنه ليس من صالح القوى المستبدة، ولا الأنظمة المتسلطة أن تعي الأمة ما هي عليه، لأنها لو وعت، لوضعت المصالح والأنظمة أمام مسؤولياتها.

الجزيرة ٢٠٠٣/٤/٢٢

الفكر الذي أصبح صوته عورة

علي الخشيبان

لقد أثبتت مشاهدنا التاريخية أننا نتطرف في كل شيء ابتداء من فكرنا وانتهاء بممارساتنا فنظل نعتنق الفكرة تلو الفكرة مع أنها تعلن هزائمنا تاريخيا، ونتلقى الهزيمة تلو الأخرى ونظل لأفكارنا عاكفين، ونحلم بالحرية ونحلم بالديمقراطية ونحن عن فصولها الدراسية غائبون، وما علينا الآن إذا أردنا الخروج إلا تجديد أنفسنا تحت فكرة بناء مجتمعات مدنية تؤسس لتطورها وتتجاوز معوقاتها التنموية عندها سنجد أنفسنا نتخلص تدريجيا من نظريات الهزائم والمؤامرات والتحزبات والتطرف بكل أشكاله الفكرية والدينية والسياسية.

الوطن ٢٠٠٣/٤/٢٥

الإصلاح الداخلي لمواجهة التداعيات العراقية

نجيب الخنيزي

الحل لمواجهة تداعيات ما جرى في العراق يتطلب التغيير والإصلاح الجذري والحقيقي والشامل لكامل البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. الدرس العراقي بكل بساطة يبين أن النظام العراقي السابق تهاوى وانهار سريعاً لأن قاعدته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية هشة وضعيفة وأن اعتماده الأساسي كان على الأجهزة الفوقية المنعزلة والمعادية للشعب مثل الأجهزة الأمنية والاستخباراتية والمؤسسات السلطوية الفاسدة والتشكيلات العسكرية وشبه العسكرية. لقد جرى على نطاق واسع اختزال الوطن والشعب والحزب والعائلة في شخص حاكم فرد مطلق الصلاحية. ثقافة القمع والتجهيل والخوف السائدة طوال عقود طويلة هي العامل الحاسم في الانهيار السريع لنظام الطاغية.

الوطن ٢٠٠٣/٤/١٨

الخلاف السنّي الشيعي

د. غازي عبداللطيف جمجوم

هل يستحق أن تبقى الخلافات العقائدية القديمة بين الشيعة والسنة ذريعة للخلاف والاقتتال والتناحر التي سوف تؤدي حتماً إلى تدمير مستقبل العراق؟ هذه الخلافات يجب أن يغطيها ركام التاريخ، ولا يعقل في الزمن الحاضر وهو زمن التكتلات والتحالفات، أن يكون لها أهمية تطغى على أهمية بناء وطن ينعم أبناؤه بالعيش الكريم ويتعاونون على إيجاد مكان لائق لهم على خريطة العالم. هل تستحق الفروقات العرقية بين العرب والأكراد أن تدمر كل ما يجمع بين هؤلاء الاخوة من دين ولغة وهوية وإرث حضاري عظيم. لقد صمد العراق لآلاف السنين أمام الغزو الخارجي والتدمير، فهل يعقل أن تتحطّم وحدته في عصر العولمة والتقارب؟

عكاظ ٢٠٠٣/٤/١٣

يوم الحساب العربي

عبدالعزيز الخضر

مع السقوط الكرتوني لم تنكشف بشاعة النظم العسكرية الشمولية فقط، وإنما القبح المنتشر في ممارسات عربية كثيرة، وملامح الخلل في المفاهيم والقيم عند العقلية العربية، والانتهازية في السلوك الإعلامي العربي. فيلم السقوط أحدث ارتجاجا في الذاكرة العربية يصعب نسيانه، كيف يفسر الكبار للصغار من أبنائهم مشاهد البهجة العفوية التي ظهرت على ملامح بعض سكان بغداد.. لماذا يقول ذلك العراقي 'ثانك يو بوش.' أدرك تماما أن هذه المشاهد ليست معبرة عن غالبية العراقيين ولكن لا أستطيع أن أزعم أنها غير محرجة وجارحة لكبريائنا. إن مجرد وجود هذا الشعور أو الهاجس الخفي لدى فئات بأن 'الاستعمار.. هو الحل' أمر مخيف ومقلق وجرس إنذار. اعتاد بعضنا أن يتهم مثل هؤلاء المحبطين بالفساد والميل للخيانة والبعد عن القيم دون أن يتوقف قليلا عند بشاعة الواقع. تداعيات السقوط كشفت للإنسان العربي قيمة العدل والحرية.. قيمة الحياة الكريمة.. قيمة الأمن مع مشاهد السلب والنهب.. مفهوم الدولة وخطورة غيابها.. ثم قيمة الاستقلال وقبح التدخل الأجنبي حين نتجاهل إصلاح داخلنا، وأننا في رؤيتنا للأمور يجب ألا نضع العربة أمام الحصان.. لأن التخلف هو سبب الاستعمار وليس العكس.

الوطن ٢٠٠٣/٤/١٦

البطل المخلّص

محمد رضا نصر الله

شكلت ظاهرة مناصرة صدام حسين والتعاطف معه حالة من الالتباس لدى العراقيين.. مما جعل بعضهم يكفر بعروبة ما فتئت تناصر الاستبداد ضد حريتهم. هذا وغيره رسم صورة مبهمة عن معاناة العراقيين مع نظامهم المستبد في أذهان بعض العرب المأزومين بثقافة البطل الموهوم للأمة العربية، وهي ثقافة عشائرية مهما ارتدت من أزياء القومية والتقدمية، ما دامت غير واعية حتى الآن، بأن انتصار دول الغرب لم يكن إلا بسبب اتقان الأعداء لدور العمل المؤسسي، في بناء المجتمع وإدارة الدولة. إن تعلقنا الرومانسي بفكرة البطل المخلّص من العدو، هو الذي قاد النخبة الثقافية إلى تبرير جرائم صدام ضد الإنسانية وضد شعبه، والسكوت عن حماقات حروبه الإقليمية.

الرياض ٢٠٠٣/٤/٢٢

تدافع السنن

وائل مرزا

الذي أصبح واجباً أن نفهمه حسب قانون تدافع السنن أن الطغيان، أياً كان مصدره ولونه وطبيعته وحجمه، نبتةٌ شيطانيةٌ لا تستطيع البقاء إلى ما لانهاية على هذه الأرض. لهذا كان على نظام مثل النظام العراقي أن يُقتلع من جذوره، بتلك الطريقة المهولة التي ملأت أسماع الدنيا وأبصارها، لأنه طُغيانٌ تجاوز كل حدّ.. ولأن اقتلاعه بيد المسحوقين الضعفاء لم يكن ممكناً، ولأن اقتلاعه بيد طغاةٍ آخرين لم يكن طبيعياً.. فقد كان لا بد من اقتلاعه على يد من يتحدث حول قيم الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.. احتراماً لهذه القيم نفسها لأنها القيم المضادة للطغيان، ولأنها القيم التي يجب أن تبقى أصيلةً في الحياة البشرية.. ولكن الذي يجب أن نفهمه بعد كل ذلك هو أن ما يجري الآن ليس النهاية بأي حالٍ من الأحوال، وإنما هو الفصل الأول من فصول القصة الكبرى التي ستجري أحداثها في العراق وفي المنطقة بأجمعها، وأن كل هذا الذي جرى ويجري وسيجري، سيكون وفقاً لقانون تدافع السنن الثابت الذي لا يتغير.

الوطن ٢٠٠٣/٤/١٨

لا أحد يفدي الطغاة بدمه الزكي

محمد أحمد الحساني

قارن بعض المحللين السياسيين بين السقوط السريع المريع الذي حصل لبغداد، وبين الصمود الذي رأوه ذات يوم وبالذات عام ١٩٨٢م من لبنان التي صمدت ما يزيد عن ثلاثة أشهر في وجه الاجتياح الصهيوني. جانباً هاماً في معادلة القتال هي أن الشعب اللبناني شعب حر غير مُستعبد.. رؤساؤه يصلون إلى مناصبهم بالانتخابات، وصحافته حرة والحياة النيابية فيه فعّالة وليست شكلية ومناخه السياسي مفتوح فلا معتقلات ظالمة ولا زوار فجر، ولذلك فقد كان اللبنانيون في حربهم مع الصهاينة يدافعون عن لبنان الأرض والتاريخ والجمال والحرية فكان الصمود الفعّال. أما في بغداد صدام، فقد كانت الأحوال كما تعلمون. ولذلك كان السقوط مدوياً فلا أحد على استعداد لفداء الطغاة بدمه الزكي، ومن يعتقد غير ذلك فإنه يعيش في وهم كبير!

عكاظ ٢٠٠٣/٤/١٩

احذروا الديمقراطية وحقوق الإنسان!

سعيد عطية الغامدي

لن تجدي الشتائم مع أمريكا بل لابد من الاستعاذة ومن الأخذ بأسباب الوقاية منها والوقوع في مصايدها العديدة، ومن أهم المصايد التي تنصبها الإدارة دائماً: حقوق الإنسان، الديمقراطية، الإرهاب، حقوق الأقليات، الحرية الدينية، إلى آخر قائمة المصايد الجاهزة على غرار الوجبات الجاهزة التي أحسنوا نشرها وتسويقها، وهم يحاسبون على كل واحدة من هذه المفهومات بقسوة متى شاءوا، وهم أيضاً في الوقت نفسه يحتضنون أشد الناس مخالفة لهذه القيم حتى إذا انتهت المصلحة عادوا وشنعوا به وأجلبوا عليه وسعوا إلى الدفاع عن القيم. إن أفضل تحصين ضد هذا الوباء المستشري هو في أن يقوم كل مجتمع بالتكاتف والتعاون والتفاهم على أساس المصلحة المشتركة والمخاطر المشتركة، وأن تقوم في كل مجتمع لغة حوار رفيع يخفف فيها الغلاة من غلوائهم ونموذج تعامل رفيق ينزل فيه المستعلون من عليائهم، وأن يصبح الرفق والرحمة والإحسان شأناً يومياً يتواصى الناس به ويحرصون عليه.

الوطن ٢٠٠٣/٤/٢١

العبيد لا يحمون الزعيم المستعبد

د. أنمار حامد مطاوع

(حنَّا الشعب عبيد اثنين.. جيشنا وصدام حسين).. هذا مطلع أغنية وطنية عراقية ظل الشعب العراقي يُردّدها رغماً عن حريته وعزّته. ولكن، عند سقوط الصنم (الصدَّامي) في لحظة تاريخية، ظهر التعبير الشعبي وظهرت المشاعر الحقيقية التي يكنّها الشعب لزعيمه (المعبود). في هذا إشارة واضحة وصريحة ومباشرة لكل الزعماء الذين يستعبدون شعوبهم ويحكمونهم بسياسات القمع والترهيب.. ويعتقدون أن شعوبهم راضية عنهم بما تُظهره وتكيله لهم من مديح في خطب ومخطوطات وكتب مليئة بالنفاق والرياء، إلا أن شعوبهم مهما طال بها زمن العبودية والذّل، عند اللحظة المناسبة، سيكون هذا هو مصيرهم.. وأن أول من سيرقص على أصنامهم هم زمرة المرتزقة الذين يحولون بينهم وبين رفاهية شعوبهم. كم من الزعماء لم يعرفوا بعد أن شعوبهم تستمع لهم وتطيعهم وتبدي لهم الولاء والطاعة.. ولكنها في الخفاء تضع أصابعها في حلوقها من شدة الغثيان؟! كم من الزعماء يعرفون أنه لو سقطت أصنامهم على الأرض - وليس ذلك على الله بعزيز - فإنها ستواجه نفس النهاية ونفس المصير؟!.

عكاظ ٢٠٠٣/٤/٢١

مستقبل السعودية

ناضجة للإصلاح.. جاهزة للتدمير

عبد الله الراشد

بعد سقوط شاه إيران، كتب الكثيرون عن إيران الثانية، وظهرت مقالات وكتب تحت هذا المسمّى كثيرة.

ومضت سنوات.. ولم تظهر هذه الإيران الثانية، ولم يتغير الوضع السعودي، اللهم إلا باتجاه المزيد من التشدد والمزيد من المزايدة الدينية، والمزيد من تعزيز التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأميركية التي قيل أنها تخلّت عن الشاه في اللحظات التاريخية من عمر حكمه.

والآن، وبعد أن سقط العراق، بدأ الحديث مجدداً ليس فقط عن الهدف التالي للحملة الأميركية، بل عن الدولة التي قد تسقط بفعل عوامل داخلية تعززها التغيرات الإقليمية والدولية.. ومرة أخرى يأتي إسم السعودية في مقدمة الدول التي لا تستطيع الصمود.

وبين تاريخ سقوط الشاه وسقوط صدام حسين، هناك من تنبّأ بأن حكم العائلة المالكة السعودية لن يزيد عن خمس أو عشر سنوات، وهناك من بين المحللين من زعم أن النهاية أقرب مما يتوقعه الكثيرون وكتب كتاباً عن (سقوط العائلة المالكة الوشيك).

لم تكن التوقعات حول الشأن السعودي مبنية في أكثرها على دراسة عميقة للواقع السعودي، مجتمعاً وسلطة. والعائلة المالكة التي تستشعر الضغوط كانت تجد على الدوام بعض البدائل السياسية التي تمنع الإنهيار وكانت تحتمي برصيد مجرّب وغير مجرّب من الإجراءات السياسية التي استخدمتها بتوسع وهي في مأمن من ردود الأفعال.

بعد سقوط الشاه، كان هناك من توقع انفصاماً بين المؤسسة الدينية والعائلة المالكة وتكرار التجربة الإيرانية، ولكن الأخيرة استطاعت وبسرعة أن تمنح المزيد من السلطات لرجال المؤسسة لتحقيق المزيد من (توهيب) المجتمع السعودي. ومع ما هو معروف عن كره الملك فهد للمشايخ والمؤسسة الدينية، وأنه كان على الدوام ـ وقبل وصوله الى الحكم ـ يدعو الى إضعاف نفوذهم، إلا أنه وبعد الإنتصار الإيراني استطاع إعادة تسويق نفسه إليهم، أو إعادتهم إليه بمزيد من التقرب والمغالاة الدينية الظاهرة. وبدل أن تتحول القوة السلفية الى عامل تغيير داخلي، استطاعت العائلة المالكة أن تقذف بالتيار الديني السلفي في حمّى معركة ضد إيران والشيعة كفكر وكبشر على امتداد العالم الإسلامي، كجزء أصيل من سياسة المملكة الخارجية آنئذ، تلك السياسة كانت متوائمة مع النهج الأميركي المتشدد والعنيف لمحاصرة آثار الثورة الإيرانية في محيطها وفي العالم العربي.

وجاء حدث الإحتلال السوفياتي لأفغانستان، فكان نعمة من السماء، استطاعت العائلة المالكة أن توجه كل سهامها السلفية باتجاه (الخارج) وبعيداً عما يجري داخل المملكة، مشفوعاً بآمال بناء دولة إسلامية (سنيّة) تناطح النموذج الإيراني الذي تألّق من خلال ثورة شعبية، وكل ذلك في إطار محاربة الشيوعية وحرب معسكرات اليمين واليسار.

على الصعيد الداخلي كانت السعودية وقت قيام الثورة الإيرانية في قمّة الإكتناز المالي، حيث وصل سعر النفط الى أقصاه، وتجاوز في بعض الأحيان الأربعين دولاراً. كان هناك فائض من المال غطّى السوءات والسيئات، وعوّق ظهور أي بوادر للإصلاحات. ولأن المملكة كانت محميّة الظهر من قبل الحليف الأميركي، انغمست بشكل موسع في القمع الداخلي، خاصة لمواطنيها الشيعة دونما اعتراض من أحد، كما انغمست في مشاركة الولايات المتحدة مؤامراتها وخططها العالمية التي تتعدّى الدول الإسلامية الى أوروبا وأميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا. وبهذا أمنت العائلة المملكة من آثار الزلزال الإيراني.. الى حين.

اليوم وبعد أكثر من عقدين على وقوع الحدث الإيراني، تغيرت أمور وأمور، أهمها احتلال الكويت وقيام حربين انتهت بسقوط صدام حسين، وسقوط الإتحاد السوفياتي، وأحداث سبتمبر ٢٠٠٢، وسقوط الطالبان، وانهيار الأوضاع الإقتصادية الداخلية وانتهاء عهد الدولة الريعية، وتصاعد النقمة الداخلية المطالبة بالإصلاح وإنهاء الفساد بمختلف أشكاله.

هذه التطورات.. يمكن القول أنها جعلت الوضع السعودي الداخلي جاهزاً ومتطلعاً للتغيير السياسي، ولكن هذا التغيير لا يمتلك قوّة الدفع المحليّة، بالنظر لتفكك المجتمع السعودي، بحيث يفرض إملاءاته على العائلة المالكة. بمعنى أن الأخيرة قادرة ـ ضمن المعطيات الحالية ـ أن تواصل مسيرتها القديمة وأن لا تلتفت الى الإصلاحات، حتى وإن لم تتوفر الإرادة الشعبية لدعمها في ذلك. وهذا الأمر يفتح الباب للتدخل والضغط الخارجي ـ الأميركي الذي بدأ يظهر مجدداً بعد سقوط العراق. فعلى خلاف ما يعتقد أن سوريا هي الدولة التالية للتغيير، فإن المملكة ـ حسب رأي المتشددين في الإدارة ـ هي المرشح الثاني، وهي الأضعف في المواجهة. وقد جاء سحب القوات الأميركية من السعودية الشهر الماضي (أبريل) إيذاناً بفك الإرتباط بين النظام السعودي وواشنطن التي توفرت لها بدائل سياسية واقتصادية وعسكرية خلال العقد الماضي الأمر الذي يجعلها في دائرة الضغوط الأميركية المكثفة.

وحتى لو لم تقم الولايات المتحدة بدورها الضاغط.. فإن الوضع الداخلي السعودي الناضج للإصلاح، قد يتعرض لإنكسار وإنفلات كبير معاً. فالمملكة كما قلنا مهيئة تماماً للتغيير، وهو ما لا يبدو أنه قد أُدرك من قبل العائلة المالكة. وهذه التهيئة إذا ما تعرضت لنكسة ناجمة عن الرفض في إجراء الإصلاحات، ستفتح الطريق للخطوة التالية: العنف المستديم. النضج السياسي الذي يواجه بالصدّ وعدم الحكمة، قد ينقلب الى عنف تخريبي، قد يفضي الى تمردات مناطق على طريقة الدومينو، وقد تتظافر في حالات شغب لتتحول الى ما يشبه ثورة عنيفة تحرق اليابس والأخضر، بحيث تفتح الطريق لتدخل خارجي مباشر، قد يؤدي الى تقسيم المملكة، أو/ و إنهاء حكم العائلة المالكة.

مسؤولون جميعاً عن التغيير

ليحلّ الملف الشيعي ضمن البوتقة الوطنية

مرتضى السيد

هناك من يشكك وربما يرفض ما يأتي في خانة الحاجة الى (الديمقراطية) أو (حقوق الإنسان) ويراها مجرد لعبة بيد الغرب فحسب. ولكن هذا الصنف ـ المحسوب عادة على العائلة المالكة ـ يزعم ـ ولا يطبق ـ بأن مبادئ الحرية والديمقراطية ليست من الإسلام في شيء، بل هو يراها نقيضاً له. فالإسلام الذي يتم تبنيه اليوم في السعودية، هو إسلام من نوع مختلف: إسلام لا يؤمن بالحرية الفردية، ولا يؤمن بالتعددية، ولا يؤمن بأن للمواطنين حقوقاً أنّى كانت. إنه إسلام يرفع شعار (البيعة لولي الأمر) مع أن الأكثرية لم تبايع! فإذا كان الملك قد وصل الى الحكم سنة ١٩٨٢، وسلّمنا بأن من هم آنئذ في سن الرشد قد بايعوا (أي من كانت أعمارهم ١٥ سنة فما فوق) فإن هذا يعني أن جميع السعوديين من ذوي الأعمار ٢٥ سنة فما دون وهم يصلون الى ٦٥٪ من سكان المملكة لم يكن لهم رأي في البيعة ولا في أي شأن سياسي.

لقد تم تشويه الإسلام، ووضع في تناقض حاد مع الحريات ومع حقوق الإنسان ومع التعددية. وهذا شأن أنظمة الإستبداد دائماً.

اليوم هناك مفردتان تزعجان السعوديين كثيراً: حقوق الأقليات، وحقوق المرأة. ومع أن الرجل كما المرأة في المملكة لا حقوق لهما في مملكة الإستبداد، فإن مقاييس الغربيين لتطور المجتمعات تقول بأن المرأة في المملكة تتعرض أكثر من أي أمرأة في العالم لانتقاص الحقوق. وبغض النظر عن صدق هذا من عدمه، فإن حقيقة أن المرأة السعودية منقوصة الحقوق لا تحتاج الى جدال، سواء وفق مقتضيات الشرع الإسلامي أو شرائع الأرض.

أما موضوع الأقليات، الذي اكتسب زخماً في العقود الأخيرة، فإن المملكة ابتداءً هي بلد الأقليات المناطقية والمذهبية. بعضها حاكم، وبعضها مشارك، وأكثرها مهمّش سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وإذا اعتبرنا الشيعة في المملكة أقلية مضطهدة، فإن ذلك مجرد تماشياً مع الجو العام، وإلاّ فإن الحقيقة تقول بأن المملكة لا تعاني من انقساماً شيعياً سنياً، بقدر ما تعاني من انقسام سلفي/ وهابي/ نجدي في جانب مقابل بقية السكان بمختلف مذاهبهم ومناطقهم، فهؤلاء هم المضطهدون المنهوبة حقوقهم في المجالات كافة.

والمواطنون الشيعة ما اكتسبوا أهمية كبرى نظراً لأنهم يشكلون ١٥–٢٠٪ من عدد السكان فحسب، بل لكونهم يقطنون أهم منطقة في المملكة ويصنعون ثروتها الهائلة، ويعانون أكثر من غيرهم من أبسط حقوق المواطنة. لهذا اكتسب الملف الشيعي أهمية داخلية وخارجية، واعتبره كثيرون واحدة من أهم بوابات التغيير القادم في المملكة، أو أحد مؤشرات النوايا الحكومية فيما يتعلق بالتغيير والإصلاحات السياسية.

والغربيون ـ خاصة الأميركيين ـ الذين اكتشفوا الشيعة بعيد الثورة الإيرانية، وأعادوا اكتشافهم بعد سقوط النظام العراقي، تنبّهوا الى الكتلة الشيعية الملتهبة في المنطقة الشرقية السعودية، وهي كتلة قابلة لإعادة التصنيع والتثمير في ضغوط مباشرة على النظام السياسي السعودي الذي يتسم بالجمود، ويمارس الحكم بطريقته التقليدية التمييزية منذ نشأته.

بين النخب السياسية الفاعلة في المملكة، هناك من يراقب عن قرب ما يجري في المنطقة الشرقية، ويسلط الأضواء على نشاطات المواطنين الشيعية السياسية، وما إذا كان هناك من تغيير (اختياري) داخلي أو ضغط (خارجي) تكون ساحته تلك المنطقة. ويرى هؤلاء بأن المواطنين الشيعة هم أكثر تمرّساً وتنظيماً في المعارضة، كنتيجة طبيعية للقمع الذي طالهم منذ سنوات، وهم الأكثر تحفّزاً للتغيير (الوطني) كما أنهم وضمن الوضع القائم، إحدى أوراق الضغط الخارجية.

ومع أن المواطنين الشيعة أعلنوا مراراً عن رغبتهم في رؤية تغيير ضمن البوتقة الوطنية يمنحهم حقوقهم المبدئية كمواطنين، فشاركوا بشكل فاعل في وثيقة الرؤية وأكدوا ذلك في الوثيقة التي سلمت لولي العهد حديثاً المطالبة بإلغاء التمييز الطائفي على مختلف الصعد، رغم هذا فإن غياب توجّه محلّي رسمي لنزع الفتيل الشيعي قد يؤدي الى تغيير راديكالي في التفكير في كيفية (الخلاص) من مواطنة الدرجة الثالثة.. وهو أمرٌ يفتح الطريق لأي قوى إقليمية أو دولية لإستثمار ورقة (الأقلية) رغم عدم تعبيرها الصادق عن الحقيقة، في تدمير أُسس الدولة السعودية عبر التقسيم.

القوى الوطنية مطالبة بتكثيف الجهد لحلّ المشكل الشيعي ضمن بوتقة المواطنة والإصلاح الوطني العام المنشود. فالملف بأكمله ملف سياسي يدخل في صلب القضايا الوطنية ويؤثر عليها جميعاً. هنا لا بدّ أولاً من النظر الى الملف كقضية وطنية وليس خاصاً بطائفة أو جماعة نظراً لتداعياته على الجميع. ومن جهة ثانية نرى أن الإصلاح الوطني السريع ـ وبضغط من القوى الوطنية عامّة ـ يعجّل من سحب الملف ومعالجته خارجياً لأغراض لا تخفى، بحيث لا تستطيع القوى المعادية للمملكة كوطن ومصالح عليا من تحقيق غاياتها عبره.

وإننا كمواطنين أولاً وأخيراً.. من خلال هذا المنبر، نناشد عقلاء أمراء العائلة المالكة، بأن يتقوا الله في مواطنيهم ووطنهم الذي يحكمونه، وأن لا يضيعوا الوقت فهو ثمين وغال كما الوطن. لقد جاءت العريضة التي قدمها الشيعة في الثلاثين من الشهر الماضي (أبريل) وكلّها إصرار على حل الملف الشيعي ضمن بوتقته الصحيحة داخل الوطن وبيد قيادته، وكل من وقع على تلك العريضة كان يستشعر الخشية من انتقال الملف من يد ولي العهد الى أيدٍ خارج الحدود تعيث فيه وفي الوطن فساداً ودماراً.

الآمال كبيرة.. رغم أن الأجواء خانقة وتوحي بالأسوء.

الشقيقة الكبرى ومعوقات الاصلاح السياسي

عبدالله جناحي

هل (الشقيقة الكبرى) المملكة العربية السعودية في طريقها نحو فضاء الديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات؟ ونحو الانفتاح والشفافية ونحو العمل لتعزيز حقوق الإنسان، وبالأخص حقوق المرأة ومساواتها بالرجل، ولو في المسائل المتعارف عليها إنسانياً، كحقها في العمل والمشاركة الفاعلة في المنتديات والسواقة والسفر وعدم عزلها أو فصلها في قضايا الشأن العام؟ بالاضافة إلى الحقوق الإنسانية الكبرى كحق التعبير الحر والرأي الأخر والتعددية والحريات العامة والخاصة من حرية الصحافة والتعبير والتنقل والاحتجاج السلمي، والأهم من ذلك هل المملكة تتجه نحو تطوير النظام السياسي للحكم والاصلاح الدستوري الذي يؤدي إلى إقامة دولة المؤسسات، وضرورة الفصل بين السلطات، وإقامة سلطة تشريعية منتخبة مباشرة من الشعب وتكون لها سلطة رقابية على السلطات الأخرى؟

جملة من التطورات السياسية في المملكة السعودية في هذه المرحلة قد فرضت طرح هذه التساؤلات، وهي تطورات لها جذورها الممتدة فيما بعد حرب الخليج الثانية، وأحداث ١١ سبتمبر الأمريكية وما تلاها من تداعيات. ولكن الأهم من ذلك هو ما تم التعويل عليه من قبل البعض بشأن المشروع الامريكي الذي اعلن عنه والخاص بدمقرطة الدول العربية، وخاصة تلك الدول الي تمتلك تربة مهيئة لنمو التطرف الديني او القومي او حتى الوطني ومن ثم تقوية قوى الارهاب حسب المفهوم الامريكي.

ان هذه الورقة تركز في سياق محاورها على البنية الداخلية للمملكة العربية السعودية وابراز اهم المعوقات الداخلية للاصلاح السياسي لتصل الى نتيجة خلاصتها التالي:

١. ان المقومات الراهنة للبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المملكة تعيق انطلاقة أي مشروع ديمقراطي واصلاح سياسي.

٢. ان ازالة المعوقات امام انطلاقة المشروع الاصلاحي وتهيئة الارضية المطلوبة لتنفيذ المقومات الاساسية لاي مشروع اصلاحي ديمقراطي كتأسيس دولة قوامها المؤسسات المدنية وبالاخص السياسية وتنفيذ القانون وفصل السلطات، اضافة الى وجود الحريات العامة الثابتة في كافة المقاييس والمواثيق الخاصة بحقوق الانسان والاعتراف بالتعددية وحق الاختلاف وغيرها، ان فرضية تحقيق ذلك سوف يمهد الطريق الى المشروع الاصلاحي الديمقراطي، ولكن ليس شرطا ان يمهد الطريق الى المشروع الامريكي للديمقراطية في المنطقة، حيث ان أساسات هذا التمهيد الداخلي تتعارض ومع الهدف الاستراتيجي والاقتصادي والسياسي للمشروع الامريكي.

٣ ـ ان المشروع الامريكي للاصلاح الديمقراطي في المنطقة العربية حتى وان افترضنا مسألة فرضه دون مراعاة للبنية الداخلية الراهنة للمجتمع السعودي، او محاولة تغيير جزئي في هذه البنية مستقبلا فأنه خ أي المشروع الامريكي خ لا يمكن ان يكون الا في صالح المصالح الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة الامريكية داخل المنطقة العربية وبالذات المصالح الامريكية الصهيونية المشتركة لتمرير المخططات الصهيونية على ارض فلسطين والمنطقة العربية، او المصالح الاستراتيجية الاقتصادية والعسكرية العليا للامريكيين وبالذات وجود بنى وانظمة سياسية واجتماعية في الدول المصدرة للنفط تكون تحت هيمنة وسيطرة الادارة الامريكية والشركات العملاقة الامريكية النفطية منها والعسكرية، وهي مصالح تصطدم مع مصالح الشعب العربي السيادية والقومية والاقتصادية، وهذا يعني ان المشروع الامريكي للاصلاح الديمقراطي الذي تبشر وتروج له الادارة الامريكية الراهنة لن يحقق الاستقرار المنشود والمطلوب.

من المفيد اذن ان نمهد للقارىء بعض الظروف والتداعيات التي أدت الى طرح موضوعة الاصلاح السياسي والديمقراطي في المملكة العربية السعودية.

١ ـ فعلى صعيد تداعيات حرب الخليج الثانية، برزت مقولات حقوق الإنسان واصلاح وتطوير أنظمة الحكم في الخليج وعدم تعامل الولايات المتحدة الأمريكية بمعايير مزدوجة، فالديمقراطية والتعددية لا تعني النظام العراقي فقط، بل كافة الأنظمة الخليجية معنية بها، والخلاف حول درجات القمع والارهاب بين هذا النظام وذاك، وبرزت في المملكة السعودية حركات متواضعة ولكنها مؤثرة كمسيرة النساء اللاتي طالبن بحق السواقة، والتي نفذتها (٤٧) إمرأة في ٦ نوفمبر ١٩٩٠، إبان استعدادات القوات العسكرية الأمريكية لبدء شن حربها على العراق، حيث كانت العسكريات الأمريكيات يقدن السيارات على أراضي المملكة، مما شجع النساء السعوديات باستغلال هذه الظاهرة، فتحركن في مسيرة بسياراتهن من كراج سوبرماركت السيفوي التميمي في مدينة الرياض إلى الطريق العام، ولقد ووجهت هذه الحركة بمقاومة كبيرة من التيار السلفي كما من الحكومة السعودية نفسها.

كما قدم بعض المثقفين والأكاديميين والكتاب بعض العرائض والمذكرات مطالبين فيها بالاصلاح السياسي الجزئي، وكانت الخطوة النوعية الكبيرة والمتميزة هي العودة الثانية للمعارضين السياسيين وبداية التصالح السياسي الذي ما لبث أن انتكس مرة اخرى.

٢ ـ أما على صعيد تداعيات ما بعد أحداث ١١ سبتمبر، فلقد كان جلياً للمراقب محاولات اللوبي اليميني الأمريكي وبالتحالف مع الحركة الصهيونية وأداتها السياسية والعسكرية المتمثلة بالكيان الصهيوني في فلسطين في زج المملكة ضمن محور الشر عبر سلسلة من الحملات الإعلامية في الجرائد والمجلات أو القنوات الفضائية أو تسريب تقارير رسمية من كبار المسؤولين تتضمن إلصاق تهمة الارهاب الدولي بالمملكة، ذلك من واقع وجود العدد الأكبر من المشاركين في العمليات الانتحارية على نيويورك وواشنطن من أبناء المملكة. وكان ذلك مناسبة واستثماراً كبيراً للهجوم على حكومة المملكة وخاصة مواقف الأمير عبدالله ولي العهد تجاه القضية الفلسطينية، هذا فضلاً عن استثمار ذلك لإعلان الهجوم على المؤسسة الدينية الوهابية القوية والمتحالفة تاريخياً وعضوياً مع الأسرة السعودية الحاكمة.

وضمن عملية الشد والجذب وتخفيف الاختناقات، تم تنفيذ سلسلة من الإجراءات للجم حركة بعض الأئمة والجماعات السلفية، ودمج المؤسسة التعليمية للبنات مع البنين كأول خطوة عصرية متقدمة لتخفيف هيمنة

المؤسسة الدينية الوهابية على التعليم العام، والسماح للمنتديات غير الرسمية في إقامة ندواتها السياسية في الشأن العام، إضافة إلى تطوير جزئي طفيف لمجلس الشورى، واستقبال وفود من منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية، وتشكيل تنظيم عمالي على نمط اللجان العمالية المشتركة في البحرين والتي كانت مرفوضة من قبل الحركة العمالية البحرينية منذ السبعينات من القرن الماضي، بجانب رفض المنظمات العمالية العالمية لها، غير أن الخطوة السعودية تجاه التنظيم النقابي العمالي ولو في شكله المشوه أعتبر خطوة إيجابية مرحلياً لتخفيف الضغوط التي مارستها المنظمات العالمية والعربية في المؤتمرات السنوية لمنظمة العمل الدولية بشأن التزام المملكة بالاتفاقيات الدولية الخاصة بحق العمال في تشكيل نقاباتهم واتحاداتهم وحقهم في المفاوضة الجماعية وتأطير جهودهم وتمثيلهم النقابي السليم في المؤتمرات.

بيد أن التطورات تسارعت في الشهور القليلة الماضية بشكل لم يكن مألوفاً في السعودية والتي كان التغيير فيها بطيئاً لدرجة الجمود الظاهر للعيان رغم التفاعلات العميقة التي أخذت تفعل فعلها في عمق البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع السعودي، الأمر الذي خلق اختناقاً وتأزماً بين البنية الاجتماعية والاقتصادية المتطورة نسبياً (طبقة وسطى كبيرة خ شريحة متعلمة خ أكاديميين خ مثقفين خ نساء متعلمات واعيات خ جامعات خ صناعات وافرازاتها الطبقية) وبين بنية فوقية مؤسساتية وتشريعية متخلفة لا تتلاءم مع المستوى الاجتماعي والاقتصادي، ولا تسمح لهذه البنى أن تنطلق وتأخذ حريتها في تأسيس قيمها وثقافتها ومؤسساتها الفكرية.

أن أهم التطورات المتسارعة تتمثل في استقبال المملكة لوفود من منظمة العمل الدولية التي تعمل من أجل تحسين تشريعات العمل وخاصة في مجال التنظيم النقابي العمالي وعدم التمييز في العمل بين الرجل والمرأة والمساواة في الحقوق بينهما، وبعض الظواهر السلبية في سوق العمل الخليجي عامة كالسخرة في العمل أو استغلال العمالة الأجنبية الوافدة، وكذلك زيارة مسؤولين كبار من منظمة (هيومان رايتس واتش) الأمريكية حيث استقبلهم وزيرا الخارجية والداخلية، وهدفت زيارة هذه المنظمة محاولة تحسين واصلاح النظام القضائي واستحداث قوانين أكثر وضوحاً. هذه الزيارة تمثل نقلة في تعامل حكومة المملكة مع المنظمات الحقوقية والعمالية التي كانت في المراحل السابقة تتحفظ ليس فقط في استقبال ممثليها بل أيضاً تقاريرها ومضامين (إتهاماتها).

ومن التطورات الأخرى الموافقة على إصدار البطاقة الشخصية المستقلة للمرأة وهو القرار الذي استنفر التيار السلفي مما أدى إلى تهدئة روعهم بتصريحات رسمية تراجعية حيث تم وضع قيود تعيق من تحقيق الانفتاح المطلوب على صعيد الحقوق الأساسية للمرأة.

ومن التطورات المهمة قرار المملكة بدمج تعليم البنات ضمن التعليم العام، وهو قرار مهم حيث كانت المؤسسة الدينية السلفية مهيمنة على تعليم البنات ومؤسساته.

أما التطور الجديد الأهم فيتمثل في استقبال ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز لمجموعة من المفكرين السعوديين (عددهم ٣٦ مثقفاً من مجموع ١٠٩ مثقفاً وقعوا على وثيقة قدموها للحكم) حيث استعرضوا أفكارهم (مطالبهم) في وثيقة ضمت أفكاراً لإجراء إصلاح دستوري في المملكة وتطوير النظام الأساسي للحكم يؤدي إلى إقامة دولة المؤسسات، وضرورة الفصل بين السلطات، وإقامة سلطة تشريعية منتخبة مباشرة من الشعب تكون لها سلطة رقابية على السلطات الأخرى. إضافة إلى اصلاح القضاء واستقلالية السلطة القضائية والعمل على إقامة مؤسسات المجتمع المدني ونشر ثقافة الحوار والتسامح بين جميع فئات وعناصر المجتمع، والتأكيد على حرية التعبير والرأي بما في ذلك حرية الصحافة والنشر، ودعت الوثيقة التي عنونت نفسها (برؤى) المثقفين وليس بمطالب، وذلك من منطلق الحرص على قبول الحكم بمضمونها وعدم التعامل مع موقعيها بردة فعل عنيفة، دعت إلى ضمان الحقوق العامة والأساسية للمواطن وضرورة معالجة وضع المرأة في المجتمع وإعطائها حقوقها، كما دعت إلى ضرورة المشاركة في قضايا التنمية بما ينسجم مع المعتقدات الإسلامية، وتجرأت الوثيقة لتطرح الدعوة إلى المزيد من التسامح المذهبي وإعطاء الاقليات الدينية حقوقها، وهي إشارة لضرورة إعادة النظر في هيمنة مؤسسة دينية يسيطر عليها المذهب الوهابي دون باقي المذاهب الإسلامية وهي التي تفرض تأويلاتها على الواقع السعودي، هذا فضلاً عن عدم وجود مشاركة فعلية للمذهب الشيعي الذي يعتنقه جزء من الشعب السعودي وخاصة في المنطقة الشرقية في صياغة رؤية متعلقة به.

معوقات تحقيق هذه الرؤى

أولاً: هناك جملة من المعوقات الموضوعية التي تمنع تنفيذ كافة هذه المتطلبات السياسية والديمقراطية، فالمنطقة الخليجية برمتها والمملكة العربية السعودية على قمتها فاتتها فرصة تاريخية أبان مرحلة الطفرة النفطية في السبعينات وما تلاها من جهة تأسيس منهجي لمجتمع مدني على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي كبنى تحتية، وافرازاتهما السياسية والتشريعية والفكرية كبنى فوقية. لم تتمكن دول الخليج من استغلال الثروة النفطية الهائلة في بناء اقتصاد انتاجي والانتقال من اقتصاد ريعي نفطي هو المهيمن على شرايين القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تعتمد بشكل أو بآخر على النفط ومخرجاته، إلى اقتصاد متحرر نسبياً من تقلبات أسعار النفط، خاصة بعد مرحلة انتقال التحكم في سعره من المنتجين إلى المستهلكين، لدرجة ان القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالنفط إخراجاً وإنتاجاً وتسويقاً، وهي أقرب القطاعات التي كان بإمكانها ان تتحول إلى قطاعات وطنية وانتاجية تخلق بنية صناعية مستقلة، لم تتمكن المنطقة من تحقيقها. وبالطبع فإن هذا النمط الريعي للاقتصاد قد خلق عقلية ريعية خطيرة امتدت تأثيراتها وقيمها وسلوكياتها ليس فقط على مسيرة الاقتصاد والتنمية التي سادت في المنطقة، وإنما امتدت أيضاً الى بنية المجتمع السياسية والاجتماعية، وأصبحت أبعادها السياسية خاصة تتعزز في الحكم المركزي وعدم المشاركة والتعددية التي أصبحت لها علاقة مباشرة بتمركز الثروة النفطية لدى القلة. هذا فضلاً عن انتشار وتعزيز قيم العطايا والمكرمات وثقافة الراعي والرعية التوراتية، بدلاً من قيم الحقوق والواجبات ومبدأ المواطنة ودولة المؤسسات والقانون. وهناك دراسات لقيمة لمفكرين وعلماء الاقتصاد والاجتماع الذين تطرقوا إلى الافرازات القيمية والسياسية والفكرية للاقتصاد الريعي من المفيد الرجوع إليها لمعرفة مدى الأضرار الكبيرة التي خلقتها مثل هذه العقلية على المسيرة الطبيعية للمجتمع العربي الخليجي خ والسعودي.

لقد نفذت المملكة العربية السعودية منذ ١٩٧٠ خطط التنمية الخمسية، فخطة التنمية الاولى (١٩٧٠–١٩٧٤) ركزت على التجهيزات الاساسية والخدمات الضرورية كامدادات المياه والطاقة الكهربائية والبرامج الاجتماعية. اما الخطة الثانية (١٩٧٥–١٩٧٩) والتي توفرت لها ظروف اقتصادية جيدة حيث ترافقت معها ارتفاع كبير في اسعار النفط، فقد ركزت على اربعة اتجاهات رئيسية تمثلت في انجاز اكبر قدر ممكن من التجهيزات الاساسية في قطاعات النقل والكهرباء والمياه والاسكان، والمحافظة على الموارد الهيدروكربونية، وتشجيع اقامة الصناعات المعتمدة على استخدام الطاقة وتصدير منتجاتها، وأثمر تنفيذ هذا الاتجاه من الخطة تأسيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع من

اجل توفير البنية التحتية للصناعات البتروكيمياوية. اما الاتجاه الثالث فركز على اعداد السياسات والانظمة المالية والادارية التي كانت المملكة تفتقرها، وكذلك العمل على تيسير التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق معدلات نمو اعلى. في حين ركز الاتجاه الرابع من الخطة على دعم القطاع الخاص وتشجيعه، فتم انشاء صناديق الاقراض المتخصصة.

اما الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٠-١٩٨٤) والتي ترافقت مع زيادة كبيرة في ايرادات النفط بحيث اصبحت المملكة قوة مالية ضخمة واكبر مصدر للنفط في العالم، فقد ركزت على زيادة معدلات النمو في مجالات مختارة، والعمل على استغلال القوى العاملة الاجنبية بشكل اكثر كفاءة وفاعلية، ولذا بدأت المملكة تهتم في تحديد مستويات الانتاج لكل من النفط والغاز والإستمرار في الصناعات البتروكيمياوية. وجاءت الخطة الخمسية الرابعة (١٩٨٥ - ١٩٨٩) لتغير من استراتيجية التخطيط في المملكة من إستراتيجية تعتمد على منهجية التخطيط المركزي للمشروعات إلى أسلوب تخطيط البرامج التنموية، مع إستمرار تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية، ولكن الخطة واجهت الأوضاع المتغيرة والمتقلبة في سوق النفط العالمية ونتائجها السلبية على التوازن الداخلي والخارجي لإقتصاد المملكة.

في حين أكدت الخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٠-١٩٩٤) مرة أخرى على أهمية دور القطاع الخاص، إضافة إلى تحسين القاعدة التقنية للعديد من القطاعات الإقتصادية، غير أن الخطة لم تسر بالشكل المطلوب نظراً لنشوب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ والتي استدعى إجراء تعديلات واضحة في أولويات الإنفاق الحكومي، وجاءت الخطة السادسة (١٩٩٥-١٩٩٩) في ظروف محلية ودولية غير عادية نتيجة إستمرار أثار حرب الخليج من جهة والتطورات السلبية في سوق النفط العالمي من جهة ثانية، ورغم إنها ركزت على تنمية القوى البشرية وزيادة الطاقات الإستيعابية للجامعات ومعاهد التدريب المهني والكليات التقنية، إلا أن نتائج هذه الخطة أثمرت زيادة كبيرة ومتسارعة في عدد العاطلين عن العمل وأصبحت نسبة البطالة في صفوف المواطنين السعوديين في حدود (٣٥٪) من اجمالي القوى العاملة، وهي نسبة كبيرة كشفت عن عدم مقدرة الاستراتيجيات الموضوعة في الخطط من تحقيق أهدافها بالكامل.

حسب الإحصاءات الرسمية، بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الحقيقي (٤.٣٤٪) في المتوسط خلال المدة من (١٩٦٩-١٩٩٩)، كما بلغ معدل النمو السنوي الحقيقي للقطاعات غير النفطية (٥.٢٢٪) في المتوسط خلال نفس الفترة، كما تميزت الفترة الأخيرة بإنخفاض تدريجي في معدل التضخم حيث لم يتجاوز في المتوسط (٢٪) خلال الفترة (١٩٨٤-١٩٩٥).

ومن جهة أخرى فأن حجم القوى العاملة السعودية إزداد من نحو (١.٢) مليون شخص عام (١٩٦٩) إلى حوالي (٣.٢) مليون شخص عام ١٩٩٩، أي بمعدل سنوي مقداره (٣.٣٪) في المتوسط، وارتفع دخل الفرد السعودي أو نصيبه من الناتج المحلي الأجمالي من ٣٧٥٠ ريالاً في عام ١٩٦٩ إلى ٢٤١٥٠ ريالاً عام ١٩٩٩.

ورغم ذلك فإن نتائج هذه الخطط قد أفرزت تقلبات واضحة في الاستقرار النقدي وتذبذب واضح في مستوى القوة الشرائية للعملة الوطنية، مما فرض على الحكومة السعودية أكثر من مرة تغيير قيمة عملتها، الأمر الذي يتعارض ومع معدل التضخم الذي تم الإعلان عنه، كما أفرزت هذه الخطة زيادة في العجوزات في الميزانية العامة وهي نتيجة تتعارض ومع معدل النمو السنوي للناتج المحلي ومعدل النمو السنوي للقطاعات غير النفطية، هذا فضلاً عن بروز ظاهرة البطالة وبنسب متصاعدة، رغم أن متوسط زيادة حجم العمالة السعودية أقل من معدل النمو السنوي للناتج المحلي الحقيقي. لقد تضاعف الناتج المحلي الأجمالي غير النفطي أكثر من خمس مرات خلال المدة (١٩٦٩-١٩٩٩) حيث ارتفعت من ٥٢٪ إلى ٦٨.٤٪ خلال تلك المدة، وارتفع انتاج القطاع الخاص بمعدل نمو سنوي حقيقي وصل إلى ٥.٦٪ في المتوسط خلال المدة (١٩٦٩-١٩٩٩) متجاوزاً معدل النمو السنوي المتوسط للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال المدة نفسها والذي بلغ ٤.٣٪. كذلك ارتفع اسهام القطاع الخاص ضمن الناتج المحلي الاجمالي وارتفع حجم الاستثمار السنوي للقطاع الخاص من بليون ريال عام ١٩٧٠ إلى ما يقارب ٧٨.٦ بليون ريال عام ١٩٩٩.

كل هذا يفرض علينا طرح سؤال جوهري حول الأسباب المتعددة لهذا التناقض بين المعدلات والنسب المتصاعدة وبين الواقع الاقتصادي الاجتماعي والبطالة في الوقت الراهن، وهو السؤال الذي يؤكد على استمرار هيمنة الاقتصاد الريعي بكل إفرازاته التي أشرنا إليها، ووجود خلل كبير في عدالة توزيع الثروة الوطنية، وفساد كبير على الصعد الاقتصادية والسياسية، وهي أمور بجانب أسباب أخرى أفرزت النتائج الراهنة السلبية تنموياً على الصعيدين الاقتصادي والبشري.

ثانياً: من المعوقات الموضوعية التي تبطىء من تنفيذ الاصلاحات السياسية وغيرها، عدم وجود مؤسسات المجتمع المدني الضاغطة على المؤسسة الحاكمة أو على المؤسسات ما قبل مدنية كالولاءات القبلية والعشائرية والمذهبية، فعبر العقود الماضية وفي ظل هيمنة العقلية الريعية بمفاهيمها الاستبدادية وتداخلها مع القيم القبلية، لم يتمكن المجتمع السعودي من تأسيس أحزاب سياسية أو نقابات أو اتحادات أو حتى جمعيات مهنية أهلية ونسائية والتي بجانب دورها في تأطير وتنظيم قوى المجتمع الفاعلة، فإن أهميتها تكمن في تحفيز الوعي السياسي والاجتماعي والحداثي وتصبح بمثابة رافعة مجتمعية تفرض بوعي أو بلاوعي على المؤسسة الحاكمة الريعية تحقيق بعض الاصلاحات والانفراجات، خاصة في وجود شريحة كبيرة من الانتلجنسيا والاكاديميين والمتعلمين ووجود الجامعات والأندية الأدبية والثقافية النوعية وبروز مفكرين سعوديين أصبح تأثير أطروحاتهم النظرية ينتشر خارج نطاق الجزيرة العربية.

وفي هذا المقام تشير الاحصاءات الرسمية بأن أنواع مؤسسات المجتمع المدني أو الأهلي الموجودة تنحصر في مراكز التنمية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ومراكز الرعاية الاجتماعية (المعاقون خ المسنون... الخ) والجمعيات الخيرية (١٧٣ جمعية خيرية) والمراكز الرياضية والتعاونية وبيوت الشباب والاتحادات الرياضية وجمعيات الثقافة والفنون والآداب، ولم تسجل الاحصاءات أية جمعية مهنية أو نقابية أو سياسية اللهم بروز جمعية للصحفيين في الفترة الأخيرة!

ومن المفيد الإشارة في هذا المقام الى أن الوثائق التاريخية تكشف عن التطور السياسي المتقدم الذي كان سائداً في منطقة الحجاز حيث كانت الاحزاب السياسية موجودة منذ أوائل العشرينات من القرن الماضي، بجانب الانفتاح الاجتماعي الكبير فيها.

ثالثاً: من المعوقات الموضوعية الكبيرة التي تمنع إنطلاقة المشروع الإصلاحي بالشكل المرغوب في المملكة العربية السعودية.. استمرار البنية القبلية والعشائرية والعائلية في تأثيراتها وأدوارها بل والتعمد في تعزيزها وتكريسها في الواقع المديني والمدني، وهي بنى مازالت تنظر إلى الواقع بذات الثقافة القبلية غير المرتبطة بالأرض بل بالفرد، هذا فضلاً عن امتداداتها خارج الجزيرة، خاصة صوب الجنوب اليمني والشمال المرتبط بالهلال الخصيب والعراق، ولذلك فإن أي خطوة تخفف من المركزية السياسية قد تؤدي إلى انفلات مجتمعي من قبل هذه الولاءات، خاصة إذا ما تم استغلالها من قبل القوى الإقليمية المتنافسة تاريخياً. فالقيد الإقليمي المحيط بالمملكة (مصر، اليمن، الأردن، العراق، إيران، عمان) شديد التأثير والتأثر أمام أية متغيرات دراماتيكية في

الجزيرة العربية، وهو قيد له جذوره التاريخية العميقة فضلاً عن نزوعات الاستقلالية التي مازالت مرتبطة بهذه البنى التقليدية، حيث لم يتمكن الحكم مثلما أوضحنا من الاستفادة من الفرصة التاريخية التي مرت بها المنطقة أبان الطفرة النفطية من إضعافها وتأسيس مجتمع مدني بمقوماته المؤسساتية والقانونية والثقافية.

رابعاً: المؤسسة الدينية المتزمتة تمثل أقوى المؤسسات التي تعيق تنفيذ المطالب الإصلاحية، حيث تعتبر نفسها تاريخياً ومنذ تأسيس الدولة السعودية وضمن العقد المبرم بينها وبين الأسرة السعودية المالكة المسؤولة تجاه (اخلاق المجتمع!)، ولذلك فإن مطالب الانفتاح وإعطاء المرأة حقوقها الإنسانية قبل السياسية كحق السواقة والسفر والعمل...الخ تعتبرها معركتها الرئيسية، ذلك أن أي انفلات عن سيطرتها في هذا المجال يعني إضعاف نفوذها، فما بالك بالمطالب الأخرى الاجتماعية كإستقلالية التعليم عن هذه المؤسسة، هذا فضلاً عن مفاهيمها الجامدة تجاه المطالب السياسية والحقوقية ورفضها للمفاهيم التي أصبحت التيارات الإسلامية المتنورة مقبولة لديها كمفهوم الحريات العامة وحقوق الإنسان والديمقراطية والمشاركة الشعبية والتعددية...الخ.

وعليه فإن الصراع السياسي والفكري بين المؤسسة الدينية والشخصيات الوطنية والديمقراطية والإسلامية المتنورة، وبعض مؤسسات المجتمع المدني المتواجدة في المملكة كالأندية الثقافية والأدبية والصحافة والمنتديات سيكون صراعاً طويلاً وشاقاً، خاصة إن الأدوار والصلاحيات والتأثيرات التي عززتها هذه المؤسسة الدينية في المجتمع عبر العقود الطويلة السابقة قد خلقت تعاطفاً ليس بقليل في نسيج المجتمع، ولقد ساهم وجود العوامل الموضوعية الأخرى كالقبيلة والقيم المحافظة والمصالح الريعية الضخمة لدى الأسرة المالكة في انتشار وهيمنة قيم وثقافة ومفاهيم المؤسسة الدينية المتزمته لدرجة لم تتمكن التيارات الإسلامية المنفتحة والمرنة وكذلك بعض الشخصيات الليبرالية في الأسرة المالكة أن تنشر قيمها ومفاهيمها المتمثلة بضرورة مجاراة المجتمع السعودي للمستجدات العالمية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية دون أن يعني ذلك المساس بالثوابت الإسلامية وبالمصالح الطبقية للأسرة الحاكمة والطبقات المرتبطة بها.

وخير مثال على ذلك ردة الفعل القوية التي واجهت النساء اللاتي قمن بالمسيرة بسياراتهن، حيث تمكنت المؤسسة الدينية من استنهاض قوى المجتمع المحافظ بشكل سريع لدرجة أن بعض (الليبراليين) إضطروا إلى التراجع وإتهام هؤلاء النساء بالتسرع، كما إضطر الحكم إلى تطبيق عقوبات إدارية ووظيفية عليهن حيث تم فصل بعضهن عن وظائفهن.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن التيار الإسلامي السلفي قد أصابته تغييرات سياسية جوهرية بعد جملة من التطورات (حرب الخليج الثانية والوجود العسكري الأجنبي على الأراضي السعودية؛ تغيير الاستراتيجية الأمريكية تجاه الحركة الدينية بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وهزيمة السوفيت في أفغانستان وبروز حركة طالبان؛ ابن لادن في افغانستان وأنتشار ظاهرة العرب الأفغان؛ وأخيراً أحداث ١١ سبتمبر). لقد برزت في صفوف التيار السلفي السعودي انشقاقات أخذت تصطدم وأطروحات المؤسسة الدينية الوهابية الرسمية والمتحالفة مع الحكم، حيث أصبحت خطاباتها سياسية تمس شرعية الحكم السعودي المتهم من قبلها بأنه غير ملتزم بالنص الديني، كما أن هذه التوجهات الإنشقاقية أخذت تضع مسألة شرعية الحكم ضمن أولوياتها، خاصة بين الجماعات المتواجدة في دول المحيط بالمملكة كاليمن والكويت وفلسطين، إذ دخل عامل الصراع الاقليمي ضمن خطاباتها السياسية، ولذلك فهناك تداخل ما بين مطالب الجماعات السلفية ومطالب قوى المجتمع الأخرى، وخاصة المطلب السياسي، الأمر الذي قد يفرض في المدى المستقبلي على الجماعات السلفية الإنشقاقية وفي ضوء الضربات والضغوطات والحصار المحتمل، أن تغير لغة خطابها السياسي وتقبل بالمشاركة والتعددية ضمن الشرعية كما هو حاصل في دول المحيط (اليمن ـ الاردن ـ الكويت ـ البحرين ـ وفي الفترة الأخيرة مصر وسوريا) لتبدأ مرحلة جديدة لنشاطها السياسي قوامها الاستفادة من المؤسسات السياسية القائمة لتعزيز أفكارها ومواقفها السلفية المتشددة.

خامساً: التوازنات في الأسرة المالكة. كانت الأسر الحاكمة في بعض دول المنطقة قد أفرزت قوى تتحكم بها شخصيات أصبحت تمثل الحرس القديم الرافضة للتغيير والمشاركة المجتمعية في صنع واتخاذ القرار السياسي والاقتصادي.. كما أفرزت شخصيات أصبحت تستشرف معالم وتحديات المستقبل على المصالح الاستراتيجية لهذه الأسر وبالتالي أصبحت تدفع الأمور في اتجاه الانفتاح النسبي والانسجام الظاهري للمتطلبات الدولية وتحقيق جزء من المفاهيم الحقوقية والسياسية.

بيد أن الأسرة المالكة في السعودية مازالت أسيرة عدة قوى نافذة متساوية في ثقلها وتأثيراتها وأدوارها وعلاقاتها المصلحية مع القبائل أو العائلات الكبيرة أو الجيش. وداخل هذه القوى مازال الحرس القديم قوياً أمام بعض الشخصيات (الليبرالية) أو المقتنعة بضرورة حلحلة الواقع السعودي وبما يخدم تخفيف الاحتقانات الداخلية الناتجة عن الأزمات الاقتصادية أو السياسية، أو جمود الحراك المجتمعي، وبما يخفف أيضاً من التدخلات السافرة للمؤسسة الدينية في الحياة الخاصة والعامة للأفراد.

بجانب عدم حسم الاتجاه المستقبلي الذي يجب أن تسير عليه الأسرة المالكة أمام كثرة من التحديات والضغوطات الداخلية والخارجية، فإن المصالح الريعية الضخمة التي تهيمن عليها الأسرة المالكة وخاصة الامتيازات النفطية وريعها المستمر، تقف عقبة كبيرة أمام الإصلاحات المنشودة أو المرغوبة حسب ما وردت في وثيقة (الرؤية).

ولذلك فمازال المفهوم الريعي الشرقي هو الحاكم، فالشراكة السياسية تعتبر بمثابة (شرك)، ومفهوم الراعي المسؤول عن كل صغيرة وكبيرة لرعيته هو السائد وهو مفهوم يتطلب التحكم والانضباط والرقابة والسهر على الرعية، لذا فالهاجس الأمني يتحكم في معظم السياسات، ومازال قانون الأمن الوطني الصادر عام ١٩٦٥ هو المنفذ، وهو قانون يتضمن قيود مشددة على حرية التعبير والانتقاد والاحتجاج والانتماء، حيث ينص على أحكام تبدأ بالسجن والنفي وتنتهي بالاعدام.

سادساً: ضعف المعارضة السياسية. في منتصف الخمسينات ولغاية أواخر السبعينات من القرن الماضي، كانت التنظيمات السياسية القومية واليسارية والليبرالية قوية نسبياً ولها قواعدها الشعبية وفعلها السياسي والتحريضي وأدوارها الجماهيرية والتوعوية، وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران برزت في الساحة أيضاً تنظيمات إسلامية أثرت على قطاعات شعبية واسعة من الطائفة الشيعية، كما برزت في تلك المرحلة حركات إسلامية سلفية تصادمت مع الحكم من منطلقات مختلفة عن باقي الحركات السياسية، حيث كانت ترى في السياسة السعودية تراجعاً عن الإلتزام بالشريعة الإسلامية، وخاصة تحالفاتها الخارجية وممارساتها الداخلية.

بيد أن المرحلة التي أصبحت فيها الثروة النفطية هي القائدة للقيم والثقافة وانتشار تأثيراتها، هذا فضلاً عن الضربات المتتالية للحركات السياسية، فقد قمعت عملياً كافة التنظيمات السياسية الديمقراطية، وبقيت الفلول والرموز الوطنية ذات التاريخ الوطني دون أن تتمكن من تأسيس قواعد شعبية لها أو تفرز دماء جديدة تواصل مسيرتها النضالية، ولذلك فإن هذه الشخصيات بجانب عدم تملكها لقواعد شعبية أصبحت لا تمتلك رؤية استراتيجية واضحة لمستقبل عملها، فما زالت تراهن على الضغوطات الخارجية وبالذات الأمريكية، ومازالت حذرة في خلق تراكمات متواصلة لأية خطوة جريئة تخطوها حيث تزول تأثيرات

وتفاعلات الخطوة بعد برهة من الزمن، فرغم كثرة المذكرات التي تم رفعها للقيادة السياسية والمتضمنة تقريباً ذات المطالب الموضوعة في وثيقة (الرؤية) إلا إن أية واحدة من هذه المذكرات بما فيها الوثيقة الأخيرة لم تتحول إلى حالة شعبية أو إجرائية تؤدي بمرور الزمن إلى تشكيل قيادة شعبية تعكس الكتلة التاريخية للمرحلة الراهنة وتقوم بمهمة إنجاز متطلبات مرحلية ضرورية لبداية أي تغيير قادم.

قبل ٤٠ سنة تقريباً رفعت مذكرة باسم الأمراء الأحرار كانت جرأتها من حيث المطالب والأسلوب أكبر من وثيقة الرؤية. ورغم الظروف والمعطيات المختلفة بين الواقع السعودي والواقع البحريني، ورغم الاختلافات في حجم تأثير الشارع أو التنظيمات السياسية أو المساحة أو غيرها من ثوابت الجيوسياسة، إلا أن المعارضة البحرينية تمكنت وفي ظل أصعب الظروف الأمنية والقمعية إبان قانون أمن الدولة أن تشكل لنفسها قيادة شعبية (لجنة العريضة الشعبية) التي مارست ذات الأفعال التي مارستها حركة الوثيقة السعودية (ماعدا أن الحكم في البحرين لم يستقبل المؤسسين للعريضة ولم يستلم العريضة نفسها والتي وقع عليها حوالي ٢٥ ألف مواطن) وتمكنت اللجنة أن تخلق حالة جماهيرية ملتفة حولها وتنتظر منها خطوات أخرى لتفعيل مطالبها، وهي حالة ضرورية ابتداءً لبلورة معارضة سلمية وعلنية يتم التعامل معها داخلياً أو خارجياً أو إعلامياً من قبل كثرة من المنظمات الحقوقية والسياسية العالمية.

أن حالة المعارضة البحرينية وان اختلفت عن واقع المعارضة السعودية الراهنة، إلا إن هناك قواعد أعتقد بأنها عامة تحكم أية حركة معارضة تطمح إلى تحقيق مكتسبات لشعبها، منها إعتمادها الأساسي على قوى الضغط الشعبية الداخلية بالدرجة الأساسية، فبدون ذلك لا يمكن لأية قوة ضغط خارجية أن تحقق المنشود، حيث أن الضغط الخارجي مرتبط بشكل أو بآخر بمصالح استراتيجية تصطدم بالضرورة ومع طموحات الشعوب.

بيد أن هذه المعارضة وفي ظل قوى شعبية ناهضة ومستمرة في مطالبها ونضالاتها، بجانب وجود انتهاكات واضحة وفاضحة لحقوق الإنسان وللحريات العامة، سوف تحصل على دعم خارجي كبير من المنظمات السياسية والحقوقية العالمية المؤمنة حقاً بمبادئها وأهدافها.

لقد تمكنت المعارضة البحرينية أن تحقق هذه المعادلة بين الداخل والخارج، بين الضغط الشعبي والتحرك الحقوقي والسياسي الخارجي، وتمكنت من تأسيس آليات إعلامية وحقوقية ساهمت في انتشار رأي المعارضة في المحافل الدولية الحقوقية والسياسية، وإذا كانت المعارضة السعودية وفي فترات سابقة قد مارست ذات الآلية، إلا إنها لم تتمكن من التواصل فيها.

وفي هذه المرحلة ثمة جملة من الجهود المتناثرة بحاجة إلى تنسيق وتوحيد حتى تحقق التراكمات الكمية قفزتها النوعية على الصعيدين الداخلي والخارجي. فحسب المعلومات المتوفرة فإن جماعات المعارضة السعودية في الخارج أو الأفراد المعارضين بالخارج قد أسسوا منظمات حقوقية بعضها مرتبطة بحركات سياسية معارضة وبعضها بحركات دينية معارضة وبعضها مستقلة، وهي منظمات حقوقية بمقدورها أن تكون ذات تأثير على المنظمات الحقوقية والسياسية العالمية إذا ما تم توحيد جهودها، ومنها على سبيل المثال:

١ـ اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان في الخليج والجزيرة العربية التابعة للحركة الاصلاحية.

٢ـ لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في الخليج التابعة لحزب العمل الاشتراكي السعودي.

٣ـ لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية التابعة للتيار السلفي في نجد، وقد انشق عن اللجنة لجنة أخرى تابعة للحركة الإسلامية للاصلاح.

٤ـ المعهد السعودي لحقوق الإنسان في واشنطن.

٥ـ المركز السعودي لحقوق الإنسان في لندن.

هذا فضلاً عن عدة مواقع على شبكة الأنترنت تعبر عن مواقف وآراء التيارات السياسية الديمقراطية والدينية المعارضة.

إن المراهنة على الضغوطات الأمريكية وحدها لن يحقق المنشود والمطلوب حيث أن التجارب السابقة للولايات المتحدة الأمريكية وخاصة بعد حرب الخليج الثانية (فيما يتعلق بدولة الكويت) وكذلك علاقاتها مع مصر إبان عهد السادات وكذلك من منطلق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة وبالذات النفطية والعسكرية، إن كافة هذه المصالح الاستراتيجية الأمريكية تصطدم ومع أية تغييرات سياسية قد تؤدي إلى إضعاف تحكمها وهيمنتها على المنطقة، ومن مصلحتها استمرار الواقع الراهن مع بعض الإصلاحات الشكلية الاجتماعية والتعليمية والإعلامية التي تؤدي في محصلتها إلى تجفيف منابع التطرف الديني ومن ثم تؤدي إلى إضعاف أية تربة لنمو حركات إرهابية، غير ان هذا التصور او المخطط غير مضمون النتائج امام ردود الفعل او حصانة الذات والقيم والالتفاف الشعبي حول الرموز المتصدية للمخططات الامريكية والصهيونية، أما المسائل الكبرى كالمشاركة السياسية والحريات العامة الكبرى فإن مضمونها قد يصطدم ومع مصالحها وتحكمها النفطي والعسكري.

وعليه أعتقد بضرورة وجود قوى ضغط داخلية منظمة وعلنية وسلمية وذات مطالب إصلاحية تتمكن عبر التفاعل الهادىء أن تكون مرجعية سياسية للشارع السياسي الشعبي، ترفدها قوى ضغط خارجية حقوقية وإعلامية، على أن تتحول المراهنة على الضغوطات الدولية إلى عوامل مساعدة وليست رئيسية، بحيث يصبح العاملان الداخلي والخارجي كشرطين لازمين لأية استراتيجية سياسية مطلبية.

تأثيرات التحولات المحيطة بالواقع السعودي

ضمن قانون التأثير الداخلي والخارجي، فلا شك أن أحد أهم الاعتبارات التي تراهن عليها وثيقة (الرؤية) المذكورة، هي تأثيرات عوامل الضغط الخارجي البعيد كتأثيرات أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها، إضافة إلى مشروع دمقرطة المجتمعات العربية أو تأثيرات التحولات الإقليمية المحيطة بالواقع السياسي السعودي وخاصة التحولات الحاصلة في كل من:

١ـ الجمهورية الإسلامية في إيران: حيث نجحت هذه الجمهورية من تأسيس دولة المؤسسات الديمقراطية والتحولات الجارية في بنيتها بين المحافظين والمجددين وبروز التعددية والمعارضة وتداول السلطة ولو ضمن مظلة الإسلاميين فقط، وكذلك المشاركة الفعالة للمرأة سياسياً واجتماعياً، وهي تحولات تمثل نموذجاً إسلامياً مغايراً للسائد في المنطقة وتمثل إحراجاً إقليمياً أيضاً.

٢ـ الجمهورية اليمنية حيث برزت أيضاً تحولات سياسية بعد الحرب الأهلية ونجاح دولة الوحدة والبدء في وجود انتخابات رئاسية وأحزاب معارضة بمختلف أطيافها، وهي تحولات لها تأثيراتها الإقليمية المباشرة أو غير المباشرة على دول الجوار.

٣ـ التغييرات المتوقعة في العراق والتي تمثل أيضاً أحد عوامل التأثير غير المباشر على الوضع الداخلي السعودي.

٤ـ التحسينات الجارية في سوريا وخاصة بعد مجيء الرئيس السوري بشار الأسد والتفاعلات المجتمعية الجارية فيها والتي ترتفع وتيرتها تارة وتخفت تارة أخرى، وللعلاقة الوثيقة بين سوريا والسعودية مجتمعياً وسياسياً فإن ذلك يمثل أيضاً تأثيراً إقليمياً يوضع في الحسبان استراتيجياً.

٥ـ الإصلاحات السياسية والاجتماعية في دول مجلس التعاون

وخاصة تلك التحولات الكبيرة التي حدثت في مملكة البحرين والمتوقع حدوثها في دولة قطر وسلطنة عُمان وهي تحولات لها صداها المباشر على دول الجوار وتأثيراتها الضاغطة على الشقيقة الكبرى، رغم قناعة المرء بأن هذه الدول الصغيرة تعتبر دولاً متأثرة بالمتغيرات الخارجية بدلاً من أن تكون دولاً مؤثرة على المتغيرات الخارجية، إلا إن جدلية العلاقة في قانون التأثير والتأثر سوف يكون له دور في تغيير القرار السعودي.

تأثيرات التحولات السعودية المتوقعة على الواقع الخليجي

الأحداث السياسية التي مرت بها التجارب الديمقراطية في دول مجلس التعاون، وخاصة تجربة دولة الكويت الديمقراطية والتجربة الأولى لدولة البحرين في السبعينات من القرن الماضي، كشفت مدى تأثير هذا العامل الخارجي الذي كان قوياً إبان الطفرة النفطية (١٩٧٤) لدرجة أصبحت الدولة السعودية هي الدولة القائدة في المؤسسة الرسمية العربية وحلت محل مصر ودول الشام في صياغة المشاريع السياسية العربية، وأصبح مصطلح دولة الثروة قد حل محل مصطلح دولة الثورة.

ورغم المتغيرات الكبيرة التي حصلت على المنطقة العربية منذ السبعينات ولغاية المرحلة الراهنة والتي أثرت على الاستراتيجيات التقليدية التي كانت سائدة آنذاك، ومع بروز مقولات ضعف مبدأ السيادة الوطنية أمام استحقاقات العولمة وفشل جملة من المشاريع العربية أمام التحالف الأمريكي الصهيوني، وبروز العجوزات والأزمات الاقتصادية في دول الرفاه الاجتماعي الخليجية.. رغم كافة هذه المتغيرات إلا أن أي تقدم إيجابي نحو الإصلاح والانفتاح وتأسيس دولة المؤسسات الديمقراطية والقانون وحقوق الإنسان في الشقيقة الكبرى سوف يعني صمام أمان جديد لاستمرار حركة الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون، ولحماية هذه المشاريع الإصلاحية وصيانتها من أية تراجعات أو انتكاسات.

إن قوى الحرس القديم في كل دولة خليجية تبحث عن أية عوامل داخلية أو خارجية تدفع مخططاتها نحو النجاح وإجهاض أية حركة نهضوية تهدف إلى تغيير البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية القديمة، ولذلك فإن وجود قوى خارجية محيطة كانت تاريخياً تمثل الأذرع الحديدية الداعمة لقوى التخلف والمحافظة في الداخل وتحولها إلى قوى إصلاحية، يمثل أهم صمامات الأمان لاستمرار مسيرة الإصلاح والتحديث والانتقال إلى مجتمع قوامه الحق والعدالة والمساواة والحرية والديمقراطية.

الخلاصة

تتوضح من المعوقات المشار اليها اعلاه بان هناك محددات موضوعية وذاتية كبيرة تمنع من سلاسة تنفيذ الاصلاح السياسي والديمقراطي في المملكة العربية السعودية وهي: الاقتصاد الريعي وافرازاته القيمية والسياسية، وضعف مؤسسات المجتمع المدني الضاغطة، والولاءات القبلية والعشائرية المترسخة، ووجود دول المحيط المتربصة امام أي اضعاف في المركزية السياسية واستغلال النزعات الاستقلالية والانفصالية المخفية لدى بعض المناطق او القبائل، ووجود مؤسسة دينية متزمتة وقوية تعضدها الأذرع السياسية الرسمية، وكذلك وجود قوى سلفية متمردة معارضة سياسيا لنظام الحكم وتوجهاته الداخلية او علاقاته الخارجية، وتوازنات وصراعات القوى في الاسرة المالكة، وضعف المعارضة السياسية وبالاخص الديمقراطية منها والتي تمثل بشكل او باخر الطبقة المتوسطة، والتحولات الدرماتيكية الاقليمية المتوقعة سواء في العراق او ايران اوغيرهما.

تيّار

أصلحوا قبل أن تسقطوا

حين تساقطت تماثيل طاغية بغداد في المحافظات العراقية الواحد تلو الآخر، تبيّن أن تلك الملايين التي كانت تخرج في الشوارع وتهتف بحياة الرئيس وتعلن عن إستعدادها بالتضحية بالروح والمال والولد لم تكن تعبّر عن إرادتها بل كانت تعبّر عن إرادة الصنم الذي ساقها كرهاً الى تلك الميادين التي شهدت ذاتها تهاوي تماثيل الطاغية بعد تهاوي إرادته.

الفارق الزمني بين الهتاف بحياة الطاغية وهدم تماثيله هو لحظة زيف طويلة، ولم تتخلل فترة الانتقال من الهتاف الى التهديم دورة تأهيل أيديولوجي كما لم يخضع الشعب العراقي لتوجيه سياسي من جهات خارجية أو حتى داخلية حتى يبدّل مشاعره وولاءه للنظام بصورة إنقلابية، بل كان الموقف الشعبي صميمياً في رد فعله على الطاغية، ولم يكن يتطلب أكثر من مواجهة حاسمة كيما تختبر الولاءات والمشاعر، وقد تبين أن الرصيد الشعبي للطاغية في كل أرجاء العراق لا يتجاوز حدود بعض البيوتات في حي الأعظمية في بغداد وبعض الجيوب في تكريت وبعقوبة مسقط رأس الصنم. لم يترك الطاغية شعبه أمام خيار آخر سوى الخلاص منه، رغم الموقف المبدئي الشعبي الرافض للتدخل الاجنبي في العراق.

نزعة المكابرة والعناد الجامحة لدى الطاغية حرمته حتى من إستغلال الفرص الأخيرة، وكان لولا تاريخه الدموي قادراً على إستشفاع شعبه فيه بإدخال اصلاحات سياسية جوهرية واطلاق الحريات العامة بصورة صحيحة من أجل إعادة ترميم تلك العلاقة المهدومة أسسها، ولكنه لم يفعل وكانت النتيجة زواله بطريقة ساخرة غير مأسوف عليها، بل إنّ كلّ يوم يمر على العراق وتتكشف فضائحه المصبوغة بلون الدم يزداد اللاعنون له ولنظامه وللعهد الذي حكم فيه حزب البعث العراق.

درس كبير يجب أن يخرج به الحكماء من الحكام العرب الذين يندرجون في نفس المصنف الطاغوتي الذي يقبع فيه طاغية بغداد، وهو الاسراع نحو إجراء اصلاحات سياسية جوهرية في بلدانهم. فالمصير الذي لقيه طاغية العراق قد يلقاه كثير من الحكام العرب، من المحيط الى الخليج. ونقدّر لمن تنبه مبكراً لأهمية هذا الدرس مثل قطر واليمن.

ليس هناك ما يحول دون تساقط الاصنام في دول عربية عديدة، فقد كشفت قصة سقوط طاغية بغداد عن أن "القاعدة الشعبية للنظام" و"التأييد الجماهيري" للملك والرئيس والأمير ليست سوى شعارات يوهم هؤلاء بها أنفسهم ولكنهم يدركون تماماً أن الزيف وحده الحاكم في تلك العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

في بلادنا هناك مازالت فرصة أخيرة كيما تتفادى العائلة المالكة حادثة سقوط التماثيل (وإن لم يوجد تماثيل في الديار) ممثلة في قصائد المدح، وأغاني التمجيد، والصور والشعارات والبرامج التلفزيونية الدعائية الخاصة بإنجازات الملك وأسلافه، وأسماء الشوارع والمطارات والمدارس والمستشفيات ورياض الاطفال والمؤسسات الخيرية..بإمكانها منع ذلك السقوط بإجراء إصلاحات سياسية جوهرية تبدأ بإعادة تأسيس العلاقة بين الحاكم والمحكوم على مبدأ المواطنة الكاملة والصحيحة، ودستور دائم يحدد الحقوق والواجبات ويرسم صورة العلاقة القانونية بين الدولة وأجهزتها والمواطنين والسلطة، ويضمن الحريات العامة في التعبير والاجتماع.

نقول ذلك ناصحين وندرك تماماً بأن الأخطار المحدقة بالمنطقة باتت قاب قوسين ولا يدرؤها سوى متانة الروابط الداخلية ووحدة وطنية مبنية على أسس صحيحة ممثلة في توسيع قاعدة المشاركة السياسية وفتح إطار التمثيل السياسي بإستيعاب كافة الجماعات في دائرة صناعة القرار السياسي، وتحقيق الاندماج الوطني في المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية.

بسم الله الرحمن الرحيم

شركاء في الوطن

صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، حفظه الله
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إنطلاقا من المسئولية الدينية والوطنية، ومن واجب التضامن والتناصح، وخاصة في هذه الظروف العصيبة، ولأن عزة الوطن، وحماية وحدته، مسؤولية مشتركة بين القيادة والشعب، لذلك نعرض أمام سموكم الكريم، بعض هموم الوطن، وتطلعات المواطنين، ثقة منا برحابة صدركم، واهتمامكم بوجهات النظر المخلصة، والآراء الصريحة، التي تستهدف الخير والصلاح، معلنين عن تضامننا مع وطننا وقيادته الكريمة في مواجهة الأخطار والتحديات.

وإننا إذ نثمن استقبال سموكم الكريم للنخب الواعية المثقفة من أبناء الوطن، نرى في ترحيبكم بمشروع "الرؤية" الذي قدموه لحاضر الوطن ومستقبله، والذي تضمن أهم تطلعات المواطنين وطموحاتهم، مؤشرا طيبا يعمر القلوب بالأمل والرجاء.

ونستند في تقديمنا لهذه الرؤية على وعي وطني عميق وشامل يعتبر معالجة الحالة الطائفية في بلادنا من أبرز معالم عملية الإصلاح والتطوير، وينظر إليها كمسئولية وطنية شاملة يشارك في معالجتها جميع أبناء الوطن.

أولا: تعزيز وحدة الأمة

تواجه الأمة العربية والإسلامية في هذا الوقت أشد الأخطار والتحديات، فهناك حملة شعواء على مستوى العالم لتشويه صورة الإسلام والمسلمين، كما أطلق العنان للإجرام الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد بدأت القوات الأمريكية والبريطانية هجومها الواسع على العراق، غير آبهة بمجلس الأمن والأمم المتحدة والرأي العام العالمي، وهي تلوح بتهديداتها لدول عربية وإسلامية أخرى.

إن الأمة مستهدفة الآن في مقدساتها ووجودها ومصالحها، والخطر محدق بالجميع، على اختلاف مذاهبهم وتوجهاتهم، مما يستلزم وقوف الجميع صفا واحدا أمام هذه التحديات العاصفة.

بيد أن الخلافات والنزاعات المذهبية الطائفية لا تزال معولا هداما لوحدة الأمة، وعائقا دون تماسكها وتضامنها، وشاغلا لأوساط كثيرة من أبنائها عن قضاياهم المصيرية.

والمملكة العربية السعودية بما تمثله من موقع قيادي بارز في العالم العربي والإسلامي، لاحتضانها الحرمين الشريفين، ولاهتمام قيادتها بالتضامن الإسلامي، يتوقع منها أن تقوم بدور فاعل لوأد الفتن الطائفية، وتجاوز الخلافات المذهبية.

إن العزوف عن القيام بهذا الدور، وإفساح المجال لبعض التوجهات المذهبية التعصبية، أعطى الفرصة لتشويه سمعة بلادنا، وإظهارها كطرف في الصراع.

فلا بد من وقفة تأمل واعية، تزيل هذا الالتباس، وتبرز الوجه المشرق لبلادنا كقبلة لجميع المسلمين، وراعية للتضامن الإسلامي، وتجنبها المواقف العدائية من أتباع المذاهب المختلفة.

وفق رؤيتنا، فإن مما يساعد على تحقيق ذلك التالي:

أ ـ الإعلان الصريح عن احترام المملكة لجميع المذاهب الإسلامية، ومنها المذهب الشيعي.

ب ـ الانفتاح على مختلف المذاهب الإسلامية وتمثيلها في المؤسسات الإسلامية التي ترعاها المملكة، كرابطة العالم الإسلامي، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، والمجلس الأعلى للمساجد، وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية وغيرها من المؤسسات التي تعنى بالشأن الإسلامي والإنساني العام.

ج ـ تشجيع تواصل علماء الدين في المملكة مع سائر علماء المسلمين من المذاهب الأخرى، والعمل على ما يحقق التقارب والتعارف بين المذاهب الإسلامية. ويمكن الاستهداء في هذا المجال بميثاق الوحدة الإسلامية الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي ـ قرار رقم ٩٨ (١١/١) بتاريخ ٢٥ رجب ١٤١٩هـ ـ وباستراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية التي وضعها خبراء في المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (أيسيسكو).

ثانيا: الوحدة الوطنية

إن التطورات والتحولات التي تجري في المنطقة والعالم اليوم تكشف الضغوطات التي تقف خلفها القوى الدولية والتي تتحدث بصراحة عن تغيير الخارطة السياسية في المنطقة، وعن تفكيك الكيانات وتجزئة البلدان. ولا بد في مواجهة هذه الضغوط من التأكيد على الوحدة الوطنية، وتعزيزها وتفعيلها على المستوى العملي، بما يضمن حماية الجبهة الداخلية وصلابتها، ويمنع اختراقات الأعداء، ويفشل محاولاتهم لإثارة أي توجهات انشقاقية خاطئة.

صاحب السمو الملكي:

إن المواطنين الشيعة في المملكة هم جزء أصيل لا يتجزأ من كيان هذا الوطن الغالي، فهو وطنهم النهائي، لا بديل لهم عنه، ولا ولاء لهم لغيره، وهم من بادروا إلى الانضواء تحت رايته الخفاقة حينما رفعها الملك المؤسس عبد العزيز طاب ثراه، دون تمنع أو تردد، ووضعوا كل إمكاناتهم وثرواتهم في خدمة بناء الوطن، متطلعين إلى العدل والأمن والمساواة والاستقرار.

وهم في هذه الظروف العصيبة، يؤكدون ولاءهم الوطني، ومن واقع حرصهم على الوحدة الوطنية، وغيرتهم على مستقبل الوطن وتقدمه، يرون ضرورة المعالجة السريعة لهذه القضايا التي سبق أن رفعوها مرارا وتكرارا لسموكم الكريم، ولسائر المسئولين الكرام.

١ ـ يتطلع المواطنون الشيعة لمساواتهم مع بقية المواطنين، بإتاحة الفرص أمامهم لخدمة وطنهم في مختلف الميادين والمجالات، حيث لا تزال مستويات ومرافق عديدة من أجهزة الدولة ووظائفها تستثني المواطنين الشيعة من العمل فيها كالمجال العسكري والأمني والدبلوماسي، وتحرم المرأة منهم من تقلد مناصب إدارية كما هو الحال في إدارة تعليم البنات

بوزارة المعارف. وذلك لون من ألوان التمييز الطائفي الذي لا تقره الشريعة الإسلامية ولا المواثيق الإنسانية، ويشكل حرمانا للمواطنين الشيعة من حق طبيعي، كما هو حرمان للوطن من الاستفادة من طاقات أبنائه وكفاءاتهم.

لقد أتاحت فرص التعليم التي وفرتها الدولة نمو القدرات والكفاءات المؤهلة من أبنائهم كسائر المواطنين. ومما يؤدي إلى الإحباط والألم عدم تمتع الكفاءات الشيعية بتكافؤ الفرص مع أمثالها التي تشق طريقها إلى مختلف المواقع والمناصب في الدولة، حيث يهمش هؤلاء بسبب انتمائهم المذهبي.

ولمعالجة هذا الأمر نقترح ما يلي:

أ ـ اهتمام المسئولين بالتأكيد الصريح على المساواة بين المواطنين على اختلاف مناطقهم ومذاهبهم.

ب ـ تشكيل لجنة وطنية عاجلة ذات صلاحية بمشاركة عناصر مؤهلة من الشيعة للنظر في واقع التمييز الطائفي ومعالجته بتمثيل المواطنين الشيعة في المناصب العليا للبلاد كمجلس الوزراء، ووكلاء الوزارات، والتمثيل الدبلوماسي، والأجهزة العسكرية والأمنية، ورفع نسبة مشاركتهم في مجلس الشورى.

ج ـ تجريم وإدانة أي ممارسة للتمييز الطائفي قد تصدر من بعض المغرضين والمنتفعين في أي موقع، وسن القوانين اللازمة لذلك وإلغاء كافة التعميمات والإجراءات الإدارية السابقة المؤدية للتمييز.

د ـ وقف كافة الإجراءات الأمنية التي لا تستند على قانون كالاعتقال والمتابعة والإستجوابات والمنع من السفر والتوقيف عند الحدود والتفتيش الشخصي بما يرافقه من إهانات، والعمل على إزالة آثار الإعتقالات السابقة.

٢ ـ تعاني بلادنا من وجود توجهات مذهبية تعصبية، تثير الكراهية والبغضاء تجاه المذاهب الإسلامية الأخرى وأتباعها، وخاصة الشيعة، وتشيع الازدراء بهم، وتصل إلى حد التحريض عليهم واستهداف وجودهم ومصالحهم.

وتستفيد هذه التوجهات التعصبية من نفوذها ومواقعها الرسمية. فمناهج التعليم الديني في المدارس والجامعات يتكرر فيها وصف المذاهب الإسلامية الأخرى وآراءهم خ من الشيعة وغيرهم خ بالكفر والشرك والضلال والابتداع.

والبرامج الدينية في وسائل الإعلام الرسمية، محتكرة لاتجاه مذهبي واحد، يبث ثقافة الرفض للمذاهب الإسلامية الأخرى، والإساءة لمعتنقيها. وينطبق ذلك على غالب المؤسسات الدينية في البلاد كالمحاكم الشرعية، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومراكز الدعوة والإرشاد.

إن فتاوى تحريضية كثيرة قد صدرت من بعض هذه الجهات ضد المواطنين الشيعة، كما أن عددا كبيرا من الكتب والنشرات قد طبعت ووزعت ـ ولا تزال تطبع وتوزع ـ في هذا الاتجاه، فضلا عن الخطب والمحاضرات المتواصلة.

إن هذا الشحن الطائفي المستمر قد ربى أجيالا على التعصب والحقد، وخلق أجواء من الكراهية والنفور بين أبناء الوطن الواحد، مما يثير القلق على مستقبل الوحدة الوطنية، والسلم والأمن الإجتماعي. وقد تستفيد قوى خارجية من تغذية هذه الأجواء واستثمارها ضد مصالح بلادنا، وليس بعيدا عنا ما حصل في بلدان إسلامية أخرى من احتراب أهلي وصراعات طائفية عنيفة.

في مواجهة هذا الواقع الخطير، نأمل من الدولة ما يلي:

أ ـ وضع حد لهذه التوجهات والممارسات التعصبية، بدءا من مناهج التعليم، ووسائل الإعلام، وما يصدر عن المؤسسات الدينية الرسمية.

ب ـ اعتماد سياسة وطنية تثقيفية تبشر بالتسامح، والاعتراف بالتعدد المذهبي القائم فعلا في البلاد، وتأكيد الاحترام لحقوق الإنسان، وكرامة المواطن وحريته الدينية والفكرية.

ج ـ إقرار إجراءات رادعة لتجريم وإدانة أي شكل من أشكال التحريض على الكراهية بين المواطنين، والإساءة لمذاهبهم الإسلامية المختلفة.

د ـ صدور إعلان صريح من قيادة هذه البلاد يؤكد احترام حقوق الشيعة في المملكة ومساواتهم مع بقية المواطنين.

٣ ـ حينما تعترف الدولة بمواطنية مواطنيها على اختلاف منابتهم المذهبية والمناطقية، وتتحمل مسئولية رعايتهم وحماية مصالحهم، فذلك يعني أن يتمتعوا في ظلها بحق التعبد بمذاهبهم وأداء شعائرهم الدينية. ولا يصح أن يكون ذلك الحق محصورا بأتباع مذهب معين، بينما يتعرض الآخرون للضغوط والمضايقات في الالتزام بواجباتهم الدينية.

إن المواطنين الشيعة في المملكة لا زالوا يعانون من مختلف الضغوط والمضايقات في أداء شعائرهم الدينية، حيث يمنع عليهم بناء المساجد والحسينيات إلا بصعوبة بالغة، ولا يتمتعون بأي حرية على المستوى الثقافي، حيث تمنع طباعة كتبهم ودخولها من الخارج، وإقامة أي مؤسسة ثقافية أو مركز ديني.

كما انتقصت كثير من صلاحيات قاضيي محكمتي الأوقاف والمواريث في القطيف والأحساء بتدخلات المحاكم الشرعية الكبرى.

وفي بعض المناطق كالمدينة المنورة يعاني فيها المواطنون الشيعة أشد أنواع الضغوط والمضايقات غير المقبولة ولا المبررة.

إن هذه الضغوط والمضايقات تشكل عامل إثارة وإزعاج كبير للمواطنين الشيعة، وانتقاص من حقوقهم الإنسانية والدينية والوطنية، كما يعطي الفرصة للأعداء لتشويه صورة بلادنا وسمعتها.

ومن أجل معالجة هذه الإشكاليات نقترح ما يلي:

أ ـ استحداث جهة رسمية تابعة إداريا لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، على غرار محكمة الأوقاف والمواريث التابعة لوزارة العدل، وتكون هذه الجهة بإدارة علماء من الشيعة، لتنظيم شؤونهم الدينية والثقافية تحت رعاية الدولة.

ب ـ إلغاء القيود والمضايقات على الشعائر الدينية وفسح المجال لطباعة ودخول الكتب والمطبوعات الشيعية، وضمان حرية التعبير.

ج ـ السماح للمواطنين الشيعة بحقهم في التعليم الديني وإنشاء معاهد وكليات دينية للتعليم حسب مذهبهم.

د ـ تطبيق الأوامر الملكية القاضية بحرية المواطنين الشيعة في الرجوع إلى محاكمهم الشرعية وإعطاء هذه المحاكم صلاحيات قانونية وتنفيذية مناسبة.

ونعرب أخيرا عن ثقتنا في اهتمام قيادة البلاد بالتطوير والإصلاح لمعالجة النواقص والثغرات، فالكمال لله وحده، والمطلوب هو السعي وبذل الجهد، وهذا ما تتمتع به قيادة البلاد إن شاء الله.

حفظكم الله ورعاكم، وحمى الله بلادنا من كل مكروه، وأدام عليها نعمة الأمن والإيمان في ظل رعاية خادم الحرمين الشريفين وسموكم الكريم والحكومة الموقرة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رفعت بتاريخ ٢٨ صفر١٤٢٤هـ

الموافق ٣٠ ابريل ٢٠٠٣م

■ نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير/ سلطان بن عبد العزيز آل سعود، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام.

■ نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير/ طلال بن عبد العزيز آل سعود، رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية.

■ نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير/ نواف بن عبد العزيز آل سعود، رئيس الاستخبارات العامة.

■ نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير/ نايف بن عبد العزيز آل سعود، وزير الداخلية.

■ نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير / سلمان بن عبد العزيز آل سعود أمير منطقة الرياض.

■ نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير/ أحمد بن عبد العزيز آل سعود، نائب وزير الداخلية.

■ نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير/ مقرن بن عبد العزيز آل سعود، أمير منطقة المدينة المنورة.

■ نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير/ سعود الفيصل بن عبد العزيز آل سعود، وزير الخارجية.

■ نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير / محمد بن فهد بن عبد العزيز آل سعود، أمير المنطقة الشرقية.

■ نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير/ عبد العزيز بن فهد بن عبد العزيز آل سعود، وزير الدولة، عضو مجلس الوزراء، ورئيس ديوان مجلس الوزراء.

قائمة الموقعين

١. الشيخ محمد سليمان الهاجري/ قاضي محكمة الأوقاف والمواريث بالأحساء
٢. السيد علي بن ناصر السلمان/عالم دين/ الدمام
٣. الشيخ حسن موسى الصفار/عالم دين/ القطيف
٤. السيد هاشم محمد السلمان/عالم دين/ الأحساء
٥. السيد حسن باقر العوامي/محامي/ القطيف
٦. د. محمد حسين الحبوبي/أستاذ جامعي/ المدينة المنورة
٧. د. عبد الخالق عبد الله آل عبد الحي/أستاذ جامعي/ الرياض
٨. د. عدنان عبد الرضا الشخص/أستاذ جامعي/ الظهران
٩. جعفر محمد الشايب/رجل أعمال/ القطيف
١٠. نجيب عباس الخنيزي/كاتب/ القطيف
١١. حسين حسن عبد الله النمر/رجل أعمال/ الدمام
١٢. محمد جلال حسين البحراني/رجل أعمال/ الأحساء
١٣. الشيخ ابراهيم علي البطاط/عالم دين/ الأحساء
١٤. الشيخ حسن محمد ناصرا لنمر/عالم دين/ الدمام
١٥. الشيخ فوزي محمد تقي آل سيف/عالم دين/ القطيف
١٦. الشيخ جعفر محمد حسن الربح/عالم دين/ القطيف
١٧. عبد المحسن الشيخ علي الخنيزي/كاتب/ القطيف
١٨. الشيخ حسن الشيخ باقر بو خمسين/عالم دين/ الأحساء
١٩. عبد الله عبد المحسن السبتي/موظف ارامكو متقاعد/ الأحساء
٢٠. الشيخ يوسف سلمان المهدي/عالم دين/ القطيف
٢١. أحمد ناصر الأبرق النخلي/رجل أعمال/ المدينة المنورة
٢٢. محمد جاسم المحفوظ/كاتب/ القطيف
٢٣. رضا عبد الله محمد المدلوح/رجل أعمال/ القطيف
٢٤. عبد الله رضي الشماسي/رجل أعمال/ القطيف
٢٥. عبد العلي يوسف آل سيف/محامي/ القطيف
٢٦. فؤاد نصر الله/صحفي/ القطيف
٢٧. ميرزا علي الخويلدي/كاتب وصحفي/ القطيف
٢٨. د. عدنان جعفر آل حسن/أستاذ جامعي/ الرياض
٢٩. د. محمد مهدي عبد المحسن الخنيزي/أستاذ جامعي/ الرياض
٣٠. السيد عبد الله ابراهيم العبد المحسن/عمدة القارة سابقا/ الأحساء
٣١. مهدي ياسين الرمضان/رجل أعمال/ الأحساء
٣٢. باقر الشيخ محمد الهاجري/رجل أعمال/ الأحساء
٣٣. طاهر عبد المنعم الهاجوج/رجل أعمال/ المدينة المنورة
٣٤. الشيخ حسن مكي الخويلدي/عالم دين/ القطيف
٣٥. نوال موسى اليوسف/صحفية/ القطيف
٣٦. الشيخ عادل عبد الله بو خمسين/عالم دين/ الأحساء
٣٧. زكي عبد الله الميلاد/رئيس تحرير مجلة الكلمة/ القطيف
٣٨. حسن مهدي المصطفى/صحفي/ القطيف
٣٩. عالية علي مكي فريد/صحفية/ القطيف
٤٠. محمد باقر النمر/رئيس تحرير مجلة الواحة/ القطيف
٤١. الشيخ عبد الكريم كاظم احبيل/عالم دين/ القطيف
٤٢. محمد السيد علي العلوي آل دريس/عالم دين/ القطيف
٤٣. الشيخ حسين علي المصطفى/عالم دين/ القطيف
٤٤. الشيخ محمد موسى الصفار/عالم دين/ القطيف
٤٥. الشيخ محمد خليل أبو زيد/خطيب/ القطيف
٤٦. عبد الله حسن العبد الباقي/مصرفي/ القطيف
٤٧. الشيخ عبد المحسن محمد طاهر النمر/عالم دين/ الدمام
٤٨. الشيخ موسى عبد الهادي بو خمسين/عالم دين/ الأحساء
٤٩. السيد محمد علي السيد هاشم العلي/عالم دين/ الأحساء
٥٠. الشيخ علي علي محمد الدهنين/عالم دين/ الأحساء
٥١. الحاج علي حسين الخليفة/عميد أسرة الخليفة/ الأحساء
٥٢. د. محمد عبد الله الشخص/أستاذ جامعي سابق/ الدمام
٥٣. علي حسين علي الجبران/رجل أعمال/ الدمام
٥٤. مبارك عبد المحسن الأمير/رجل أعمال/ الدمام
٥٥. عبد الله محمد المحمد علي/رجل أعمال/ الدمام
٥٦. د. محمد رضا بو حليقة/رجل أعمال/ الدمام
٥٧. محمد سعيد العلي/مدير شركة متقاعد/ الدمام
٥٨. جواد محمد بو حليقة/رجل أعمال/ الدمام
٥٩. د. محمد جعفر آل حسن/أستاذ جامعي/ الرياض
٦٠. د. عيسى عبد الله السعيد/استاذ جامعي/ الرياض
٦١. د. علي عبد الله الحاجي/أستاذ جامعي/ الرياض
٦٢. ياسر أحمد بو خمسين/موظف أهلي/ الرياض
٦٣. عبد الله حبيب العبدي/موظف أهلي/ الرياض
٦٤. عبد الإله حسن آل مدن/موظف أهلي/ الرياض
٦٥. د. حسن علي اسعيد/طبيب/ الرياض
٦٦. صادق محمد الجبران/مستشار قانوني/ الأحساء
٦٧. سعيد عبد الله الخرس/مهندس معماري/ الأحساء
٦٨. عبد الحميد حسن ابراهيم الملا/رجل أعمال/ الأحساء
٦٩. حسين علي العلي/روائي وقاص/ الأحساء
٧٠. علي باقر الموسى/كاتب صحفي/ الأحساء
٧١. محمد طاهر الجلواح/كاتب/ الأحساء
٧٢. أمير موسى بو خمسين/كاتب/ الأحساء
٧٣. حسن أحمد العبد الباقي/شخصية اجتماعية/ القطيف
٧٤. الشيخ محمود محمد تقي آل سيف/عالم دين/ القطيف
٧٥. الشيخ جواد علي منصور آل جضر/عالم دين/ القطيف
٧٦. الشيخ عبد الله أحمد اليوسف/عالم دين/ القطيف
٧٧. الشيخ منصور جعفر آل سيف/عالم دين/ القطيف
٧٨. د. كامل السيد علي العوامي/طبيب/ القطيف
٧٩. زكي منصور أبو السعود/حقوقي ومصرفي/ القطيف
٨٠. عبد الباقي عبد الكاظم البصارة/رجل أعمال/ القطيف
٨١. حسين رمضان القريش/ناشط اجتماعي/ القطيف
٨٢. عبد العزيز سعيد المحروس/رجل أعمال/ القطيف
٨٣. حسين علي منصور العبد الجبار/رجل أعمال/ القطيف
٨٤. مهدي محمد الصائغ/رجل أعمال/ القطيف
٨٥. زكي السيد حسن العوامي/مهندس استشاري/ القطيف
٨٦. هاشم علوي مهدي الشرفاء/مهندس/ القطيف
٨٧. إنعام مقبل السيهاتي/فنانة تشكيلية/ القطيف
٨٨. عبد الله منصور الناصر/أكاديمي/ الرياض
٨٩. عدنان السيد محمد العوامي/شاعر وأديب/ القطيف
٩٠. محمد رضي الشماسي/أستاذ جامعي/ القطيف
٩١. صالح عبد الله الخضر/رجل أعمال/ القطيف
٩٢. هاشم مرتضى الحسن/متقاعد/ القطيف
٩٣. جهاد عبد الإله الخنيزي/مدرس/ القطيف
٩٤. عبد الله عبد المحسن الشايب/مهندس استشاري/ الأحساء
٩٥. محمد جواد محمد الجبران/مهندس متقاعد/ الأحساء
٩٦. السيد محمد باقر الهاشم/عالم دين/ الأحساء
٩٧. السيد طاهر حسين العبد المحسن/مهندس ميكانيكي/ الأحساء
٩٨. الشيخ عادل محمد العلي/عالم دين/ الأحساء
٩٩. محمد باقر الموسى/اخصائي علاج طبيعي/ الأحساء
١٠٠. محمد علي أحمد الشخص/موظف حكومي/ الرياض
١٠١. د. محمد اليوسف/أستاذ جامعي/ الرياض
١٠٢. د. محمد حسين ابراهيم/مهندس معماري/ الرياض

١٠٣. د. عبد الرسول موسى العمران/أستاذ جامعي/ الرياض
١٠٤. هاشم جعفر آل حسن/موظف أهلي/ الرياض
١٠٥. عبد الله علي فاران/متقاعد/ القطيف
١٠٦. مريم المسكين/أخصائية حاسب آلي/ القطيف
١٠٧. د. عبد الحكيم جواد المطر/أستاذ جامعي/الرياض
١٠٨. أحمد جعفر آل حسن/موظف أهلي/ الرياض
١٠٩. كاظم شبيب آل شبيب/رجل أعمال/ القطيف
١١٠. الشيخ موسى محمد العاشور/عالم دين/ القطيف
١١١. الشيخ حسن عبد الكريم آل جميع/عالم دين/ القطيف
١١٢. الشيخ عبد اللطيف سلمان الناصر/عالم دين/ القطيف
١١٣. محمد حسن العبد الباقي/ موظف شركة/ القطيف
١١٤. علي أحمد الموسى/رجل أعمال/ الدمام
١١٥. عبد الحميد علي الفضل/رجل أعمال/ الدمام
١١٦. حبيب ياسين بو حليقة/متقاعد/ الدمام
١١٧. جواد باقر علي الشخص/مهندس/ الدمام
١١٨. د. صدقي أحمد أبو خمسين/أستاذ جامعي/ الظهران
١١٩. د. فؤاد محمد السني/أستاذ جامعي/ القطيف
١٢٠. نادية أنور الجشي/أخصائية تثقيف صحي/ القطيف
١٢١. جابر عيسى علي بو صالح/موظف حكومي/ الدمام
١٢٢. علي عبد الله العباد/موظف حكومي/ الدمام
١٢٣. محمد أحمد العيسى/موظف حكومي/ الدمام
١٢٤. عبد الله محمد الحليمي/رجل أعمال/ الأحساء
١٢٥. مصطفى عبد الهادي الشيخ/مدرس/ الدمام
١٢٦. محمد عبد الهادي الشيخ/مدرس/ الدمام
١٢٧. علي حسين الحرابة/مدرس/ الدمام
١٢٨. مهدي حسن علي الناصر/ناشط اجتماعي/ القطيف
١٢٩. عيسى أحمد المزعل/رجل أعمال/ القطيف
١٣٠. الشيخ غازي شبيب الشبيب/عالم دين/ القطيف
١٣١. جاسم حسن آل قو أحمد/رجل أعمال/القطيف
١٣٢. ماجد سعود العبد العال/رئيس جمعية خيرية/ القطيف
١٣٣. السيد محمد حسن العوامي/عالم دين/ القطيف
١٣٤. محمد علي الخليفة/رجل أعمال/ القطيف
١٣٥. علي حسن ابراهيم الملا/رجل أعمال/ الأحساء
١٣٦. حسن حسين حسن البقشي/رجل أعمال/ الأحساء
١٣٧. أمين ادريس الخواجة/رجل أعمال/ الأحساء
١٣٨. جميل عبد المحسن العمراني/رجل أعمال/ الأحساء
١٣٩. حسن علي العمراني/مدرس/ الأحساء
١٤٠. حسين علي البطاط/رجل أعمال/ الأحساء
١٤١. علي محمد العمراني/رجل أعمال/ الأحساء
١٤٢. أحمد محمد العيسى/موظف/ الأحساء
١٤٣. الشيخ محمد علي علي العباد/عالم دين/ الأحساء
١٤٤. الشيخ حسين صالح آل صويلح/عالم دين/ القطيف
١٤٥. حسن عبد علي حمادة/مدرس وكاتب/ القطيف
١٤٦. الشيخ حميد منصور آل عباس/عالم دين/ القطيف
١٤٧. عبد الله مكي آل إبراهيم/موظف/ القطيف
١٤٨. دلال عبد الله الناصر/أخصائية إجتماعية/ القطيف
١٤٩. حسين يوسف المنصور/موظف أهلي/ الدمام
١٥٠. باقر حسين العلي/مدرس/ الدمام
١٥١. علي محمد علي بوزيد/موظف أهلي/ الدمام
١٥٢. شفيق حسن المناميين/موظف أهلي/ الرياض
١٥٣. محمد خليل العاقول/موظف أهلي/ الرياض
١٥٤. عبد العزيز محمد آل صبيحة/موظف حكومي/ الرياض
١٥٥. محمد سلمان أحمد العلي/موظف أهلي/ الرياض
١٥٦. د. علي حسن الجنوبي/أستاذ جامعي/ الرياض
١٥٧. عيد محمد علي المؤمن/متقاعد/ الأحساء
١٥٨. محمد حسن الخليفة/رجل أعمال/ الأحساء
١٥٩. عبد المحسن محمد علي المؤمن/متقاعد/ الأحساء
١٦٠. سلمان عبد الله علي السلمان/رجل أعمال/ الأحساء
١٦١. د. محمد حسن أحمد البحراني/طبيب/ الأحساء
١٦٢. علي موسى السليمان/رجل أعمال/ الأحساء
١٦٣. سمير فهد العمراني/موظف/ الأحساء
١٦٤. علي محمد الناصر/رجل أعمال/ الأحساء
١٦٥. السيد حيدر حسين العوامي/عالم دين/ القطيف
١٦٦. د. وجيه علي المصطفى/أستاذ جامعي/ القطيف
١٦٧. أحمد محمد ناصر النمر/كاتب/ القطيف
١٦٨. عباس أحمد الحايك/كاتب مسرحي/ القطيف
١٦٩. أثير ابراهيم السادة/صحفي/ القطيف
١٧٠. أحمد قاسم آل بزرون/مدرس/ القطيف
١٧١. جعفر محمد العيد/مدرس/ القطيف
١٧٢. زكي علي الصالح/رجل أعمال/ القطيف
١٧٣. شفيق معتوق العبادي/شاعر/ القطيف
١٧٤. غادة جواد الزاير/أخصائية صحة فم وأسنان/ القطيف
١٧٥. حسين محمد العمراني/موظف/ الأحساء
١٧٦. محمد أحمد حسين العمران/موظف/ الأحساء
١٧٧. جواد حسين الشايب/موظف/ الأحساء
١٧٨. جواد محمد علي العمراني/مدرس/ الأحساء
١٧٩. عبد الواحد خليفة الشايب/كاتب/ الأحساء
١٨٠. طالب محمد آل سيد حسن/موظف/ الأحساء
١٨١. محمد عبد الحسن الصالح/موظف/ الأحساء
١٨٢. عبد الكريم مبارك آل زرع/أديب/ القطيف
١٨٣. الشيخ محمد حسن العليوات/عالم دين/ القطيف
١٨٤. شاكر أحمد نوح/موظف/ القطيف
١٨٥. عبد رب الرسول آل محمد حسين/أكاديمي/ القطيف
١٨٦. هيام حسن السنان/فنية تمريض/ القطيف
١٨٧. حسن علي العبد الله/موظف/ الأحساء
١٨٨. سامي ناصر علي الصحيح/مدرس/ الأحساء
١٨٩. سعيد علي المسيلم/مدرس/ الأحساء
١٩٠. عدنان محمد الحسن/موظف أهلي/ الأحساء
١٩١. صادق ابراهيم العمراني/موظف حكومي/ الأحساء
١٩٢. حسن محمد الحسن/موظف أهلي/ الأحساء
١٩٣. حسين ناصر العمراني/موظف/ الأحساء
١٩٤. د. بدر علي المصطفى/طبيب استشاري/ القطيف
١٩٥. د. عادل عبد الكريم آل سعود/صيدلي/ القطيف
١٩٦. عباس رضي الشماسي/رئيس جمعية خيرية/ القطيف
١٩٧. آمال عبد الله المبارك/أخصائية تغذية/ القطيف
١٩٨. عبد المحسن حسسن العمراني/رجل أعمال/ الأحساء
١٩٩. السيد محمد السيد علي العبد المحسن/رجل أعمال/ الأحساء
٢٠٠. محمد عبد المحسن العمراني/مصرفي/ الأحساء
٢٠١. نزار علي المصطفى/رجل أعمال/ القطيف
٢٠٢. أحمد حسن الحليلي/رجل أعمال/ القطيف
٢٠٣. جواد رضي الزاير/رجل أعمال/ القطيف
٢٠٤. حبيب آل محمود/صحفي/ القطيف
٢٠٥. علي عبد الله أحمد الحي/رجل أعمال/ القطيف
٢٠٦. جمال حسين صالح الإبراهيم/كاتب/ القطيف
٢٠٧. زينب مقبل السيهاتي/إدارية/ القطيف
٢٠٨. علي أحمد علي البحراني/موظف حكومي/ الدمام
٢٠٩. سامي عبد الله حسن المهنا/رجل أعمال/ الدمام
٢١٠. د. عبد الله حسين البحراني/أستاذ جامعي متقاعد/ الدمام
٢١١. عبد المحسن حسين أحمد السلطان/رجل أعمال/ الدمام
٢١٢. رياض الشيخ باقر أبو خمسين/رجل أعمال/ الدمام
٢١٣. د. حبيب حسين العلي/أستاذ جامعي/ الدمام
٢١٤. د. باقر محمد الرمضان/أستاذ جامعي/ الظهران
٢١٥. د. ثامر عبد المحسن عبد الله العيثان/أستاذ جامعي/ الظهران
٢١٦. د. رياض أحمد المصطفى/رجل أعمال/ القطيف
٢١٧. سعيد حسين محمد الشرفاء/ناشط اجتماعي/ القطيف
٢١٨. د. حاتم محمد الهاني/طبيب استشاري/ القطيف

٢١٩. محمد حسن آل قريش/متقاعد/ القطيف
٢٢٠. عبد العظيم حسين محمد الصادق/أخصائي نفسي علاجي/ القطيف
٢٢١. علي محمد حسين آل عباس/رجل أعمال/ القطيف
٢٢٢. عادل عبد الكريم المتروك/مهندس/ القطيف
٢٢٣. غنية موسى آل يوسف/ممرضة/ القطيف
٢٢٤. نسيم عبد الله الخرس/موظف/ الأحساء
٢٢٥. الهام محمد حسن العلوان/موظفة/ الأحساء
٢٢٦. صباح وليد محمد الخرس/موظفة/ الأحساء
٢٢٧. السيد عبد الله السيد حسن الموسوي/عالم دين/ الأحساء
٢٢٨. عبد الرحيم علي البخيتان/مهندس/ الأحساء
٢٢٩. جواد معتوق الجاسم/مهندس/ الأحساء
٢٣٠. جمعة أحمد الحداد/موظف متقاعد/ الأحساء
٢٣١. صادق ياسين الرمضان/موظف/ الأحساء
٢٣٢. حسين موسى حسن آل سليمان/رجل أعمال/ الأحساء
٢٣٣. عبد رب الرسول محمد الصالح/موظف شركة/ الأحساء
٢٣٤. د. عبد الكريم محمد الجزيري/أكاديمي/ الظهران
٢٣٥. د. نظير عباس البغلي/أكاديمي/ الظهران
٢٣٦. يوسف أحمد الحسن/كاتب/ الدمام
٢٣٧. الشيخ عبد الغني محمد العباس/عالم دين/ القطيف
٢٣٨. د. محمد موسى القريني/أكاديمي/ الأحساء
٢٣٩. علي أحمد الميداني/موظف أهلي/ القطيف
٢٤٠. أحمد حسن علي البقشي/مدرس/ الأحساء
٢٤١. عبد الله علي علي العباد/رجل أعمال/ الدمام
٢٤٢. محمد عبد الله حسن الخليفة/رجل أعمال/ الدمام
٢٤٣. غسان عبد الله النمر/رجل أعمال/ الدمام
٢٤٤. جواد محمد علي الأريش/رجل أعمال/ الدمام
٢٤٥. د. علي حسين بوصالح/طبيب/ الدمام
٢٤٦. د. سمير علي البغلي/طبيب/ الدمام
٢٤٧. مهدي أحمد محمد الطاهر/أكاديمي/ الدمام
٢٤٨. عبد الحميد حسين السمين/موظف أهلي/ الدمام
٢٤٩. عبد الله حسن محمد الناصر/رجل أعمال/ الدمام
٢٥٠. سمير علي الخميس/رجل أعمال/ الدمام
٢٥١. حسين محمد العبد الوهاب/رجل أعمال/ الدمام
٢٥٢. محمد علي حسن المصطفى/رجل أعمال/القطيف
٢٥٣. شذر وجيه المصطفى/أخصائية تربية خاصة/ القطيف
٢٥٤. ابراهيم محمد علي القيصوم/مهندس/ القطيف
٢٥٥. رضوان محمد النمر/موظف أهلي/ القطيف
٢٥٦. محمد حسن الماجد/شاعر/ القطيف
٢٥٧. محسن أمين الشبركة/مدرس/ القطيف
٢٥٨. مهدي أحمد سويف/مدرس/ القطيف
٢٥٩. عبد المجيد حسن علي الفرج/موظف متقاعد/ القطيف
٢٦٠. حسين سلمان العوامي/متقاعد/ القطيف
٢٦١. جمعة محمد الصاغة/رجل أعمال/ الدمام
٢٦٢. عبد الله علي حسن النجيدي/رجل أعمال/ الدمام
٢٦٣. شكري محمد مسلم الحرز/أكاديمي/ الدمام
٢٦٤. نوح محمد ياسين الحواج/رجل أعمال/ الدمام
٢٦٥. جاسم حسين عبد الله المشرف/كاتب/ الدمام
٢٦٦. أحمد محمد طاهر النمر/مهندس/ الدمام
٢٦٧. أحمد علي محمد المسلم/رجل أعمال/ الدمام
٢٦٨. محمد علي محمد الخويتم/موظف حكومي/ الدمام
٢٦٩. فضل الله سلمان بو حليقة/موظف حكومي/ الأحساء
٢٧٠. صالح حسين الخرس/موظف حكومي/ الأحساء
٢٧١. يوسف معتوق بو علي/موظف حكومي/ الأحساء
٢٧٢. علي حسن الجاسم/موظف حكومي/ الأحساء
٢٧٣. الشيخ عبد الرؤوف بن علي القرقوش/عالم دين/ الأحساء
٢٧٤. الشيخ عقيل معتوق محمد الشبعان/عالم دين/ الأحساء
٢٧٥. الشيخ نجيب حسين الحرز/عالم دين/ الأحساء
٢٧٦. محمد عبد المحسن علي المحمد صالح/موظف شركة/ الدمام
٢٧٧. فوزي حسين الخليفة/رجل أعمال/ الأحساء
٢٧٨. حسين محمد الخليفة/رجل أعمال/ الأحساء
٢٧٩. عبد الله علي النمر/رئيس جمعية خيرية/ القطيف
٢٨٠. د. حسن عبد المجيد الفرج/طبيب/ القطيف
٢٨١. نبيه عبد المحسن البراهيم/مهندس/ القطيف
٢٨٢. أسعد علي النمر/اختصاصي نفسي/ القطيف
٢٨٣. السيد طاهر السيد جعفر الشميمي/عالم دين/ القطيف
٢٨٤. حسين علي العوامي/صحفي/ القطيف
٢٨٥. باقر علي الشماسي/كاتب/ القطيف
٢٨٦. خضر علي البراهيم/موظف شركة/ القطيف
٢٨٧. جواد محمد الصفواني/موظف شركة/ القطيف
٢٨٨. حسين عبد الله عباس الداود/ناشط اجتماعي/ القطيف
٢٨٩. د. غالب عبد المحسن الفرج/طبيب/ القطيف
٢٩٠. د. عبد العزيز الجامع/صيدلي/ القطيف
٢٩١. عبد المحسن علي حسين المحمد صالح/رجل أعمال/ الدمام
٢٩٢. حسين عبد الله حسين الخليفة/موظف أهلي/ الدمام
٢٩٣. صالح محمد علي الخميس/رجل أعمال/ الدمام
٢٩٤. علي عبد الله محمد علي الأبرش/رجل أعمال/ الدمام
٢٩٥. حسن علي حسين المحمد علي/رجل أعمال/ الدمام
٢٩٦. حسين أحمد علس الموسى/مدرس متقاعد/ الدمام
٢٩٧. علي حسين علي الدجاني/رجل أعمال/ الدمام
٢٩٨. عبد العزيز علي المؤمن/مدرس متقاعد/ الدمام
٢٩٩. عبد الله محمد عبد الله محمد/موظف أهلي/ الدمام
٣٠٠. علي محمد تقي عبد الله ميدان/موظف شركة/ الدمام
٣٠١. محمد علي محمد المسلم/موظف أهلي/ الدمام
٣٠٢. صالح مبارك النظام/موظف حكومي/ الدمام
٣٠٣. سعيد جواد طاهر بو حليقة/موظف حكومي/ الأحساء
٣٠٤. رمضان ابراهيم/موظف أرامكو/ الأحساء
٣٠٥. ابراهيم محمد بو سعيد/موظف حكومي/ الأحساء
٣٠٦. حسن طاهرالحداد/رجل أعمال/ الأحساء
٣٠٧. حسن سلمان أحمد بو حليقة/موظف حكومي/ الأحساء
٣٠٨. عبد الله محمد بو خمسين/موظف حكومي/ الأحساء
٣٠٩. جاسم أحمد الرمضان/موظف حكومي/ الأحساء
٣١٠. عبد الله علي أحمد بو خمسين/مدرس متقاعد/ الأحساء
٣١١. عبد الله عبد الحميد البغلي/موظف حكومي/ الأحساء
٣١٢. جمال عبد الله الغانم/رجل أعمال/ الأحساء
٣١٣. السيد أحمد السيد عبد الله الحسن/موظف شركة/ الأحساء
٣١٤. عبد المحسن علي بو حليقة/موظف شركة/ الأحساء
٣١٥. ابراهيم سلمان بو حليقة/موظف حكومي/ الأحساء
٣١٦. عادل أحمد الصادق/صحفي/ القطيف
٣١٧. علي حسين علي الصالح/ناشط اجتماعي/ القطيف
٣١٨. قيس العبد الباقي/مستشار هندسة/ القطيف
٣١٩. علي أحمد الموسى/رجل أعمال/ القطيف
٣٢٠. نبيل حيدر السادة/موظف/ القطيف
٣٢١. مسلم علي الدار/موظف حكومي/ القطيف
٣٢٢. محمد سعيد الخياط/رجل أعمال/ القطيف
٣٢٣. ذاكر علي آل حبيل/كاتب وباحث/ القطيف
٣٢٤. أحمد حسن آل ربيع/أكاديمي/ القطيف
٣٢٥. علوي حسين الهاشم/أكاديمي/ القطيف
٣٢٦. أديب محمد الشخص/أكاديمي/ الدمام
٣٢٧. عبد الجبار عبد الله محمد السمين/موظف أهلي/ الدمام
٣٢٨. عبد الكريم جعفر محمد المؤمن/موظف متقاعد/ الدمام
٣٢٩. صادق محمد جعفر الغانم/موظف متقاعد/ الدمام
٣٣٠. ياسين سلمان أحمد الهاجري/رجل أعمال/ الدمام
٣٣١. محمد علي حسن الدين/رجل أعمال/ الدمام
٣٣٢. علي سلمان أحمد الهاجري/رجل أعمال/ الدمام
٣٣٣. علي عبد الله يحيى المسلم/موظف أهلي/ الدمام
٣٣٤. د. بثينة جواد اليوسف/طبيبة/ الدمام

٣٣٥. جواد حسين اليوسف/موظف/ الدمام
٣٣٦. عبد الله محمد بو خمسين/رجل أعمال/ الدمام
٣٣٧. عبد الحميد عبد الله المؤمن/مدرس/ الدمام
٣٣٨. عبد الكريم صالح مهدي بو خضر/رجل أعمال/ الدمام
٣٣٩. عبد الله محمد بو حليقة/موظف شركة/ الأحساء
٣٤٠. أحمد عبد الله محمد الخرس/موظف حكومي/ الأحساء
٣٤١. عبد الله علي السبتي/رجل أعمال/ الأحساء
٣٤٢. عبد رب الرسول علي الخليفة/رجل أعمال/ الأحساء
٣٤٣. جميل عبد الله علي الخليفة/موظف حكومي/ الأحساء
٣٤٤. الشيخ أمين علي البقشي/عالم دين/ الأحساء
٣٤٥. د. ابراهيم بن الشيخ حسين الشبيث/طبيب/ الأحساء
٣٤٦. علي عبد المحسن عبد الله الحسن/موظف/ الأحساء
٣٤٧. وجيه نافع الشخص/مهندس/ الأحساء
٣٤٨. واصل عيسى السروج/موظف/ الأحساء
٣٤٩. أحمد موسى عبد الله الحسن/موظف/ الأحساء
٣٥٠. عبد الله علي محمد الخرس/موظف/ الأحساء
٣٥١. حبيب ناصر الشايب/موظف/ الأحساء
٣٥٢. أمين حجي البودريس/أخصائي نفسي/ الأحساء
٣٥٣. منصور عبد الجليل القطري/أكاديمي/ القطيف
٣٥٤. كامل عبد الحميد المبارك/أكاديمي/ القطيف
٣٥٥. افتخار علي حسن المصطفى/سيدة أعمال/ القطيف
٣٥٦. حسن عبد المنعم آل يحيى/أكاديمي/ القطيف
٣٥٧. عبد الكريم عبد الله العوامي/أكاديمي/ القطيف
٣٥٨. أحمد عبد رب الرسول الزاهر/أكاديمي/ القطيف
٣٥٩. طارق عبد المحسن البقشي/أكاديمي/ القطيف
٣٦٠. حسن محمد الشيخ/أكاديمي/ القطيف
٣٦١. مرتضى عبد العظيم السالم/أكاديمي/ القطيف
٣٦٢. عيسى محمد اعفيريت/متقاعد/ القطيف
٣٦٣. رضا حسن الخميس/متقاعد/ القطيف
٣٦٤. حسن علي الزاير/موظف شركة/ القطيف
٣٦٥. د. هادي العوامي/طبيب/ القطيف
٣٦٦. مضر عبد العظيم آل سالم/مصرفي/ الرياض
٣٦٧. فوزي جعفر الدهان/موظف حكومي/ الرياض
٣٦٨. عبد المنعم حسن المعلم/موظف حكومي/ الرياض
٣٦٩. د. محمد عبد الله المعتوق/أستاذ جامعي/ الرياض
٣٧٠. علي حسين آل يعقوب/موظف أهلي/ الرياض
٣٧١. زهير عبد الله الخرس/موظف/ الأحساء
٣٧٢. د. منير حسن البقشي/طبيب استشاري/ الأحساء
٣٧٣. باقر علي بو خمسين/مدرس/ الأحساء
٣٧٤. حسن علي البقشي/مدرس/ الأحساء
٣٧٥. محمد محمد البقشي/رجل أعمال/ الأحساء
٣٧٦. حسن علي البقشي/رجل أعمال/ الأحساء
٣٧٧. صالح عبد الهادي البقشي/مهندس/ الأحساء
٣٧٨. د. محمد موسى القريني/أكاديمي/ الأحساء
٣٧٩. عبد الله عباس السعيد/موظف حكومي/ الأحساء
٣٨٠. أحمد عبد الله الدهنين/رجل أعمال/ الأحساء
٣٨١. راضي جمعة الخليفة/رجل أعمال/ الأحساء
٣٨٢. صالح كاظم المطر/خطيب/ الأحساء
٣٨٣. حسين علي الموسى/رجل أعمال/ الأحساء
٣٨٤. عبد الإله جواد عبد الله الجعفر/رجل أعمال/ الأحساء
٣٨٥. عبد الله أحمد العلي/رجل أعمال/ الأحساء
٣٨٦. عادل سليمان محمد الناصر/رجل أعمال/ الأحساء
٣٨٧. د. فهمي عبد الله محمد الخرس/طبيب أخصائي/ الأحساء
٣٨٨. عبد الواحد أحمد المقابي/مدير مستشفى/ القطيف
٣٨٩. كامل الشيخ عبد الحميد الخطي/مصرفي/ القطيف
٣٩٠. علي حسن الخنيزي/مصرفي/ القطيف
٣٩١. مالك عبد الله الناصر/اقتصادي/ القطيف
٣٩٢. فوزي سعود طناب/مستشار قانوني/ القطيف
٣٩٣. الشيخ محمد علي الحرز/عالم دين/ لأحساء
٣٩٤. الشيخ توفيق جابر العباس/عالم دين/ الأحساء
٣٩٥. الشيخ عبد الله صالح الياسين/عالم دين/ الأحساء
٣٩٦. الشيخ عادل علي الأمير/عالم دين/ الأحساء
٣٩٧. حسين علي الرمضان/موظف حكومي/ الأحساء
٣٩٨. الشيخ توفيق ناصر بو علي/عالم دين/ الأحساء
٣٩٩. الشيخ أحمد راضي الرمضان/عالم دين/ الأحساء
٤٠٠. الشيخ نور الدين عبد الله العبد الله/عالم دين/ الأحساء
٤٠١. جواد محمد حسين الهلال/رجل أعمال/ الأحساء
٤٠٢. حسن أحمد الغزال/رجل أعمال/ الأحساء
٤٠٣. محمد علي المهنا/مدرس/ الأحساء
٤٠٤. عقيل عبد الله العباد/موظف/ الدمام
٤٠٥. نافع عبد الله الحمود/موظف/ الدمام
٤٠٦. حسن أحمد الموسى/موظف حكومي/ الدمام
٤٠٧. علي سلمان الشايب/موظف حكومي/ الدمام
٤٠٨. عبد المحسن جواد العلي/موظف متقاعد/ الدمام
٤٠٩. يحيى عبد الله يحيى المسلم/موظف أهلي/ الدمام
٤١٠. علي محمد معتوق العلي/موظف/ الدمام
٤١١. عمران محمد معتوق الحسن/موظف أهلي/ الدمام
٤١٢. أحمد علي الرمضان/موظف أهلي/ الأحساء
٤١٣. أحمد جواد الخرس/رجل أعمال/ الأحساء
٤١٤. حسين محمد البقشي/رجل أعمال/ الأحساء
٤١٥. جواد ابراهيم الهلال/موظف متقاعد/ الأحساء
٤١٦. محمد طاهر البن الشيخ/موظف أهلي/ الأحساء
٤١٧. عبد العزيز جواد الخرس/رجل أعمال/ الأحساء
٤١٨. هشام يوسف بو علي/موظف أهلي/ الأحساء
٤١٩. د. محمد طاهر الرمضان/صيدلي قانوني/ الأحساء
٤٢٠. د. عبد الله مهدي الرمضان/أخصائي مختبرات/ الأحساء
٤٢١. علي عبد الله احمد العمران/موظف أهلي/ الأحساء
٤٢٢. توفيق جعفر بو حمد/موظف حكومي/ الأحساء
٤٢٣. عبد المحسن علي الرمضان/موظف أهلي/ الأحساء
٤٢٤. حبيب علي آل مسلم/موظف أهلي/ الرياض
٤٢٥. علي عبد الله هاشم/موظف أهلي/ الرياض
٤٢٦. أيمن علي العوامي/موظف أهلي/ الرياض
٤٢٧. وليد عبد الله درويش/موظف أهلي/ الرياض
٤٢٨. علي حسن آل ربيع/موظف أهلي/ الرياض
٤٢٩. د. تيسير باقر الخنيزي/أكاديمي وباحث/ القطيف
٤٣٠. جمال عبد الكريم الحمود/موظف/ القطيف
٤٣١. سعاد عبد الله المهنا/تربوية/ الأحساء
٤٣٢. زهرة عبد الله العيسى/تربوية/ الأحساء
٤٣٣. فاطمة فضل الله بو حليقة/تربوية/ الأحساء
٤٣٤. ازدهار باقر الشواف/تربوية/ الأحساء
٤٣٥. زكي الخاطر/موظف أهلي/ الرياض
٤٣٦. زهير مكي الشافعي/موظف أهلي/ الرياض
٤٣٧. حسن علي محمد الفرج/رجل أعمال/ القطيف
٤٣٨. معصومة علوي آل كاظم/مدرسة/ القطيف
٤٣٩. شوقي محمد علي الحبيب/مشرف تربوي/ القطيف
٤٤٠. معصومة علي الهاجري/ تربوية/ الأحساء
٤٤١. ابتسام محمد حسن الشواف/تربوية/ الأحساء
٤٤٢. راني السنان/أخصائي أشعة/ القطيف
٤٤٣. باسل الغانم/موظف أهلي/ القطيف
٤٤٤. وسام المصطفى/موظف أهلي/ القطيف
٤٤٥. وائل الغانم/موظف أهلي/ القطيف
٤٤٦. صديقة عبد الكريم أبو السعود/أخصائية تعليم/ القطيف
٤٤٧. أحلام عبد الكريم آل حسان/تربوية/ القطيف
٤٤٨. حسين محمد عبد الله المسبح/موظف أهلي/ الأحساء
٤٤٩. عصمت عبد الحميد الرمضان/تربوية/ الأحساء
٤٥٠. إلهام محمد الدين/تربوية/ الأحساء

حافظة طائفية فاجعة

النزعة الميثولوجية المتوهجة بذلك الاستدعاء التاريخي المحشو بأوهام القراءة المفلوجة والمسكونة بحس مؤامراتي شرقي يحاول الصحافي البحراني حافظ الشيخ تقديم قراءة ناعية مرجفة لوضع سياسي إقليمي تنخفض فيها قوى وترتفع أخرى ليس للعوامل المحلية دخالة من أي نوع في صياغته أو توجيهه.

رسالة الشيخ الافتجاعية المنشورة عقب سقوط ما أسمته الزميلة (الحجاز) بـ (الزعيم الورقي) في بغداد تعكس ذلك الاضطراب الشعوري الذي حكم حمولة كتاباته الصحافية وخصوصاً حين يغمس قلمه في حبر الطائفية ليخط سيرة ميثولوجية ليست تاريخية ولكنها إبتكار فريد في صناعة الاسطورة، والمحبوسة في قدرية تاريخية مغلقة، ترى بأن ثمة قوى تآمرية قد حاكت في ليل حالك قصة الهيمنة على العالم.

تلك القراءة المدقعة لا تتطلب رداً لولا أن الصحافي حافظ حفظ شيئاً من اللياقة الصحافية حين زجّ باسم الطائفة الشيعية في المنطقة الشرقية بالسعودية ضمن خطوط الوهم التاريخية لفبركة رواية تاريخية رديئة السبك والعبارة والغرض، فيقحم فيها الصحافي الحصيف هذه الطائفة ضمن مخطط الهيمنة المتواطئة مع قوى الصهيونية والإمبريالية الأميركية، إستكمالاً لما أسماه بـ "الاستراتيجية القديمة المستقرة في الفكر الاستراتيجي للدولة الصهوينية" والتي وجدت في إنهيار صنم بغداد الفرصة التاريخية السانحة لتنفيذها ولكن على يد الشيعة في السعودية!!.

استحواذ الحزن العميق على الشيخ بسبب إنهيار السلطة في بغداد، قد تكون إستدرجته نحو الانزلاق الطائفي والتعبير بطريقة منلفته عن مشاعر هي في الاصل مرشحة للانفلات كرد فعل على السقوط المدوّي للنظام البعثي في العراق. أما أن تخرجه تلك المشاعر المنلفته الى حد إتهام الطائفة الشيعية بناء على "مصادر موثوقة جداً" على طريقة مصادر علماء السلف عن الشيعة "حدّثني من أثق به" وهي مصادر لا تخلو إما من الكذب او التحامل، وفي كل الأحوال فهي مصادر مجروحة إبتداءً، إتهام الطائفة بالتواطىء مع الأميركان الذين باغتوهم بالاتصال لتؤدي في المحصلة النهائية الى "مخيفات في المستقبل القريب، تنطلق من العراق سلماً أو حرباً، ثم بتاتاً لا تنحصر في المنطقة الشرقية للسعودية".

كنت أعتقد بأن إختلاط حافظ الشيخ بالشيعة سواء في البحرين أو السعودية قد أعانه على تبديد أوهام طالما وردت في تراث رموز دينيين مقدّسين لديه والتي ترى بأن سقوط الخليفة العباسي تم بمؤامرة شيعية قادها العلقمي كيما تحتل قوافل المغول تراب المسلمين، ثم تشابكت خيوط المؤامرة، كما يصيغها المخيال الشعبي ذي النزعة السلفية المدقعة، خلال الصراع العثماني الصفوي، لتكتمل في سقوط بغداد الثاني في التاسع من أبريل الماضي، وإتماماً لعملية الخداع الذاتي، حيث تنتعش الغريزة المتعطشة نحو ربط الحوادث وفق تركيبة مؤامراتية، يتحقق فيها الربط على سذاجته بين سقوط بغداد الأول المؤذن بنهاية الخلافة العباسية، وسقوط بغداد الثاني في التاسع من أبريل الماضي ونهاية الخلافة البعثية. أتطلع الى يوم يقرأ فيه هؤلاء التاريخ من غير تراث المقدّسين من رموز السلف والتي تمثل تاريخاً ثانياً للتاريخ، كما أتطلع لأن يقرأ الشيخ تاريخ الدولتين العثمانية والصفوية قراءة غير إنتقائية، حتى لا يتعثر بالاضفاءات الدينية على كل من الدولتين، وحتى لا يلبس العثماني زياً سنياً أو الصفوي زياً شيعياً.

إن نظرة عامة في القراءة المفجوعة للوضع السياسي الراهن وإيجاد مستند تاريخي متوّهم كما يناضل الشيخ ويصر على تحقيق ذلك، وهي قراءة بالمناسبة تلقى إعجاباً وتستجيب لنزعة المخاصمة الطائفية لدى بعض أقطاب التيار السلفي، لا تضيف سوى جرعة حزن أخرى وأسف على إنحدار ساحق في الوعي السياسي والتاريخي.

الوعي المشوّه عن الاصلاح السياسي

هل ثمة ما يبرر مخاوف العائلة المالكة من الاصلاح السياسي رغم تعاظم المطلب الشعبي؟ وهل هناك ما لا يدركه دعاة الاصلاح وترى العائلة المالكة بأنه يستأهل إعطاب ماكينة التغيير وتعطيل حركة التاريخ؟وقبل كل شيء، ماذا يعني الاصلاح السياسي بالنسبة للعائلة المالكة؟

إن فحوى الموقف الرسمي ينبيء عن إدراك مشوّه أو متهاجس. وفيما يبدو فقد إرتبط الاصلاح السياسي بمعنى تآكل إمتيازات العائلة المالكة وتناقص درجة السلطة أو خروجها، جزئياً على الاقل، الى غيرهم. هذه الرابطة المعقودة بين الاصلاح السياسي وتناقص سلطة العائلة المالكة حين تؤخذ منفصلة عن مجمل التغييرات المنتظرة من العملية الاصلاحية ستنجب معها دون ريب هواجس من قبيل الخوف على "ملك الآباء والأجداد".

ثانياً، حين يدرج الاصلاح السياسي في سياق إثنينية ممثلة في العائلة المالكة ومن هم خارجها أو بين السلطة والمجتمع تأخذ العملية الاصلاحية معنى المواجهة بين طرفين متقابلين أو صراع مصالح متضاربة، وهذا من شأنه إبقاء العائلة المالكة المسكونة بهاجس "التنازل" لغيرها، والمصّرة على إبقاء بوابة الاصلاح مغلقة بإحكام مالم يتكرّم المقام السامي بإصدار أوامره بفتح مقدار كوّة ينفذ منها الطفيف من التغيير، وحتى لا يطمع الناس في نيل ما يأملون تارة بقرار سام وثانياً بوازع من أنفسهم وبحوافز تخلقها الأوامر تلك.

في حقيقة الأمر، أن هذا التفسير للموقف الرافض للاصلاح صحيح جزئياً، فقد إعتادت العائلة المالكة أن تنظر الى الاصلاح السياسي من زاوية الملك الذي يحدق به خصومها من أجل تقويضه ونهبه من أهله. ومن أجل تعديل الصورة المنقلبة، فإن الاصلاح السياسي، كما هو مزاول في العالم المتقدّم، يستهدف بدرجة أساسية ومحددة تحسين وتطوير أداء الدولة، من خلال إعادة توزيع السلطة وتنظيمها وفق متطلبات المرحلة التي تعيشها الدولة، ولذلك فهو يمثل إستجابة مباشرة لحاجة الحكومة والشعب من أجل الارتقاء بالأداء العام السياسي والاداري الى مستوى يتحقق فيه الاطمئنان الى القدرة على تلبية أهداف المرحلة وشروطها. فالعملية الاصلاحية، بهذا المعنى الدقيق والصحيح، هي عملية مستمرة في كافة الدول، وليس هناك دولة في العالم بما في ذلك الدول الأكثر تقدّماً وديمقراطية تزعم بأنها وصلت الى مرحلة الاكتفاء والكفاية بما لا يجعلها في حاجة الى الاصلاح.

الاصلاح السياسي بقدر ما يقتطع جزءاً من سلطة العائلة المالكة، فإنه يمنحها حزمة مكافآت أهمها: تعزيز سلطانها واستتباب ملكها وإستقرار أوضاعها الداخلية، وأخيراً حصول الرضا والقبول ممن تحكم، هذا أولاً.

ثانياً، أن المخاوف من إنقضاض الرعايا على العرش بسبب الاصلاح السياسي قد تكون مبررة فيما لو وصلت الاوضاع الى نقطة لم يعد بالإمكان تحمّل بقاء العائلة المالكة في السلطة بسبب تفشي فسادها وجورها في حكم عباد الله، ولكن الحال لا يبدو حتى الآن كذلك، بل قد يبدو الأمر أسهل مما يعتقده الخائفون من العائلة المالكة، فالناس قد تغفر في مناسبات عظيمة أخطاء حكامها، تماماً كما حصل في البحرين، فالأوضاع الداخلية باتت الآن أكثر استقراراً من ذي قبل، تماماً كما هي سمعة وصورة العائلة الحاكمة.

العائلة المالكة عاجزة عن إدارة الدولة وعلاج مشاكلها الداخلية

علاج الشلل بالصدمات قد يكون حلاً

خالد الرشيد

الحديث عن أهمية الإصلاح في المملكة لا تحتاج الى مزيد من الإيضاح، ولا ينقص دعاة الإصلاح أتباع ومطالبون ومحرّضون، ولا يوجد ظرف ضاغط مثلما تشهده المملكة اليوم داخلياً وخارجياً. إن كل الظروف وكل الجهات والقوى الفاعلة بل والغالبية من الشعب السعودي تريد البدء بمرحلة جديدة من عمر الدولة السعودية، سماها البعض المرحلة الثالثة في الدولة السعودية الثالثة، اعتبر دخولها مرحلة النضج، ورآها البعض ـ في غياب الإصلاح ـ بداية النهاية لشيء إسمه دولة سعودية، وأنها ستلتحق بما اعتبره المؤرخون دولتين سعوديتين أولى وثانية.

ما الواجب عمله لم يعد أمراً غامضاً أو محفوفاً بالمخاطر، فالتجارب التي يمكن الإستفادة منها من محيط المملكة والعالم كثيرة، وبإمكان القيادة السعودية ـ إن لم يعجبها استنساخ خطوات من تجارب أخرى ـ إبتداع تجربتها الخاصة بها إن أمكنها ذلك. فالمشكلة التي تواجه المملكة ليست سابقة تاريخية، والحلول المجرّبة وآتت بالنفع ليست محل شكوك أيضاً.

ما لذي ينقص إذن؟

إنها عدم توفر الإرادة السياسية لدى القيادة السعودية!

ولماذا لم تتوفر لها الإرادة؟ هل هي عمياء أم متعامية عن قراءة الوضع السعودي الداخلي والأوضاع الدولية والإقليمية؟

كلا.. فهي تقرأ وتعي، ولكنها تبدو مشلولة عن الفعل!

ولكن لماذا هي مشلولة؟

الشلل له أسباب عديدة. البعض يعتقد أنه بسبب وجود جناح متطرف يمثله وزير الداخلية يرفض الإصلاحات ويدعو لمواجهة الإصلاحيين، وبحكم قوته على الأرض، فهو يمثل الحرس القديم، ويعتقد أن أي إصلاحات ستأتي بنهاية النظام السياسي الذي أقامه (الوالد المؤسس!) الملك عبد العزيز.

ولكن.. وكما نعلم، يوجد في كل طاقم سياسي حاكم جناح متشدد، ولكن تمّ التغلّب عليه ووضعه ضمن حدود لا يمكنه من خلالها التلاعب بمصير البلاد. حدث هذا في الأردن وفي اليمن وفي البحرين وغيرها. والحرس القديم الذي تمثله أجهزة الأمن كان دوماً ضد الإصلاح لاعتقاده بأنه سيكون أول ضحاياه!

فلماذا لم تستطع القيادة السياسية تخطي حاجز الحرس القديم؟

الجواب هو أن عدد الحرس القديم كبير وقوته فاعله، وسطوته مشهودة. في حين أن دعاة الإصلاح بين أمراء العائلة المالكة قلّة، ويتحركون على خجل، ويراعون التكتيكات والتفاصيل على حساب الخطط المنهجية والإستراتيجيا. لم يشعر الجناح المعتدل (الإصلاحي الى حدّ ما) الذي يمثله الأمير عبد الله ولي العهد بأن لديه القوة على فرض رأيه وخططه الإصلاحية، ولم يتأكد بأن الشارع السعودي قادرٌ على احتضانه حين يخسر القوى المحافظة (السلفيين تحديداً) والذين هم في مجملهم ضد أي إصلاحات (ديمقراطية) بل مع إصلاحات تزيد حصّتهم من الكعكة السياسية.

مشكلة المملكة اليوم تتمحور حول حقيقة وجود التوازن بين الصقور والحمائم، بشكل أفضى الى تعطيل قدرات الدولة وأجهزتها عن العمل بفاعلية. توازن القوى يبدو جيداً في حال استقرّ المنحى العام للنظام السياسي، أما اليوم فهو لا يخدم الدولة ولا طاقم الحكم نفسه. فالإجماع ـ ضمن التوازن الذي أشرنا اليه ـ جعل كل طرف عاجز عن تبني أي قرار أو مشروع جديد، ولا يوجد والحال هذه سوى تسيير الدولة وفق ما تمّ الإجماع عليه سابقاً دون إحداث تغييرات مطلوبة تتماشى مع المستجدات التي تمر بها الدولة والمنطقة. وهذا هو سرّ فشل كل مشاريع الأمير عبد الله التي تقدم بها خلال الأعوام القليلة السابقة سواء في المجال الإقتصادي أو الإجتماعي (انظر العدد الثاني من شؤون سعودية)، لأن من يعرفون بالصقور كانوا لها بالمرصاد.

لقد توقفت عجلة الإصلاح، بل لم تعد أجهزة الدولة قادرة على تحقيق الإنسجام بينها، ولم تعد تعمل وفق الأنظمة التي وضعت لها، وأصبح أداؤها هزيلاً يتجه الى الإنحدار يوماً بعد آخر.

والسؤال لماذا لا يستطيع الأمير عبد الله أن يأمر فيطاع؟ والجواب لأن كل وزير له مرجعية مختلفة ليس بينها مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الوزراء (الملك العاجز) أو النائب الأول له وهو ولي العهد باعتباره طرفاً في الصراع. الوزراء السعوديون يتبعون من أتى بهم الى المجلس، فقد جرى تحصيص المجلس بين كبار الأمراء، بعضهم يتبع عبد الله، وبعضهم سلمان، وبعضهم نايف وبعضهم سلطان، ولا يستطيع أحدٌ أن يقيل إلا وزراءه، ولا أن يفرض سياسة إلا إذا ارتضاها من أتى به. ومن هنا فإن أي أمرٍ يصدره عبد الله لا تطبقه أجهزة الدولة بالضرورة إلا بأمر من الأمراء الكبار، ولأن هؤلاء مختلفون تتوقف الحركة ويوضع القرار أو الأمر على الرف.

يجب أن يحسم شأن الحكم الداخلي، سواء لصالح الصقور أو الحمائم، فالدولة يمكن أن تسيّر وفق الديكتاتورية الى حين.. أما الحال الذي نحن عليه، فإن الإصلاحات ليست وحدها ضحية، بل مصالح المواطنين أنفسهم أيضاً.

طريقة الحسم تتخذ واحداً من صفتين: أن يحشد الأمير عبد الله الشارع السعودي الى جانبه في عملية التغيير، ورغم أن كل أمير له حاشية مثقفين يأتمرون بأمره، فإن الغالبية اليوم هي مع من يقود البلاد نحو الإصلاح. وقوة الشارع مفيدة في حال وجدت القيادة الحاسمة والجريئة والمستعدة للتبعات، والأمير عبد الله لم يبد ـ حتى الآن ـ حزماً ولا قوة، بل هو يميل الى أسلوب المصالحة والموازنة، وهنا مقتل النظام والدولة والمجتمع.

لن تحل الأزمة بدون عزل الملك لأنه عاجز عن ممارسة عمله، وتعين ولي العهد ملكاً، وبسلطته المعنوية يستطيع أن يبدأ في عملية التغيير، اضافة الى السلطة المادية التي يمتلكها (قوة الحرس الوطني).

الطريقة الأخرى للخروج من المأزق: هي انتظار أن يرشد الأمراء، وأن يتفقوا بينهم على ترتيب البيت الداخلي. ولكن ما يعيق هذا الحل، هو أن الزمن لم يعد عاملاً مساعداً في هذا الأمر، فالأحداث المتسارعة التي تتطلب قرارات حاسمة تزيد من الشقّة بين الطرفين وتجعل كل واحد يتخندق في مواقعه أكثر فأكثر. خاصة في غياب شخصية كبيرة تستطيع فرض سطوتها وهيبتها على الجميع. لم يعد هناك شخصية بوزن فيصل ولا أبو الشرين، ولو كان الملك فهد بعافيته لربما ما وصلت البلاد الى ما وصلت إليه. في حين أن التيار السديري لا يريد أن يمنح ولي العهد الفرصة إن لم ينتزعها هو ويثبت من خلالها قدرته على إدراة الدولة وفرض ذاته على العائلة المالكة قبل الشعب السعودي نفسه.

المملكة في مأزق، وسيستمر هذا المأزق إما الى الإنهيار أو حتى وقوع حدث كبير يلغي خارطة التوازنات داخل العائلة المالكة. قد يصنع الحدث: الشعب السعودي نفسه، أو الحليف الأميركي، أو كلاهما. اما العائلة المالكة فسيبقى العجز عن اتخاذ القرار الشجاع حليفها الى أن توجه لها صدمة تفيقها مما هي فيه.

الدرس العراقي البليغ!

كان منظر التمثال المهيب للرئيس ، وهو يترنح وسط ساحة الفردوس في قلب بغداد، يبعث شعوراً متناقضاً من أفياء دجلة الصاخبة إلى أرجاء الخليج الهادرة..كل العيون كانت مصوبة نحو التمثال (الرمز) أمام فندق فلسطين، وهو يقيّد من عنقه بالحبال لتشده أذرعٌ طالما لوحت في وجهه رهبة من المقصلة التي نصبها في كل مكان..وليتهاوى (هُبل) الذي طالما نصّب نفسه إلهاً يُعبدُ من دون الله ..

كل العيون كانت مشدودة نحو شاشات التلفزيون وهي تراقب إنهيار الصنم..عيون البسطاء الذين يفتشون بين المحتشدين عن وجوههم، ويتطلعون لإقتلاع الاصنام من حياتهم، وعيون الحاكمين المترفين الذين يبزون شفاههم غيظاً وكمداً وحسرة على مثل هذا المصير.

من كان يصدق أن يسقط (هُبل) ويُقتاد في الشوارع، وتصعد الدهماء على صدره، وتشبعه ركلاً بالأحذية والأقدام..من كان يصدق؟

لم يسقط صدام حسين يوم إجتاحت القوات الاجنبية عاصمته وداست فراشه، بل سقط يوم فرّغ العراق من عراقيته، وقوّض الإنسان من إنسانيته. سقط الرئيس المهيب يوم استفرد بالسلطة والقوة، ونشر الرعب والدمار والمعتقلات وكمم الأفواه وساق المعارضين لوجبات الإعدام والنفي والإبادة الجماعية.. سقط الرئيس المُهاب يوم ذل الرقاب فلم تعد قادرة على الشموخ إلا لتحطم السدود.

سقط الرئيس العراقي يوم إستخف بشعبه، واتكأ على زبانيته، والعصابة المحيطة به، سقط الرئيس المهاب يوم إختصر العراق في عصابة من السراق وقطاع الطرق التي عاثت في الأرض فساداً ..

سقط صدام حسين يوم أسقط بالضربة القاضية شعبه..فلم يستحق أمام زحف الدبابات الامريكية أن يدافع عنه أحد، أو أن يموت من اجله أحد..

لقد كان الدرس العراقي مراً كطعم العلقم في أفواه الحاكمين الآخرين..فمن كان يصدّق أن هذا النظام الذي إمتلك وسائل البطش والجبروت يتهاوى في إثنين وعشرين يوماً.. لم يشابهه فيها حتى نظام الملا عمر و(طالبان)...؟ من كان يصدق أن العراق سيصبح بقضه وقضيضه لقمة سائغة في أفواه الأجانب خلال عشرين يوماً فقط لاغير..وهي مدة يستوقف التاريخ عندها طويلاً مثلما سيتوقف ليسجل مشهد سقوط التمثال في ساحة الفردوس ..

■ ■ ■

القيادة السعودية وكغيرها من قيادات العرب، شاهدت هذا المنظر، ولاشك أن الدرس كان بليغاً جداً، ولاشك أنها لم تغفل أياً من المعاني والدروس لسقوط طاغية بغداد..ولاشك أن منظر التمثال يترنح أحدث لها شيئاً من الصدمة..لكن هل تنتقل من مرحلة الصدمة إلى مرحلة الإستيعاب والمبادرة ..؟، هل ستقترب من شعبها أكثر؟، هل ستتحس آلامه وتطلعاته؟ هل ستأخذ المبادرة وتطلق حملة إصلاحات قبل أن يفرضها الآخرون؟، هل ستعي درس العراق في أن إرضاء قلة من المتنفذين والنفعيين على حساب عامة الشعب لن يجلب سوى الدمار وعزلة القيادة؟ هل ستعي أن أهم ضمانة لحمايتها هو الشعب، لا جلاوزة الأمن ولا جوقة الراقصين والمطبلين؟ هل ستعي أن عصا الجلاد وحربة السجان وكل وسائل القهر والإذلال لن تفلح في إشغال الناس عن حقوقها؟.

وهل ستعي أن التلاعب على المتناقضات الفكرية والسياسية والطائفية لن يفيد بل ستجد نفسها ذات يوم في قبالة الشعب مجتمعاً كما وجد الرئيس المهيب الركن صدام حسين نفسه في قبالة كل الفئات التي حاول ضربها في بعض.

سقوط التمثال العراقي، كان بداية لعصر تتهاوى فيه الأصنام، ويسود منطق آخر من التفاهم والتصالح بين هذه الحكومات وشعوبها.. وسقوط الرئيس العراقي، في عزّ قوته وجبروته بهذه الطريقة المدوية والمذهلة، تجعل النظم الأخرى وفي بلادنا على وجه الخصوص تتحسس ما حولها..صحيح أنهم هنا لا يزرعون التماثيل قدر شهوتهم لإطلاق أسمائهم على الاماكن العامة والخاصة، وتوزيع المناصب كبيرها وصغيرها على الأبناء والأحفاء بل والأنساب و(الأخويا خ جمع خوي) والموالين، واحتكار الثروة، والاستيلاء على الاراضي العامة وتدمير البيئة الزراعية والبيئة البحرية (الاميران سلطان ونايف استوليا أخيراً على مساحات شاسعة من الأراضي على الواجهة البحرية لمحافظة القطيف مما ادى إلى تدمير أكثر من خمسة كيلو مترات من الحواضن الطبيعية للأسماك والروبيان وتدمير أشجار المنقريف).

هل يعي المصدومون بسقوط صدام، ان بيدهم ان يتجنبوا مصيراً مشابهاً، وبيدهم أيضاً أن يضمنوا إنسياقهم لذات المصير؟.

مرافئ